جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان :العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية

إعداد الطالبتين:
- كريمة بن حواو
- شهرزاد معيرش

إشراف الأستاذ:
- د.خميسي قايدي

السنة الجامعية: 2021/2020

شـكروعرفان

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "خميسي قايدي"على مجهوداته التي بذلها لأجل مساعدتنا في إنجاز هذا البحث، وكذا نصائحه السديدة.
كما نتقدم بخالص الشكر لكل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة من قريب أو من بعيد.

ملخص:

تسعى العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية نحو مسايرة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها وبتركز أكثر على تطوير الجانب المالي، حيث نجد أن الدول العربية عملت ولا تزال تبذل مجهودات لدمج مختلف شرائح المجتمع خاصة المهمشة منها في المنظومة المالية، وهذا من خلال تعميم الخدمات المالية والحرص على وصولها لهم عن طريق توسيع استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة نحو تعزيز الشمول المالي بها.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ومدى مساهمة ونجاعة التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مع إبراز تجارب بعض الدول لتأثيرها عليه وأهم التحديات التي تواجهه، إضافة إلى تبيان الجهود والمبادرات الوطنية المتخذة في الدول العربية لدعمه.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الدول العربية في استخدام التكنولوجيا المالية والمجهودات التي بذلتها في تعزيز الشمول المالي، إلا أنها تبقى تواجهها تحديات دون تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الدول العربية، الشركات الناشئة، الخدمات المالية.

Abstract:

A lot of countries both developed and developing ones strive to catch up with the advancement occurring in different fields especially economic ones and are focusing on developing the Financial side , where we see that Arabic countries worked and are still putting efforts to involve different strata of society especially marginalized ones in the financial system, by popularizing financial services and making sure that it's accessible through fintech adoption that will improve the Financial inclusion.

This studay aims to analayze the Financial inclusion reality in Arabic countries and how the involvement and efficacy of fintech can help in improving it, as well as highting experiences of some countries at effecting it and the main challenges that can face this Financial inclusion, in addition to pointing out the national efforts and initiations that took place in the Arabic countries to support it.

This studay concluded that despite the advancements that the Arabic countries have reached using fintch and the efforts put to reinforce financial inclusion, there’s still some obstacles holding it from achieving it.

keyword: Financial technology, Financial inclusion, Arab countries transactions, Startups, Financial Services

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال والملاحق .....أ
مقدمة: .....ب
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية والشمول المالي 2
تمهيد:..... 2
المبحث الأول: أساسيات حول التكنولوجيا المالية 3
المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية 3
المطلب الثاني: قطاعات وشركات التكنولوجيا المالية 6
المطلب الثالث: مؤشرات وعوامل دعم التكنولوجيا المالية 16
المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي **19**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي 20
المطلب الثاني: أهمية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي 23
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.....26
المطلب الرابع: مخاطر الشمول المالي.....29
خلاصة: 30
الفصل الثاني: دراسة تجربة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية.....**33**
تمهيد:..... **32**
المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية **33**
المطلب الأول: تطور التكنولوجيا المالية في الدول العربية 33
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية 57
المبحث الثاني: دراسة تحليلية حول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي **69**
المطلب الأول: اسهامات التكنولوجا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.....69
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية 80
خلاصة 82
خاتمة:.....**83**
قائمة المراجع: **87**
قائمة الملاحق: **92**
قائمة المختصرات: **96**

قائمة الجداول
والأشكال والملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أولا: قائمة الجداول

الجدول 1: أسس التكنولوجيا المالية.. 5
الجدول 2: نظم الدفع قبل وبعد التكنولوجيا المالية 7
الجدول 3: عناصر ومؤشرات التكنولوجيا المالية 16
الجدول 4: مؤشرات قياس الشمول المالي 27
الجدول 5: أهم القطاعات التي تعمل بها شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية 54
الجدول 6: نسبة ملكية بطاقات الائتمان والمقترضين من المؤسسة المالية الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة.....71
الجدول 7: نسبة ملكية بطاقات الائتمان والمقترضين من المؤسسة المالية الرسمية لدولة الكويت 72
الجدول 8: نسبة ملكية بطاقات الائتمان والمقترضين من المؤسسة المالية الرسمية لدولة الأردن.....72
الجدول 9: نسبة ملكية بطاقات الائتمان والمقترضين من المؤسسة المالية الرسمية في المملكة السعودية ...73
الجدول 10: نسبة ملكية بطاقات الائتمان والمقترضين من المؤسسة المالية الرسمية في لبنان 74
الجدول 11: نسبة ملكية بطاقات الائتمان والمقترضين من المؤسسة المالية الرسمية في مصر 74
الجدول 12: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في دولة الإمارات العربية 75
الجدول 13: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في الأردن 75
الجدول 14: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في المملكة العربية السعودية 76
الجدول 15: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في لبنان.....76
الجدول 16: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في مصر 77
الجدول 17: نسبة تطور عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول وملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في دولة الإمارات العربية 78
الجدول 18: نسبة تطور عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول وملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في الأردن 78
الجدول 19: نسبة تطور عدد حسابات عبر الهاتف المحمول وملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في تونس 79
الجدول 20: نسبة تطور عدد حسابات والأموال عبر الهاتف المحمول وملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في مصر 79

ثانيا: قائمة الأشكال

الشكل 1: القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية..... 7
الشكل 2: تقسيمات شركات التكنولوجيا المالية 13

الشكل 3: عدد الدول العربية المستخدمة لمنتجات التكنولوجيا المالية 35
الشكل 4: نسبة تغطية الكهرباء 36
الشكل 5: سرعة وصول الأنترنت 37
الشكل 6: نسبة استخدام الأنترنت 37
الشكل 7: اشتراكات الهاتف المحمول 38
الشكل 8: أهم 7 قطاعات حسب عدد الصفقات في الشركات الناشئة في الدول العربية 46
الشكل 9: أهم 7 قطاعات حجم التمويل بالدولار في الشركات الناشئة في الدول العربية 46
الشكل 10: عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية 46
الشكل 11: إجمالي الاستثمار بملايين الدولارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وعدد صفقاتها في الدول العربية 47
الشكل 12: إجمالي الاستثمار بملايين الدولارات في الشركات الناشئة العاملة في مجال الدفع والتحويلات وعدد صفقاتها في الدول العربية 48
الشكل 13: إجمالي الاستثمار بملايين الدولارات في الشركات الناشئة العاملة في مجال إدارة الثروات وعدد صفقاتها في الدول العربية 49
الشكل 14: نسبة اجمالي عدد شركات التكنولوجيا المالية في كل دولة عربية 51
الشكل 15: النسبة المئوية للأفراد الذين يملكون بطاقة ائتمان 52
الشكل 16: عدد الأفراد الذين يملكون بطاقات السحب 53
الشكل 17: النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد الفواتير 54
الشكل 18: النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الأنترنيت لتسديد الفواتير 54
الشكل 19 : عدد الفروع البنكية في الدول العربية 56
الشكل 20 : عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية 56
الشكل 21: عدد محاطات نقاط البيع في الدول العربية 57
الشكل 22: نسبة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية 58
الشكل 23: أسباب عدم تملك حساب بنكي في المؤسسات المالية الرسمية 58
الشكل 24:عدد حسابات الودائع في البنوك في الدول العربية 59
الشكل 25: نسبة الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية في الدول العربية 60
الشكل 26: نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار لدى المؤسسة المالية الرسمية في الدول العربية 60
الشكل 27: نسبة استخدام البالغين لحساب المؤسسة المالية في دفع الفواتير 61
الشكل 28: نسبة البالغين الذين استخدموا حساب مؤسسة مالية رسمية في تلقي الأجور في الدول العربية 62
الشكل 29: نسبة البالغين المثقفين ماليا في الدول العربية 62

الشكل 30: ترتيب الدول العربية على مؤشر المعرفة المالية 63
الشكل 31: نسبة القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية 70
الشكل 32: نسبة البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول والأنترنت للوصول الى الحساب 70

ثالثا: قائمة الملاحق

الملحق 1: التقنيات المالية المستخدمة في الدول العربية 93
الملحق 2: الجوانب التي تغطيها التعليمات الصادرة عن الجهة الرقابية تجاه شركات التكنولوجيا المالية.....93
الملحق 3: شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية 94
الملحق 4 : نسب المعرفة/الثقافة المالية في الدول العربية حسب الفئات العمرية.....95

مقدمة

يلعب القطاع المالي دورا متصاعدا في نمو الاقتصاديات المعاصرة، حيث تشهد المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها وطرق توفيرها وانتشار استخدامها، وتسهيل الوصول إليها، وتشير الدراسات الدولية أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها بصورة مستمرة وبتكلفة أقل يعمل على نشر المساواة في الاستفادة من الإمكانات الكافية في الاقتصاد، وهذا ما يسمى بالشمول المالي.

ويعتبر استخدام التكنولوجيا المالية في مجال العمل المالي من أهم العوامل المساعدة على انتشار وإتاحة وصول الخدمات المالية لشريحة كبيرة من المجتمع سواء الأفراد أو المؤسسات، ومن ثم سد فجوة الشمول المالي، خاصة وأن موضوع الشمول المالي بات محور اهتمام العديد من الحكومات، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية في دولها، في حين اعتبر البنك الدولي أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها يشكل واقعة رئيسية لمحاربة البطالة والفقر، وتحسين ظروف المعيشية، وزيادة خيارات الأفراد وقدرتهم على المبادرة بإقامة منشآتهم الصغيرة واستغلال الفرص.

وقد اهتمت العديد من الدول العربية بتحقيق خطوة نحو الشمول المالي، من خلال تبني استراتيجيات لتقديم الخدمات المالية الكترونيا، وخصص مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي يوم 27 أفريل من كل عام يوما للشمول المالي لتشجيع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية على تطوير خدماتها وتقديم المزيد من منتجاتها المالية.

1- إشكالية الدراسة: إن ضعف الوعي الثقافي التكنولوجي والمالي لبعض الأفراد وخاصة الفئة الفقيرة، يقف عائقا أمام حصولهم على الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، ومن هنا تتضح و تتبلور لنا معالم إشكالية البحث من خلال طرح التساؤل الجوهري التالي :

ماهو دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية؟

2- الأسئلة الفرعية: وتفصيلا لموضوع الدراسة، تم تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية؟
- ما هو الشمول المالي؟ وما هي أهم مؤشرات قياسه؟
- ما هي السياسات المعتمدة من طرف الدول العربية لتطوير استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي؟

3- فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة تم طرح الفرضيات التالية:

- الشمول المالي لاقى اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية والمختصين الماليين باعتباره أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول العربية؛
- تعد بيئة الأعمال في الدول العربية مشجعة لاستقطاب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية؛
- ساهم استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

4- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها أحد أهم مواضيع العصر والذي بدورها تكمن في إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، حيث يلعب هذا الأخير دورا هاما في تحقيق التنمية والاستقرار المالي نظرا لتسهيل وتخفيض قيمة الخدمات المالية جراء التطور التكنولوجي المالي.

5- أهداف الدراسة: كان إعداد هذه الدراسة بغية تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- العمل على الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- محاولة التعرف على مفهوم الشمول المالي ومؤشرات قياسه في الدول العربية؛
- تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية، ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي.

6- منهج الدراسة: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يلائم طبيعة الموضوع محل الدراسة وذلك لوصف مفاهيم التكنولوجيا المالية والشمول المالي وأهميتها، أما المنهج التحليلي يظهر من خلال عرض مؤشرات التكنولوجيا المالية والشمول المالي وترجمة الإحصائيات المتعلقة بالدراسة.

7- أدوات الدراسة: اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من الأدوات المتمثلة في البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب، المجلات الاقتصادية والبحوث الأكاديمية للإلمام بالجانب النظري للموضوع، كما اعتمدنا على مواقع البنوك المركزية لدول العينة، إضافة إلى الإحصائيات والتقارير المنشورة لغرض جمع المعطيات والبيانات الكمية.

8- صعوبات الدراسة: من بين صعوبات إعداد هذه الدراسة:

- صعوبة الحصول على المراجع الخاصة بموضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي باللغة العربية كونهما من المواضيع الحديثة؛
- صعوبات تتعلق بإيجاد جهات رسمية توفر إحصائيات تساعد في إعداد الدراسة.

9- حدود الدراسة: لإعداد هذه الدراسة تم التقيد بالحدود التالية:

- **الإطار الزمني:** دراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية خلال الفترة الزمنية (2010- 2019).
- **الإطار المكاني:** تمت دراسة واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في عشر دول عربية هي: الإمارات العربية، البحرين، السعودية، الجزائر، الكويت، الأردن، لبنان، مصر، تونس، المغرب.

10- الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة في موضوع دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي نجد:

أ- الدراسات باللغة العربية:

- **صليحة فلاق، شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم العربي-**

تجربة مملكة البحرين–، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد01، 2020: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال عرض تجربة مملكة البحرين، تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن مملكة البحرين قد حققت تقدما ملحوظا في مؤشرات الشمول المالي، ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي في إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، إضافة إلى إصدار التعليمات الخاصة بمنصات التمويل الجماعي وتطوير نظام الدفع الالكتروني مما يحقق تقدم في مؤشرات الشمول المالي، وأهم ما توصل إليه الباحثان أن التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي حيث تسمح بتسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية مما يساهم بوصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.

– سيد اعمر زهرة، بن عبد الفاتح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي– دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، 2020: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي ومقارنتها، وتصنيفها، وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي وأهم الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومدى قدرة هذه الأخيرة على تقديم أشكال جديدة ومبتكرة من العمليات المصرفية بهدف تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي، تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث يمتلك 37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية رغم تركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي، ومن ناحية الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية تحتل الدول العربية المرتبة الأخيرة عالميا رغم أن 39 % من البالغين في الدول العربية حصلوا على القروض، فإن 8 % منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، حيث توصل الباحثان أن استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية تواجه صعوبات عدة أهمها ضعف الأعمال، وندرة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى المشاكل القانونية والتنظيمية وكذلك مشاكل جودة خدمات الانترنيت والاتصال مما يعيق توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية، ما يحد من تحقيق الشمول المالي في العالم العربي.

– زهراء جار الله حمو اسكندر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 33، 2020: هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي حيث تناول الباحثان تحديد طبيعة علاقة الارتباط والتأثير بين التكنولوجيا المالية وفاعلية الشمول المالي وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في دراسة ميدانية، اعتمادا على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات لمعالجة إشكالية الدراسة، حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن للتكنولوجيا المالية دور فاعل في تعزيز فاعلية الشمول المالي، ووجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية ايجابية بين التكنولوجيا المالية وأبعادها وبين تعزيز فعالية

الشمول المالي، كما اقترحت هذه الدراسة أنه على المصارف الاهتمام بالتكنولوجيا المالية وتطبيقاتها لأهميتها في توفير الخدمات المالية وسهولة الحصول عليها ولدورها الكبير في تعزيز فاعلية الشمول المالي.

- ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، 2020: هدفت هذه الدراسة إلى تبيان واقع التكنولوجيا المالية التي عرفت استثماراتها نموا سريعا في السنوات الأخيرة تماشيا مع مستجدات الثورة الصناعية والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، وقدرتها على إحداث ثورة في مجال الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيات المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل في أغلب هذه الدول محدودا وضعيفا في تقليص فجوة الشمول المالي، ويرجع ذلك إلى تراكم عدة معوقات ترتبط بغياب القوانين والتعليمات المرتبطة بتراخيص الإنشاء وضعف رأس المال المخاطر ونقص الثقافة المالية الرقمية وعدم ملائمة بيئة الأعمال لانطلاق هذه الشركات.

- بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، بزارية أحمد، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد01،2021: هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: أثر جائحة فيروس كورونا على صناعة التكنولوجيا المالية، تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية قد لعبت دورا حاسما في الحد من مخاطر فيروس كورونا المرتبطة بتبادل النقد، ودعم الإدماج المالي أثناء انتشار الوباء العالمي وما بعده حيث أوضحت التقارير الخاصة بالاستثمارات في صناعة التكنولوجيا المالية خلال نصف الأول من سنة 2020 أنها تأثرت بشكل ملحوظ بالأزمة الصحية وهذا ما أدى لفتح الطريق لبعض مجالات التكنولوجيا المالية، كما اقترحت هذه الدراسة أنه ينبغي توظيف التكنولوجيا واستخداماتها في المناهج الدراسية من أجل تكوين جيل متحكم بتقنيات المالية.

ب- الدراسات باللغة الانجليزية:

- دراسة Meldina Kokorovic Jukan ,Amra Sofic، تحليل مقارن للشمول المالي في المناطق النامية حول العالم، مجلة الاقتصاد والأعمال، المجلد 14، العدد 02، 2016: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الدول النامية (شرق وجنوب ووسط آسيا، أمريكا اللاتينية، إفريقيا جنوب الصحراء)، توصل الباحثان من خلال دراستهما لأهمية الشمول المالي، حيث يعد من أهم القضايا العالمية التي تشغل تركيز صناع القرار في دول العالم، وبغرض تعزيز الشمول المالي لا بد من نشر الثقافة المالية وتحفيز العملاء على استخدام المنصات الرقمية الخاصة بالمعاملات المالية، إضافة إلى تطوير الخدمات المالية بما يتناسب مع حاجات العملاء وقدراتهم المالية، وذلك بغرض تعميم الخدمات المالية على جميع فئات المجتمع، كما اقترحت هذه الدراسة ضرورة تحفيز المؤسسات المالية على إبداع منتجات مالية بسيطة للعملاء الفقراء تتناسب مع احتياجاتهم المالية.

- دراسة **Monir Al-hakim، Ahmed T.Al Ajloun، التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية: الفرص والتحديات، المؤتمر الدولي للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2018:** هدفت الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية كتوجه في تطوير الصناعة المالية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى تحديد القطاعات الحالية لسوق التكنولوجيا المالية وبيئتها وتأثيرها على الصناعة المصرفية والمرونة في الاستجابة المطلوبة لمواجهته، كما اقترح الباحثان إجراء المزيد من الأبحاث في الدول العربية حول تأثير التكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية، وتحفيز البنوك والعملاء لمواكبة عصر التكنولوجيا المالية.

- دراسة **Peterson K. Ozili، تأثير التمويل الرقمي على الشمول والاستقرار المالي، مجلة مراجعة بورصة اسطنبول، المجلد 18، العدد 04، 2018:** تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة قضايا مرتبطة بانعكاسات التمويل الرقمي على الشمول المالي ودوره في تحقيق استقرار النظام المالي وأن استخدام التكنولوجيا الرقمية يرتبط بزيادة الثغرات الأمنية للنظم، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض ثقة العملاء في برامج الشمول المالي، تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي له أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدمي الخدمات المالية ومقدمي التمويل الرقمي إضافة إلى الحكومات والاقتصاد، غير أنه يواجه عدة تحديات تتعلق بالتمويل الرقمي، حيث توجد فجوة بين توافر التمويل وسهولة الوصول إليه، كما يوجد الكثير من البيئات التشريعية والتنظيمية لا تخدم التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية كأداة لتطبيق الشمول المالي مما يتطلب ضرورة مواكبة التطور السريع للخدمات المالية الرقمية، والبحث عن آليات لتحقيق الشمول المالي المستدام، وفي الأخير توصل الباحث إلى أن التمويل الرقمي له أثر ايجابي على الشمول المالي في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة إضافة إلى الراحة التي يوفرها التمويل الرقمي للأفراد عندما يكون الدخل المنخفض أكثر قيمة بالنسبة لهم من التكلفة الأعلى التي سيدفعون مقابل الحصول على هذه الخدمات من البنوك التقليدية.

نستنتج من الدراسات السابقة الذكر وبمقارنتها مع الدراسة الحالية، أنها لم تسلط الضوء على الجانب التحليلي لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، على عكس الدراسة الحالية والتي من خلالها تم التطرق إلى تطور مؤشرات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في عينة من الدول العربية، بهدف الوقوف على نوع العلاقة بين مؤشرات الدراسة، للوصول إلى دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وبتالي استنتاج الإجراءات التي يجب على الدول العربية المتأخرة إتباعها لتعزيز الشمول المالي من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية، وبناءا على النتائج والاقتراحات المتوصل إليها في الدراسات السابقة المذكورة أعلاه والتي أفادت الدراسة الحالية بالإلمام بالجانب النظري حول أساسيات ومفاهيم التكنولوجيا المالية والشمول المالي وأن دول الخليج العربي حققت أعلى معدلات في استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي مقارنة بالدول العربية، كما توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية ايجابية بين التكنولوجيا المالية وأبعادها وبين تعزيز فعالية الشمول المالي، وتسجل الدول العربية أدنى مستويات الشمول

المالي مقارنة مع دول العالم ويرجع ذلك إلى تراكم عدة معوقات ترتبط بغياب القوانين التنظيمية والتشريعية والتعليمات المرتبطة بتراخيص الإنشاء ونقص الثقافة المالية الرقمية وضعف وصول الانترنيت.

12- هيكل البحث: وبغرض الإحاطة التامة بموضوع الدراسة، والوصول إلى الأهداف المرجوة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين حسب ما يلي:

- **الفصل الأول:** يعالج هذا الفصل مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية والشمول المالي من خلال التطرق إلى ماهية التكنولوجيا المالية، وأهم القطاعات والشركات، بالإضافة إلى مؤشرات دعم وقياس التكنولوجيا المالية، من جانب أخر تم التطرق إلى عموميات حول الشمول المالي من خلال ذكر ماهية الشمول المالي، وأهم مرتكزات توسيعه بالإضافة إلى ذكر أبعاد ومؤشرات قياسه.

- **الفصل الثاني:** تم تخصيص هذا الفصل لدراسة تجربة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، من خلال التطرق لواقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية، وكذلك الدراسة التحليلية لموضوع الدراسة.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية والشمول المالي

تمهيـــد

رغم التطور الهائل في الخدمات المالية خلال الآونة الأخيرة نتيجة استخدام التكنولوجيا والرقمنة في القطاع المالي، نجد عدد كبير من البالغين مستبعدين من هذه الخدمات، الأمر الذي أدى إلى بروز موضوع الشمول المالي والذي يهدف إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية على عدد أكبر من الأفراد في المجتمع خاصة الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود مما يستوجب ابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف مناسبة وهنا يأتي دور التكنولوجيا المالية في تسخير الاتصالات الحديثة في المجال المالي وابتكار وتقديم خدمات مالية الكترونية بوجه جديد تكنولوجي يتميز بالمرونة والسرعة وقلة التكلفة، مما يمكن كل أفراد المجتمع من استخدام الأدوات المالية من دفع، ائتمان واستثمار، وبالتالي إحداث أثر ملموس على الفئات المحرومة من هذه الخدمات وهذا هو غاية الشمول المالي.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي وذلك من خلال المبحثين:

- **المبحث الأول:** أساسيات حول التكنولوجيا المالية
- **المبحث الثاني:** عموميات حول الشمول المالي

المبحث الأول: أساسيات حول التكنولوجيا المالية

في الآونة الأخيرة يشهد القطاع المالي ظهور الكثير من المجالات التي تهتم بالخدمات المالية بطريقة مختلفة عن الطرق التي عهدناها، فالتكنولوجيا المالية بمجالاتها المتعددة تعتبر أحدث مراحل تطور قطاع الخدمات المالية فهي تمزج أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من تقنيات وتستخدمها في القطاع المالي، لينتج عنه تقديم الخدمات المالية بوجه جديد تكنولوجي يتميز بالمرونة والسرعة وقلة التكلفة.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من المساعي التي تناشد لتحسين الخدمات المالية التقليدية، وتقديمها إلى أكبر شريحة من المستفيدين من خارج الأنظمة المالية التقليدية.

أولا: مفهوم التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية أحيانا يعرف عنها التقنية المالية (الفنتك) أو (Fintech) وهو مصطلح انجليزي نتج من كلمتي : مالية (Financial) وتكنولوجيا (Technology):

ويقصد بذلك التقنيات المستخدمة في تقديم أو تحسين الخدمات المالية، حيث يعتبر مصطلح التكنولوجيا المالية من أكثر المصطلحات شيوعا في عصرنا الحالي (بومود، 2020، صفحة 335).

إن مصطلح التكنولوجيا المالية يشير إلى الشركات أو ممثلي الشركات التي تجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الحديثة والمبتكرة (Alajlouni & al hakim, 2018, p. 2).

فهي تضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة الكترونية، عملات رقمية، حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية (عبد الرحيم، 2018، صفحة 34).

كما تعرف التكنولوجيا المالية حسب تقرير مختبر"wamda" &" payfort" على أنها: تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها (سيد أعمر و بن عبد الفتاح، 2020، صفحة 70).

من خلال التعريفات السابقة، فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن مصطلح يدمج بين الجانب التكنولوجي والجانب المالي لتقديم الخدمات ومنتجات مالية مبتكرة، ذات كفاءة وفعالية وبأقل تكلفة.

ثانيا: نشأة التكنولوجيا المالية

إن ظهور التكنولوجيا المالية متجذرة بعمق بالأزمة المالية 2008، حيث تآكلت الثقة بالنظام المصرفي ما خلق توقيت جيد وأرضية مناسبة للإبداع المالي ونمو الابتكارات المالية، فجيل الألفية أصبح

مقارنة بجيل الرقمية قديما بما يكفي لتوقعات العملاء ومستوى تفضيلاتهم خاصة بالتركيز على خدمات الهواتف المحمولة، وحجم الإبداع فيها كان فوق مستوى ما يستطيعه المصرفيون التقليديون.

في هذا المشهد الجديد برز مقدمو التكنولوجيا المالية بخدمات ومنتجات جديدة بأقل التكاليف من خلال منصات مصممة جيدا وتطبيقات على الجوال من خلال شركات ناشئة تقدم الثقة والشفافية (اقاسم و عبد الرحيم، 2019، صفحة 328)

بالحديث عن ظهور التكنولوجيا المالية فإنه من الأهمية أن نلفت النظر أن هنالك ثلاث عصور رئيسية لتطور التكنولوجيا المالية بوجه عام (Anjan v, 2019, p. 2):

1- العصر الأول (1866-1967): يعود تاريخ التكنولوجيا المالية إلى النصف الأول من القرن التاسع، بإدخال التلغراف عام 1838 (Nicole, 2017, p. 14)، ويمكن تتبع ذلك إلى جويلية 1866 عندما وقع أول اتصال عبر كابل نقل عبر المحيط الأطلسي، حيث تم تسهيل الاتصال بين أمريكا الشمالية وأوروبا من 10 أيام إلى 17 ساعة فقط (Sungg & Leong, 2018, p. 74)، وفي عام 1960 بدأت البنوك باستخدام أجهزة الكمبيوتر المركزية لحفظ السجلات وتخزين البيانات (Rubin, 2019, p. 4).

2- العصر الثاني (1967-2008): شهدت هذه الفترة ما قبل أزمة 2008، انتشار رقمنة الخدمات المالية التقليدية نتيجة ظهور الانترنيت، امتدادا من أول صراف آلي ووصولا إلى الخدمات المصرفية الالكترونية (ليان، 2019، صفحة 9).

3- العصر الثالث (2008 إلى الوقت الراهن): كان للأزمة المالية العالمية في عام 2008، دورا في إذكاء الاندفاع نحو الحلول التكنولوجية في التصدي للآثار التي خلفتها الأزمة (ليان، 2019، صفحة 10)، ما أدى إلى ظهور شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس (حرفوش، 2019، صفحة 728).

ثالثا: خصائص التكنولوجيا المالية

تتميز التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي (عبد الرضا، 2019، صفحة 129):

1- تمثل مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية التي تلبي احتياجات ورغبات الزبائن الخاصة؛

2- تعد التكنولوجيا المالية بمفاهيمها المختلفة ليست هدف في حد ذاته بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافه

3- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا المالية على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية المختلفة؛

4- تمكن المصارف من تطوير الخدمات المصرفية طبقا للتطور الحاصل في التكنولوجيا وجعلها أكثر كفاءة وفعالية لعمل الشركات والأفراد؛

5- تهيئة قواعد البيانات الضخمة خاصة بالزبائن تمكنهم من الحصول على خدمات مصرفية أخرى دون الحاجة إلى استخدام الوسائل الروتينية التقليدية في التقديم للحصول على الخدمات.

رابعا: أسس التكنولوجيا المالية

لطالما نظرت الجهات الرقابية والجهات الإشرافية إلى الابتكارات المالية نظرة توجس، وعلى أنها تقوض استقرار النظام المالي، فالابتكار المالي يعني الخروج عن المألوف وبالتالي يعني عدم الاستقرار وهو ما ينافي أصل عمل تلك الجهات ولذلك تبنت مجموعة من الأسس نذكرها فيما يلي:

الجدول 1: أسس التكنولوجيا المالية

الدمقرطة (Democratization)	فهي للناس ومن الناس، فالتقنيات المالية تهدف لخدمة الأفراد غير المشمولين بالخدمات المالية والمصرفية.
التفكيك (Disaggregation)	أرخص، أسرع، أفضل.
تفكيك الوساطة (Desintermidiation)	بالتقنيات المالية لم يعد هنالك حاجة لوجود وسيط وهو ما يقلل من التكلفة.
اللامركزية (Decentralization)	التقنيات المالية تقدم خدمات ذات تنظيم ذاتي، ودون الحاجة لوجود هيئة رقابية
عدم التحيز (Debiasing)	تستهدف التقنيات المالية التخلص من الكثير من المشاكل المرتبطة بالمعاملات المالية، مثل: عدم تماثل المعلومات، تضارب المصالح، الأخطار الشخصية

المصدر: (قندوز، 2019، صفحة 46)

خامسا: أهمية التكنولوجيا المالية

إن أهمية التكنولوجيا المالية ازدادت بتوفير الخدمات المالية على مدار السنة وخلال 24 ساعة وفي أيام العطل الرسمية، عكس البنوك والشركات التقليدية، وتكمن أهميتها فيما يلي (شحاتة، 2019) و (قندوز، 2019، صفحة 36) و (عبد الرضا، 2019، صفحة 129):

1- تنويع نشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي؛

2- تغطي مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل عمليات التمويل الجماعي، وحلول الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية الدولية، والتي عجزت المصارف التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من المتعاملين؛

3- تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها على المنافسة الإقليمية والدولية؛

4- تلعب التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الأدوات المالية، كالتسهيلات الائتمانية وغيرها بسهولة تامة؛

5- ساهم انخفاض التكاليف وسرعة الانجاز في زيادة الشمول المالي من خلال منتجات وخدمات وحلول جديدة أو مطورة وصلت لفئات كانت خارج دائرة القطاع المالي.

المطلب الثاني: قطاعات وشركات التكنولوجيا المالية

لقد ساهم ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في نشر استخدام التقنيات المالية في مختلف القطاعات، والتي مست الجانب التكنولوجي في تقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية، متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض، إدارة الثروة وإدارة المخاطر وحتى التأمين.

أولا: قطاعات التكنولوجيا المالية

تسعى الشركات المبتكرة والناشئة في مجال الخدمات المالية إلى جذب العملاء والاحتفاظ بهم عن طريق رقمنة البيانات، وهناك أربعة قطاعات رئيسية تتفرع لمجالات أخرى فرعية والمتمثلة في الشكل التالي:

الشكل1: القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية

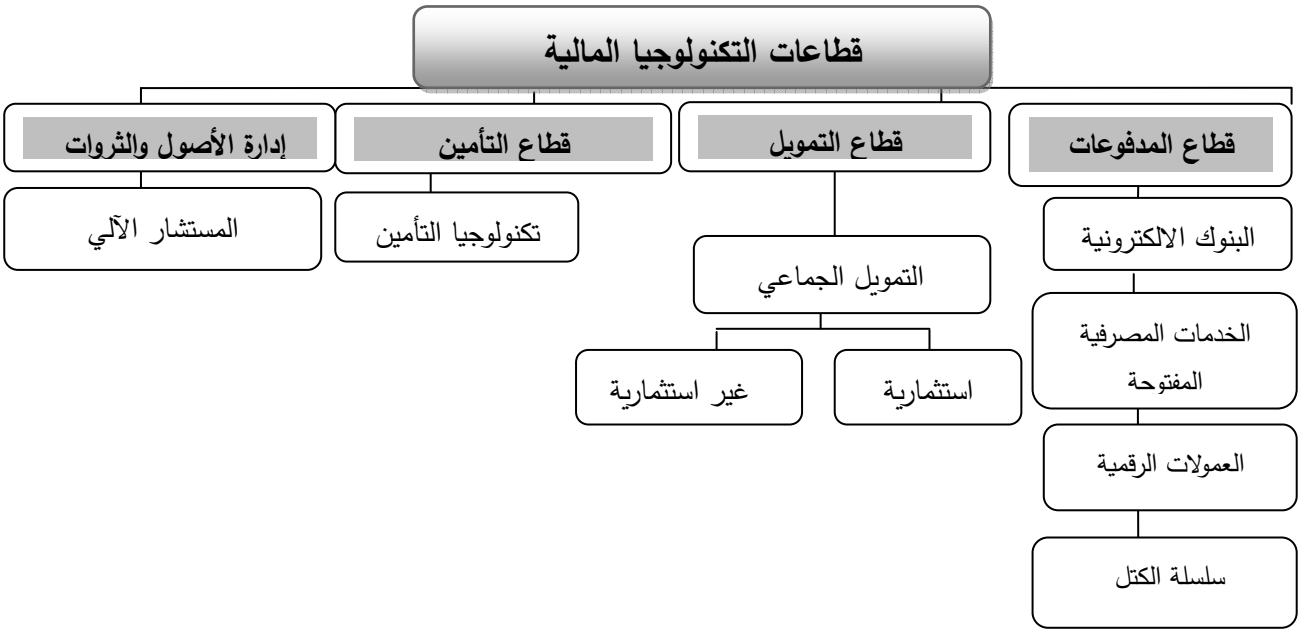

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات التالية

فلتكنولوجيا المالية مجالات متعددة اخترقتها لتقديم خدمات مالية بطرق تقنية جديدة ومتطورة، ومن بين أهم القطاعات التي مستها التكنولوجيا المالية بشكل مباشر نذكرها كالآتي:

1- قطاع المدفوعات: يعتبر قطاع المدفوعات من أكثر القطاعات التكنولوجيا المالية انتشارا واستخداما، وذلك لأن معظم ما نقوم به كأفراد ومستهلكين هو الدفع، مثلا: دفع فواتير الكهرباء والماء والخدمات المختلفة، ومن ناحية أخرى نجد أن تطوير منصات الدفع يعتبر من أسهل التقنيات مقارنة مع التقنيات الأخرى كالذكاء الاصطناعي والتمويل الجماعي.

1-1- تعريف نظم الدفع: تعرف على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات المشتركة التي تدعم تحويل الأموال بين الأشخاص والشركات والمؤسسات المالية، وتتم إدارة معظم أنظمة الدفع بواسطة مشغلين، يتم دعمها بواسطة واحد أو أكثر من مقدمي البنية الأساسية للأجهزة والبرامج وشبكات الاتصال (Blakstad & Allen, 2018, p. 68)

تصنف أنظمة الدفع بناءا على عدة اعتبارات كحجم التحويلات المالية، طريقة التعاملات (ورقية أو الكترونية)، نوع التسوية (صافية أو إجمالية)، وطريقة التسوية (آنية أو مؤجلة)، ويوضح الجدول الموالي التغيرات الحاصلة في أنظمة الدفع قبل اعتمادها على التكنولوجيا المالية:

الجدول 2: نظم الدفع قبل وبعد التكنولوجيا المالية

	قبل استخدام التكنولوجيا المالية	بعد استخدام التكنولوجيا المالية
التكلفة	عالية جدا (في التحويلات الدولية قد تستهلك 20% من قيمة التحويل)	رسوم قليلة جدا
الوقت	مكلفة وبطيئة (في التحويلات المحلية قد تستغرق أياما)	سريعة (غالبا بضع ساعات)
السهولة والإجراءات	تتطلب أوراق إثبات وأحيانا حمل النقود (الورقية والإيصالات ..)	موثقة الكترونية ومشفرة ولا الحاجة للأوراق والوثائق المادية.

المصدر: (قندوز، 2019، صفحة 61)

1-2- أشكال نظم الدفع: توجد عدة أشكال لنظم الدفع التي تمكن من تسهيل المعاملات المالية ونذكرها فيما يلي:

1-2-1- البنوك الالكترونية: تعرف على أنها الخدمات التي تقدمها العديد من البنوك بحيث تسمح للعملاء بإجراء المعاملات المصرفية عبر الانترنيت باستخدام جهاز الحاسوب أو الهاتف المحمول ...الخ (Lazreg, 2015, p. 28).

1-2-2- الخدمات المصرفية المفتوحة: تقوم فكرة الخدمات المصرفية المفتوحة على سماح البنوك لطرف ثالث، يتمثل عادة في شركات متخصصة في التقنيات المالية ببناء تطبيقات وخدمات مبتكرة للمستهلكين باستخدام بيانات البنك (قندوز، 2019، صفحة 80).

1-2-3- العملات الرقمية والأصول المشفرة: وهي تشتمل على:

أ- **العملات الرقمية:** عبارة عن مبالغ آلية متاحة على شكل أرقام يتم استخدامها الكترونيا عبر شبكة الانترنيت، وليس لها وجود فيزيائي كعملة البتكوين، عكس العملات التقليدية يمكن الحصول عليها ونقلها وتبادلها مع عملات أخرى أو مقابل سلع وخدمات من خلال المنصات الالكترونية (قندوز، 2019، صفحة 52).

ب- الأصول المشفرة: عبارة عن مجموعة متنوعة من العملات الرقمية ولكن مشفرة لها نظامها الخاص، فهي تمثل أصلا يستخدم كوسيلة للتبادل، ويعتبر موثوقاً لأنه يستند إلى نظام مشفر معقد قائم على علم التشفير، مما جعلها تتمتع باتصالات آمنة ومحمية، حيث يتم خلق وتحليل خوارزميات وبروتوكولات التي تسمح بتشفير البيانات بحيث لا يتم تغيير أي معلومة، أو تكون متاحة لطرف ثالث (قندوز، 2019، صفحة 52).

1-2-4- سلسلة الكتل: هي نوع خاص من السجلات (كتل) الموزعة يرتكز على أساس تقني مخصص، حيث تنشأ سجلا غير قابل لتغيير وتحتفظ به شبكة اللامركزية، حيث تسمح للمستخدمين بالاطلاع على المعطيات (شفافية) ومشاركتها مع أطراف أخرى (مما يوفر أمانا وحماية المعطيات)، لتتبع المعاملات وانجازها بسرعة وكفاءة وما يترتب عن ذلك من تقليل درجة عدم اليقين والمخاطرة في المعاملات (قندوز، 2019، صفحة 52).

2- قطاع التأمين: يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية، من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار النشاط الاقتصادي.

2- 1- تعريف تكنولوجيا التأمين: في تقرير (IBM Institute for Business Value) تكنولوجيا التأمين هي عادة التكنولوجيا التي تتوجه لها الشركات الناشئة التي تستخدم حلول تقنية مبتكرة لتزويد نماذج أعمال تأمين جديدة، فهم يستفيدون من عدم كفاءة، استبدال جزء أو كل من سلسلة قيمة التأمين، وغالبا ماتحصل بين مسيري الصناعة التقليدية والعملاء وبين مخاطرهم (عبد الرحيم، 2018، صفحة 466).

فهي تعرف على أنها: استخدام التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي، البيانات الكبيرة) لتبسيط وتحسين كفاءة صناعة التأمين، ففي التأمين على السيارات مثلا، يتم استخدام مدخلات (معلومات) من جميع أنواع

الأجهزة بما في ذلك نظم الملاحة للسيارات أو المعاصم الالكترونية والساعات الذكية وغيرها، تساعد هذه المدخلات (مع استخدام الذكاء الاصطناعي) شركات التأمين على بناء مجموعات أكثر دقة من فئات المخاطر، وهو ما يسمح بتسعير المنتجات التأمينية بشكل أكثر عدالة وتنافسية (قندوز، 2019، صفحة 64).

2-2- أثر تكنولوجيا التأمين على قطاع التأمين: يمثل ظهور تكنولوجيا التأمين تغييرا جوهريا وجذريا في نماذج التشغيل التقليدية لشركات التأمين، حيث رأس المال الشركة الحقيقي سيكون خدمة العميل ومستوى رضاه عن الخدمات المقدمة، بل من دونه لا يمكن لهذه الصناعة الاستمرار، هذا التغيير يعني أن على الشركات أن تركز على العميل لا على المنتج التأميني.

كتبت مؤسسة (KPMG 2019) في تقريرها السنوي لقطاع التأمين أن الاتجاه الأول لقطاع التأمين: (الرقمنة أو الموت) وهو عنوان لافت ومعبر يجب على شركات التأمين التقليدية الانتباه له والتوقف عنده كثيرا لأنه يشخص الحالة الفعلية لقطاع التأمين ومصير من يلاحظ التغييرات الحاصلة، ومن المتوقع أن شركات التامين التي تفشل في التكيف مع الثورة التكنولوجية وتبني نماذج عمل قائمة على التكنولوجيا سيكون مآلها الفشل، كما يجب أن يتضمن ذلك تجاوز العقبات الحالية التي تواجه شركات التأمين كسرعة تسوية التعويضات والتعامل مع فوائض التأمين وجعل رضا العميل على رأس أولويات العمل.

قد تكون البيانات مهمة للغاية لكل تطبيقات التكنولوجيات المالية، غير أنها في تكنولوجيا التأمين لا غنى عنها، بل من دونها لايمكن تصور عمل الشركة، لأنها ترتبط بعملية تسعير المنتجات التأمينية، ومصدر البيانات بالنسبة لشركات تكنولوجيا التأمين هو الأجهزة الذكية كالساعات الذكية وأجهزة الهاتف، وتواجه شركات التأمين تحديات كبيرة في نماذج التشغيل إذا لم تتوفر البيانات أو حدث نقص فيها أو حدث خلل في النماذج التي تتعامل مع تلك البيانات (قندوز، 2019، الصفحات 67-68).

3- قطاع التمويل

3-1- تعريف التمويل الجماعي : هو عبارة عن تمويل مشروع من خلال جمع مبالغ صغيرة من المال من عدد كبير من الأشخاص وعادة ما يكون ذلك عبر الانترنيت، بحيث هذه المواقع الالكترونية لا تفرض رسوما على الأشخاص (وهي أكثر أشكال التمويل ربحية)، وتكون مصدر ربحها بأخذ نسبة مئوية من الأموال التي يتم جمعها خلال المشروع وليس قبل بدئه (ليان، 2019، صفحة 33).

3-2- أشكال التمويل الجماعي: خلال السنوات الخمس الماضية ظهرت أشكال مختلفة من التمويل الجماعي، واستنادا إلى مخاطر تمويل المستثمرين، نستطيع التمييز بين نماذج التمويل الجماعي الاستثمارية وغير الاستثمارية وهي كالآتي:

3-2-1- نماذج استثمارية: وتتكون هذه النماذج من:

أ- **التمويل الجماعي القائم على الإقراض:** ويعد هذا النوع أكثر نمواً بين أنواع التمويل الجماعي، ويعرف غالباً ب "Crowd funding " حيث تكون صيغة التمويل قائمة على مبدأ الإقراض التجاري، فيقوم رواد الأعمال أو الشركات بتحديد احتياجاتهم المادية لشراء أصول معينة أو بتمويل مشاريع معينة أو سداد فواتير لزيادة القيمة ويحصل المستثمر على نسبة فائدة على مبلغ القرض الموفر لمشروع محدد، وتختلف نسبة الفائدة باختلاف سمعة المقترض والهدف من الحصول على القرض وطبيعة السوق، وجدولة عمليات السداد (صاري، 2021، صفحة 96)، ويصنف هذا النموذج أيضا في نموذجين فرعيين رئيسيين (Lynn و آخ، 2019، صفحة 2):

- **إقراض النظير إلى النظير:** يتسم بالتفاعل المباشر بين الطرفين؛
- **الإقراض الاجتماعي:** الذي يستخدم عادة في مشاريع الأعمال الحرة على المستوى المحلي.

ب- التمويل الجماعي القائم على المساهمة: يتم توفير الأموال في مقابل أسهم الشركة، فالمستثمرون لهم

ت- الحق في تلقي العائدات على الاستثمارات إذا كان أداء الشركة جيدا.

3-2-2- نماذج غير استثمارية: وتتكون من:

أ- التمويل الجماعي القائم على المكافأة: يتم توفير الأموال في مقابل فوائد غير نقدية، تشمل الفوائد المشتركة هدية صغيرة (مكافأة) (Lynn و آخ، 2019، صفحة 2)، حيث يكون التمويل في الغالب من أجل إنشاء منتج أو دعم مشروع تجاري، وهو أكثر الأنواع شيوعاً وتنوعاً، من حيث المكافأة حيث تكتفي بعض المشاريع بإرسال بطاقة شكر أو ذكر اسم المستثمر من الداعمين وقد تصل إلى طباعة اسم المستثمر على المنتج النهائي أو تسليمه منتجاً مخصصاً أو توفير منتج له قبل طرحه في الأسواق، ويستخدم هذا النوع من التمويل لدعم رواد الأعمال في مشاريعهم ومنتجاتهم، دون التزام منهم للمستثمرين بنجاح أو استمرار المشروع (صاري، 2021، صفحة 96).

ب- التمويل الجماعي القائم على التبرعات: وهو أوضحها وأبسطها حيث يكون الهدف الأساسي للتمويل هو المسؤولية الاجتماعية، عن طريق دعم مشاريع أو أفكار خلاقة أو اجتماعية غير ربحية، ولعل الملاحظ أن هذا النوع من التمويل، قد يمثل خياراً رائع لتنظيم وتحفيز أعمال الخير في عالمنا العربي عن طريق تنظيم عمليات جمع التبرعات وتمكين أصحاب المبادرات الاجتماعية الخلاقة من نشرها وسهولة الحصول على الدعم، بالإضافة إلى تسهيل مشاركة الشركات المهتمة بأعمال المسؤولية الاجتماعية ذات الأثر في بيئة منظمة ترفع مستوى الشفافية والإنجاز (صاري، 2021، صفحة 96).

4- إدارة الأصول والثروات: تعتبر إدارة الأصول والثروة جزءا من الإدارة المالية الشخصية Personal (Finance) وهي تقوم على الكثير من أسس الإدارة المالية غير أن لها خصوصياتها لأنها تتعلق بالإنسان الفرد، وكما هو معروف فإن تفضيلات الأفراد على المستوى الشخصي تتراوح بشكل كبير جدا، سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستهلاك أو التركة.

4-1- تعريف إدارة الثروات: هي خدمة استشارية استثمارية تجمع بين الخدمات المالية المختلفة لتلبية احتياجات العملاء الأثرياء غالبا، فحقيقتها أنها عملية استشارية حيث يقوم المستشار بتجميع المعلومات حول رغبات العميل وتصميم إستراتيجية مخصصة باستخدام المنتجات والخدمات المالية المناسبة، وتقليديا كان يقوم بوظيفة إدارة الثروة والأصول مستشارون ماليون أو خبراء متخصصون في القانون يمكن تسميتهم: مستشارو إدارة الثروات أو مدير الثروات، وهو يحتاج خبرات واسعة في مجالات التمويل والاستثمار والقانون والمحاسبة والضرائب وخطط التقاعد وغيرها، غير أنه مع الثورة التكنولوجيا، أمكن تطوير تطبيقات وحلول متطورة لإدارة الثروة (قندوز، 2019، صفحة 77).

4-2- خدمات الاستشارة الآلية المتطورة (Robo-Advisors)**:** هي منصات رقمية لإدارة الثروات الرقمية بدلاً من الروبوتات الفعلية، حتى يمكنها تقديم المشورة في إدارة الثروات باستخدام الخوارزميات، بل إن بعضها قادر على إجراء معاملات مالية نيابة عن العميل، فضلا عن كونها متاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، لا يعني استخدم المستشار الآلي بالضرورة الاستغناء عن المستشارين البشريين، بل من المتوقع أن يساعد المستشارون الآليون المستشرين التقليديين في التركيز على القيام بما يهم العميل وتقليل الوقت الذي يقضونه في إدخال البيانات وإدارة الاستثمار وغيرها من الوظائف الروتينية (قندوز، 2019، صفحة 78).

ثانيا: شركات التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية مجالا جديدا تستقطب الشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة والحنكة في المجال، فالشركات الناشئة وضعت مخطط أعمال يجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية .

1- مفهوم شركات التكنولوجيا المالية

تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتطوير الخدمات والمنتجات المالية التقليدية وابتكار خدمات ومنتجات مستحدثة متميزة عما تقدمه المؤسسات المالية التقليدية.

1-1- أسباب ظهور ونمو شركات التكنولوجيا المالية: سجل المحيط الدولي منذ أزمة الرهن العقاري سنة 2008 تغيرات عديدة على مستوى الصناعة المالية والمصرفية، وذلك من ناحية العملاء والجوانب الرقابية

والتطور التقني وغيرها من الجوانب، فقد تآكلت ثقة العملاء في البنوك بشكل ملحوظ، حيث اتهمت البنوك العالمية بأنها السبب الرئيسي في إحداث الأزمة بسبب ممارستها غير القانونية، الأمر الذي جعل البنوك والمؤسسات المالية تتكبد خسائر لا مثيل لها، في ظل هذه الأوضاع عملت التشريعات على التشدد على البنوك من أجل تحقيق الاستقرار المالي وحماية العملاء وتقييم ملاءتهم المالية بشكل جيد، واختيار المنتجات الأكثر ملاءمة وإعادة تنظيم الحوافز لموظفي المصارف.

لقد نمت العديد من البدائل بالنسبة للعملاء على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب التقدم التكنولوجي، إذ تحسنت البنية التحتية للاتصالات، وأصبحت أجهزة الاتصالات المحمولة أكثر ذكاء (smarter)، الأمر الذي أدى إلى توسع الخدمات المصرفية عبر الانترنت في معظم الدول الغربية، كما أن عددا كبيرا من الدول الناشئة قد مهدت الطريق لاستعمال هذه التكنولوجيا، لكن في ظل عدم الرضا عن عمل البنوك خاصة منذ أزمة الرهن العقاري سنة 2008، أتيحت الفرصة لمقدمي خدمات جدد، الأمر الذي أدى إلى ظهور شركات التكنولوجيا المالية ونموها، هذه الشركات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة بما في ذلك التعلم الآلي (Machine learning) والذكاء الاصطناعي (Artificial inteligence) لتحقيق نماذج الأعمال والمنتجات والعمليات المبتكرة في القطاع المالي، فقد أصبحت شركات التكنولوجيا المالية تقدم خدمات أكثر ملاءمة من حيث السرعة والتكلفة والتميز مقارنة بالبنوك.

1 – 2- تعريف شركات التكنولوجيا المالية: هي شركات تستخدم التكنولوجيا لتحويل أو تمكين نماذج الأعمال والنماذج التشغيلية في قطاع الخدمات المالية (فينتك، 2019، صفحة 5).

1-3- خصائص شركات التكنولوجيا المالية: يمكن حصر الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية في النقاط التالية (بن علقمة و سائحي، 2018، صفحة 5):

أ- الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فاستهدفت كل الطبقات والفئات ذوي الدخل المحدود.

ب- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا و خططا عدة لدفع مقابل السلع و الخدمات تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء.

ت- تصميم محور العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة.

ث- السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم انجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة.

ج- سياسة البيانات: تستطيع هذه السياسات تحسين المنتجات و الخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم، ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

1-4- أنواع الشركات التكنولوجيا المالية (قندوز، 2019، الصفحات 24-27): يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقاتها المتبادلة إلى تعاونية وتنافسية، ويمكن تقسيمه بحسب نوع الشركة (مؤسسات مالية عريقة وشركات ناشئة وشركات التقنية العملاقة)، وكذلك بحسب طبيعة الخدمة المقدمة (تكنولوجيا التنظيمية وتكنولوجيا التأمين والعقود الذكية وسلسلة الكتل) والمبينة في الشكل التالي:

الشكل 2: تقسيمات شركات التكنولوجيا المالية

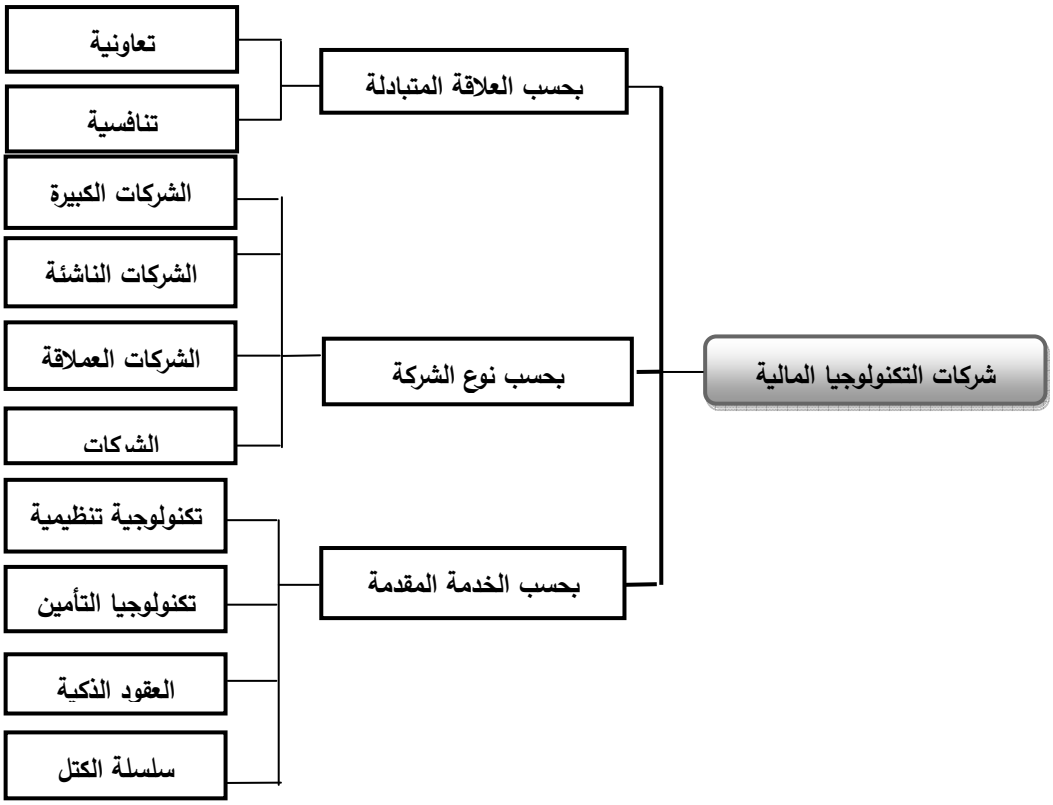

المصدر: (قندوز، 2019، صفحة 24)

1-4-1- شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقاتها: يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية إلى تنافسية وتعاونية

أ- شركات تنافسية: تعد شركات التكنولوجيا المالية التنافسية منافسًا مباشرًا لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار.

ب- شركات تعاونية: بينما تقدم شركات التكنولوجيا المالية التعاونية حلولا لتعزيز وتحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، فهي لا تنافس المؤسسات المالية، بل تساعدها في تحسين وتطوير وتعزيز طرق وأساليب تقديمها للخدمات المالية.

1-4-2- شركات التقنيات المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة المالية: كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة إلى أربعة أقسام:

أ- المؤسسات المالية الكبيرة: وهي المؤسسات المالية التقليدية الراسخة ولها مدة طويلة في المجال المالي، وكان لها الفضل فيما وصل إليها القطاع المالي من تطور على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الابتكار والبحث والتطوير، وحيث أنها بحاجة دوما إلى البحث عن أفضل الطرق لمتابعة أعمالها وتحسين أنظمتها وتقديم تجربة أفضل للعملاء، فإنها استثمرت في التقنيات المالية بشكل رهيب، وقدمت خدمات متميزة.

ب- الشركات(المشاريع) الناشئة: هي مشروعات ابتكارية غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مغامر (Venture Capital) حيث معروف عنها أن لديها إمكانيات نمو ونجاح هائلة، وفي مقابل ذلك عرضة لدرجات مخاطر عالية، فهي إما أن تحقق نجاحا باهرا أو فشلا ذريعا، قد تنجح المشروعات الناشئة (Start up) وتنتقل للمرحلة التالية بأن تصح مشروعا قويا (Unicorn) وهو مصطلح يطلق على المشروعات الناشئة التي تجاوز رأس مالها 1 مليار دولار.

وتعتبر الشركات الناشئة مصدرا للكثير من الإلهام، بل هي الدافع والمطور الأقوى للتكنولوجيا المالية بين الأشكال الأخرى لشركات التكنولوجيا المالية، خاصة مع التوجه العالمي الآن لتبني هذه الشركات من طرف الجهات الإشرافية والرقابية (مثلا: خلية البحرين للتكنولوجيا المالية، فينتك السعودية، مركز 71 بأبو ظبي)

ت- الشركات التقنية العملاقة: على الرغم من أصل عمل الشركات التقنية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع وتحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى، ومن أمثلة شركات التكنولوجيا الكبيرة التي أصبحت نشطة في قطاع الخدمات المالية، شركات آبل وغوغل وفيسبوك حيث تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أو أن تحل محلها أحيانا.

ث- الشركات: يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة إما لحاجتها للمنتجات التي تطورها تلك المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية، وواضح أن الشركات

(التقليدية) هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، ولذلك مبرراته فهي ليست شركات مالية، بل يمكن اعتبارها مستفيدة من القطاع المالي.

1-4-3- شركات التقنيات المالية بحسب نوع الخدمة المالية: تقسم شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية بنفس تقسيم التكنولوجيا المالية فنجد:

أ- شركات متخصصة في المدفوعات: وهو مصطلح ينطبق على شركات التكنولوجيا المالية التي تتعلق تطبيقاتها وخدماتها بمعاملات الدفع الوطنية والدولية، ويتعلق الأمر ببلوك تشتين (blockchain) والعملات المشفرة (cryptocurrency) أمثلة عن ذلك نجد شركة باي بال (Pay Pal) و آبل باي (Apple Pay)، شركة سامسونغ.

ب- شركات خاصة بالعملات الرقمية المشفرة (سلسة الكتل): هي عبارة عن شركات تقدم خدمات العملات الرقمية المشفرة ومثال على ذلك نجد شركة "بيت اويسيس" (BitOasis) – الإمارات- وهي أول شركة ناشئة في دول الخليج العربي تسمح للأفراد بشراء البتكوين وإرساله إلى جميع أنحاء العالم بسرعة ومن دون امتلاك حساب مصرفي حيث تعتمد هذه المحفظة على تقنية التوقعات المتعددة وتقدم معايير أمان عالية (ومضة و بيفورت، 2016، صفحة 49).

ت- شركات خاصة بالعقود الذكية: تعرف العقود الذكية على أنها عقود ذاتية التنفيذ، تقتدي بشروط اتفاقية مبرمة بين مشترٍ وبائعٍ، على هيئة تعليمات برمجية يتم تخزينها باستخدام تكنولوجيا السجلات المتسلسلة Blockchain وهذه التكنولوجيا بمثابة دفتر الأستاذ اللامركزي الذي يدعم أيضا عملات البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة وكمثال على ذلك نذكر آلة البيع "Vending Machine" الموجودة في المولات والتي يمكن من خلالها شراء الحلوى أو حاويات المرطبات وغيرها مقابل وضع عملات معدنية في الآلة (ليان، 2019، الصفحات 49-50).

ث- شركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي: عبارة عن برنامج متقدم عن الحاسوب قادر على تنفيذ المهام بطريقة ذكية (ليان، 2019، صفحة 48) بتوفير مستشارين ومخططين ماليين للأفراد تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية (ادخار، استثمار، إنفاق) عن طريق تحليل السوق مقابل أهدافهم المالية (قندوز، 2019، صفحة 57).

ج- شركات تكنولوجيا التأمين : وهي شركات التكنولوجيا في مجال التأمين وتكنولوجيا إدارة الخطر وهي شركات تقدم حلولًا وابتكارات لإدارة المخاطر مثل شركة هيبو للتأمين، شركة ميترومايل، شركة "SURE" (قندوز، 2019، صفحة 27).

ح- **شركات تنظيمية:** هي الشركات التي تتبنى التكنولوجيا في مساعدة المؤسسات على العمل في صناعة الخدمات المالية والتي توافق قواعد الالتزام المالي من خلال رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال وقاعدة اعرف عميلك (قندوز، 2019، صفحة 73)، والتي يقصد بها الهوية الرقمية بحيث تعرف على أنها عملية تحديد الهوية التي يتطلب التحقق منها ومصادقتها درجة عالية من التأكد، باستخدام القنوات الرقمية التي لا يمكن تقليدها أو تزويرها، بما يحمي خصوصية المستخدم ويضمن حماية البيانات الشخصية لمنع الغش والممارسات غير السليمة بحيث تعمل على زيادة كفاءة التزام الخدمات المالية وتقليل النفقات (صندوق النقد الدولي، 2019، صفحة 3).

المطلب الثالث: مؤشرات التكنولوجيا المالية وعوامل دعمها

أولا: مؤشرات التكنولوجيا المالية

اعتمدت الدول على مؤشرات لقياس التكنولوجيا المالية إلا أن اعتماد مؤشر معين في دولة ما يختلف عن دولة أخرى نتيجة اختلاف اقتصادياتها، فهناك مجموعة من الباحثين اختلفوا في تسميات عناصر التكنولوجيا المالية:

فحسب (Nycedc, 2015, p. 3) سماها بخدمات التكنولوجيا المالية وهي: الإقراض، المدفوعات، التمويل الشخصي، تحويل الأموال، العملة الرقمية، أدوات مؤسسية، التمويل الجماعي.

وحسب (قندوز، 2019، صفحة 47) اعتبرها تقنيات مالية وهي: سلسة الكتل، العملات الرقمية، الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا التأمين، خدمات مصرفية المفتوحة، تكنولوجيا نظم المدفوعات.

مما تقدم نرى بأن نتيجة تعدد القطاعات التي تستهدفها التكنولوجيا المالية، اختلف الباحثون في تحديد عناصر التكنولوجيا المالية، إلا أنها تعطي نفس المعنى وتركز على نفس المضمون وعلى أساسها نعتبرها على أنها مؤشرات يتم قياس بها التكنولوجيا المالية و المبينة في الجدول التالي:

الجدول 3: عناصر ومؤشرات التكنولوجيا المالية

عناصر التكنولوجيا المالية	مؤشرات قياس التكنولوجيا المالية
نظم الدفع	- الشركات المتخصصة بالمدفوعات - العملات الرقمية (البتكوين) والمشفرة - الخدمات المصرفية المفتوحة - سلسلة الكتل - دفع الفواتير عبر الهاتف وتحويل المدفوعات - الدفع عبر الانترنيت

	- البطاقات المصرفية
التمويل	- منصات التمويل الجماعي - شركات التمويل الجماعي - الإقراض عبر المنصات أو الهاتف
التأمين	- شركات تكنولوجيا التأمين
التكنولوجيا التنظيمية	- الهوية الرقمية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

ثانيا: عوامل دعم التكنولوجيا المالية

أصبح من المسلمات أنه لا يمكن تبني التكنولوجيا المالية والاستفادة من القرارات الآنية لمعالجة البيانات الضخمة واستخدامها للابتكار واستغلال التقنيات المالية، دون تطوير البنية التحتية المساندة لها والمتمثلة في مجموعة من العوامل ونذكر أهمها:

1- البنية التحتية: تمثل عوامل دعم البنية التحتية المثلى للتكنولوجيا المالية فيما يلي (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 205):

- انتشار شبكة الكهرباء؛
- انتشار الهواتف الذكية؛
- تدفقات شبكة الانترنيت؛
- انتشار أجهزة الصراف الآلية؛

2- عوامل ثقافية: ويتمثل ذلك في تأهيل العامل البشري في مجال التكنولوجيا المالية ومن مؤشرات ذلك ما يلي:

- نشر الثقافة المالية ؛
- نشر المعرفة الرقمية؛
- ثقافة الابتكار وزيادة الأعمال؛
- المؤسسات التعليمية الرائدة.

3- التشريعات: وذلك بتطوير القوانين والتشريعات والقواعد التنظيمية وإضفاء المزيد من المرونة عليها لتواكب التحولات التقنية الكبيرة والحالية والمتوقعة والتي تخص مايلي: (احصائيات حول قوانين في الدول العربية ، صفحة 209):

- توثيق وتوقيع الكتروني،
- حماية المستهلك عبر الانترنيت،
- الجرائم الالكترونية؛
- تخفيض الرسوم الخاصة بالمعاملات الالكترونية؛
- تشجيع الشركات التكنولوجيا المالية؛
- تشجيع الدفع الالكتروني؛
- سهولة انشاء الشركات.

المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي

انتشر في الفترة الأخيرة مصطلح الشمول المالي حيث كان انعكاسا لحركة عالمية تسعى إلى إدماج أكبر عدد ممكن من سكان العالم في المنظومة المصرفية الدولية، انطلاقا من هدف بسيط يتمثل في امتلاك كل شخص حسابا نشطا في مؤسسة مالية رسمية، يقوم باستخدامه لأغراض الإيداع، السحب والادخار.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية والمختصين الماليين على حد السواء، باعتباره أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية وتحسين مستويات المعيشة للأفراد، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح.

أولا: مفهوم الشمول المالي

يوجد أكثر من مصطلح متداخل مع الشمول المالي"Financial Inclusion"، والشمولية المالية "Financial Inclusiveness"، فهناك من يطلق عليه لفظ "الاشتمال المالي" أو "الاشتراك المالي" أو "التعمق المالي" أو ا"لإدراج المالي" أو "الاحتواء المالي" أو "التضمين المالي" أو "الإدماج المالي" أو "الدمج المالي" أو "تعميم الخدمات المالية" أو "التمويل الشامل"Inclusive Finance" أو "الوصول إلى الخدمات المالية". ومهما تعددت الألفاظ المستخدمة لهذا المصطلح فالمعنى واحد (عبد الحليم و غربي، 2020، صفحة 10).

يعرف البنك الدولي (BM) الشمول المالي على أنه: إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (سعدان و محاجبية، 2019، الصفحات 747-748).

كما عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (شاوي و اوساف، 2020، الصفحات 121-138).

وحسب صندوق النقد الدولي : يشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء إلى تمتع الأفراد فيما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين) يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (بوخرص و محاد، 2019، صفحة 3).

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الشمول المالي يعتمد على مجموعة من النقاط وهي:

- ضرورة وصول الخدمات المالية والمنتجات المالية الرسمية والمنظمة لكل أفراد المجتمع دون استثناء مع ضرورة تحمل التكاليف وقرب المسافة؛
- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع ضائقة مالية؛
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
- يرتكز الشمول المالي على جودة الخدمات والمنتجات المالية، والتي قد تكون خدمات مصممة خصيصا لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها وتحسينها وبثها لجميع فئات المجتمع.

ثانيا: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة وينحصر اهتمام الشمول المالي باستهداف المقصيين وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ومن بين أولى الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم هي المملكة المتحدة وماليزيا في عام 2003.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية عام 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع التركيز على أنظمة الدفع المبتكرة، كما عملت العديد من الحكومات على إصدار تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة بحيث تكون عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية (حسيني، 2020، صفحة 99).

ثالثا: مبادئ وشروط تحقيق الشمول المالي

1- مبادئ الشمول المالي: للشمول المالي مبادئ كثيرة ومتنوعة يمكن أن نلخصها فيما يلي (صندوق النقد العربي، 2015، الصفحات 4-6):

1-1- مبادئ أساسية: وتتمثل فيما يلي:

أ- القيادة: وتهدف إلى إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية المختلفة والأطراف المشاركة لتحقيق الاشتمال المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر، حيث أثبتت التجارب الدولية بأن قيادة الاشتمال المالي يجب أن تكون على المستويات العليا الحكومية لتعزيز وزيادة نسب الاشتمال المالي.

ب- التنوع: تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح، وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة مثل: التوفير، الاقتراض، التحويل، التأمين والاستثمارات المالية بحيث يكون هناك تنوع في مزودي الخدمات المالية وطرق تقديمها.

ت- الابتكار: من الضرورة تعزيز الابتكارات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام النظام المالي وبما يشمل ذلك ضرورة لتحديد نقاط الضعف في البنية الأساسية للنظام المالي، مما يؤدي إلى الانتشار السريع للخدمات المالية ووصولها إلى الفئات المهمشة في المناطق الريفية والقروية مع مراعاة تقليل تكلفة تقديم الخدمات والمنتجات وان تكون ملبية لمتطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة .

ث- الحماية: يجب إتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية والذي يوضح دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح، حيث يؤدي التطور والابتكار في الخدمات ومزودي الخدمات المالية إلى زيادة مخاطر تعرض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات، ولمعالجة هذه المشاكل فانه من الضرورة وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وذلك من خلال:

- توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية؛
- توفير آلية لمعالجة الشكاوى والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدمات والمنتجات المالية؛
- تحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

ج- المعرفة: يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثوقة، يعتبر أمر ضروري لعملية تصميم وإعداد سياسة الاشتمال المالي.

ح- التعاون: ضرورة إيجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع، حيث يجب تحديد المؤسسة التي تقود وتنسق مع الجهات الحكومية الأخرى وتنظم وتتابع عمليات الشراكة مع الشركاء الآخرين لتحديد دور كل طرف بالمجموعة بشكل واضح.

خ- التناسب: وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية.

د- الإطار المرجعي: يجب أن يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الأفضل حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

1-2- مبادئ أخرى: نذكرها كالآتي:

أ- التمكين: لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فإنه لا بد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية من خلال ما يلي:

- الثقافة المالية: وهي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية؛
- القدرات المالية: وهي تمكين العملاء من اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم؛
- آلية معالجة الشكاوى: وهي القدرة على معالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.

رابعا: أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي (غزازي و بوعيشاوي، 2021، الصفحات 75-76):

1- الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي.

2- الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية: وهذا من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات الغير الرسمية.

3- الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: إن تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4- يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي : وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال هذا تكون فيه توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم وذلك لحماية حقوقهم.

المطلب الثاني: أهمية بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي

تكمن أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة، وتعتبر عملية بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة.

أولا: مرتكزات توسيع قاعدة الشمول المالي

إن توسيع قاعدة الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز نلخصها فيما يلي (حسيني، 2020، صفحة 101) و (غزال و بركات، 2020، صفحة 49):

1- دعم البنية التحتية المالية: بعد توفير بنية مالية تحتية قوية وضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة ينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها: فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، صرافات آلية؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية وهذا بتكلفة منخفضة.

2- الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، وحصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية، وبما يكفل إطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج؛

- حماية البيانات المالية للعملاء ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛

- توفير آليات للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة.

3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء: من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أخذا في الاعتبار ما يأتي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين، عند تصميم الخدمات والمنتجات، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة؛

- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيرات للعملاء؛

- تخفيض الرسوم والعمولات المفروضة على العملاء.

4- التثقيف المالي: ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

ثانيا: العناصر الرئيسية لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي

وتتمثل فيما يلي (صندوق النقد العربي، 2015، الصفحات 4-6):

1- المسوحات الميدانية التشخيصية: تساهم نتائج المسوحات الميدانية التشخيصية بتشخيص وتحديد الفجوة في الوصول إلى واستخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المواطنين، وكذلك المعوقات أمام تعزيز الشمول المالي وطرق التغلب عليها بالموارد والقدرات المحدودة المتوفرة، وتعتبر المسوحات الميدانية مؤشر أساسي ونقطة بداية للقائمين على بناء الإستراتيجية حيث تساعدهم على تحديد الأهداف حول تسهيل سبل الولوج للخدمات والمنتجات المالية التي تتوافق مع احتياجات المجتمع خاصة الفئات المهشمة.

2- تحديد الأهداف: لطالما أن الإستراتيجية توضع على مستوى الدولة يجب أن تكون الأهداف شاملة وموجهة لكافة فئات المجتمع، حيث تساهم المسوحات الميدانية التشخيصية في تحديد نوع الأدوات والآليات المطلوبة لمعالجة الفجوة والمعيقات للوصول إلى واستخدام الخدمات والمنتجات المالية، حيث يمكن قياس مدى تحقق الأهداف وتطورها من خلال تتبع النمو في المؤشرات، ومن الضرورة أن تشارك كافة القطاعات العامة والخاصة ذات العلاقة بوضع وتحديد أهداف الإستراتيجية.

3- إعداد وثيقة الإستراتيجية الوطنية: إن عملية بناء الإستراتيجية قد يستغرق فترة زمنية ليست قصيرة، إلا انه يجب مراعاة على أن تكون الإستراتيجية قابلة للتعديل والتطوير بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة، حيث تحدد الإستراتيجية الأنشطة والأدوار للأطراف المشاركة بعملية البناء، كما أنها يجب أن توفر آلية للتنسيق بين هذه الأطراف، مع ضرورة إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية والسلطات الرقابية بتبني الإستراتيجية الوطنية حتى تحفز القطاعات الأخرى من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومزودي الخدمات المالية على الالتزام بتطبيق توصيات الإستراتيجية وذلك لدورهم في تعزيز الشمول المالي والقدرة على الوصول إلى كافة فئات المجتمع.

4- دور القطاع العام: يلعب القطاع العام بالتعاون مع السلطات الرقابية والإشرافية دورا هاما في تشجيع قطاع الخدمات المالية على موائمة نشاطاته وابتكاراته بما يتلاءم مع أهداف الإستراتيجية، وكذلك يلعب دورا هاما في تنظيم وتطوير البنى التحتية للقطاع المالي والتي تساهم بشكل رئيسي في تعزيز الشمول المالي على مستوى الدولة.

5- متابعة ومراقبة التطور: يجب توفير متابعة حثيثة للأطراف المشاركة ببناء الإستراتيجية، بحيث تشمل المتابعة لأدوار الأطراف المشاركة ومدى تحقيقهم وانجازهم للمهام الموكلة إليهم حسب جدولها الزمني، حيث أن ذلك يؤثر على مدى التقدم بإنجاز الإستراتيجية في موعدها المحدد، حيث تتيح المتابعة القدرة على تعديل خطة تنفيذ الإستراتيجية إن وجد حاجة لذلك، كما أن رصد ومتابعة بناء الإستراتيجية من خلال المؤشرات أو الإحصاءات أو المسوحات الميدانية يوفر تغذية راجعة (Feedback) عن عملية التطور والتقدم في بناء الإستراتيجية.

ثالثا: أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي

وتبرز الأهمية في وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 3):

1- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز للشمول المالي؛

2- تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي؛

3- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق؛

4- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛

5- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة؛

6- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل عملية إنجاز بناء الإستراتيجية؛

7- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

المطلب الثالث: أبعاد و مؤشرات الشمول المالي

أولا: أبعاد الشمول المالي

وللشمول المالي ثلاثة أبعاد نذكرها فيما يلي (لفته و لفته، 2019، صفحة 3) و (جار الله حمو اسكندر، 2020):

1- الوصول للخدمات المالية: يعني القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من قبل المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة أمام فتح واستخدام حساب مصرفي لأي غرض مثل التكلفة والقرب المادي نقاط الخدمة المصرفية، يمكن الحصول على نسبة لقياس الوصول عن طريق حساب عدد الحسابات المفتوحة عبر المؤسسات المالية وتقرير نسبة السكان الذين لديهم حساب من عدد البالغين.

2- استخدام الخدمات المالية: مدى استخدام وملكية الأفراد للخدمات والمنتجات المالية الرسمية مثل حسابات الودائع وخدمات الدفع ومنتجات التأمين والاحتفاظ بمنتج مالي نشط واحد على الأقل يسمح بإجراء وتلقي المدفوعات وتخزين الأموال والحصول على حسابات ادخار وكذلك على قرض في مؤسسة مالية رسمية.

3- جودة الخدمات المالية: تلبية الخدمة المالية أو المنتج لاحتياجات المستهلك، تشمل الجودة تجربة المستهلك، والتي تظهر في المواقف والآراء تجاه تلك المنتجات المتاحة حاليا ومستويات فهم المستهلكين لتلك الخيارات وآثارها.

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي

لقياس الشمول المالي نعتمد على مجموعة من المؤشرات نذكرها كالآتي (بن موسى، 2018، الصفحات 8-11):

1- المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex): تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على البيانات الشاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية

واستخدامها، وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والانترنيت لإجراء المعاملات المالية وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول وبالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي لإجراء مقارنة دولية وإقليمية .

2- مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index): وهو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها هذه الأدوات هي (التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

3- مؤشر محو الأمية المالية (Financial Literacy): محو الأمية المالية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة، بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات، المفاهيم والمهارات المالية والقدرة المالية بشكل عام من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي، بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشكل محو الأمية المالية مزيج من الوعي، المعرفة، المهارات، المواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وفي نهاية المطاف تحقيق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية.

ومن بين المؤشرات التي حددها البنك الدولي نذكرها انطلاقا من الأبعاد الثلاثة للشمول المالي في الجدول التالي:

الجدول 4: مؤشرات قياس الشمول المالي

البعـــد	مؤشرات قياسـه
الوصول للخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من الباغين على المستوى الوطني مجزأ حسب الوحدة الإدارية؛ - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛ - حسابات النقود الالكترونية؛ - نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

استخدام الخدمات المالية	- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد كحساب وديعة منتظم؛ - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛ - عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين - عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛ - الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛ - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر ؛ - نسبة المحتفظين بحساب بنكي خال سنة مضت؛ - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛ - نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛ - ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة؛
جودة الخدمات المالية	**القدرة على تحمل التكاليف:** - معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور؛ - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ - متوسط تكلفة تحويلات ائتمان؛ - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. **الشفافية:** - نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛ - وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. **حماية المستهلك:** - مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛ - نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع؛ - الراحة والسهولة؛ - نسبة الأفراد الذين لايشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية؛ - متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية. **التثقيف المالي:** - حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المخاطرة، التضخم والتنويع. - النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا إعداد ميزانية لهم كل شهر.

المصدر: (بن موسى، 2018، صفحة 8)

المطلب الرابع: مخاطر الشمول المالي

للشمول المالي مخاطر يتعرض لها الأفراد، ومخاطر تتعرض لها الشركات ومخاطر تتعرض لها المؤسسات المالية ومخاطر على المستوى القومي والمتمثلة في (سالم، 2018، صفحة 16):

- زيادة احتملات الغش من جانب العملاء؛
- زيادة حدة المنافسة في سوق المال؛
- الحاجة إلى تطوير مستمر في جودة المنتجات الخدمات المالية؛
- الحاجة إلى التدريب المستمر للموظفين وزيادة مؤهلاتهم؛
- الحاجة إلى تخفيض أسعار المنتجات والخدمات المالية لكسب مزايا تنافسية.

خلاصة:

يعكس الشمول المالي مدى وصول الخدمات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع بتكلفة منخفضة وبشكل عادل وشفاف وذلك بما ينتج عنه أهمية كبيرة تنعكس ايجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم الأبعاد والمؤشرات التي تسمح بقياس تحقيق الشمول المالي نجد وصول الأفراد للخدمات المالية واستخدامها ومدى جودتها، ورغم ذلك لا يزال الشمول المالي يعرف تحديات تعيق من وصول للخدمات المالية، ومن أبرز هذه العوائق عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية وضعف مستويات الثقافة المالية، ولتفادي هذه المعيقات وتجنبها وجب إتباع مجموعة من الركائز والتي من أهمها استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية وذلك للدور الفعال الذي تلعبه في تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية بتوفير خدمات مالية بسرعة وبتكلفة أقل وبسهولة كبيرة، وهذا عن طريق شركاتها الناشئة التي جمعت بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات ومن أهمها خدمات الدفع، الاستثمار والتمويل، بالاعتماد على تقنيات حديثة أبرزها بلوك تشين والعملات المشفرة.

الفصل الثاني:

دراسة تجربة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية

تمهيد:

في الوقت الراهن تشهد التغيرات والابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية تطورا ملحوظا لاسيما انتشار استخدام الهواتف المحمولة في تطوير الخدمات مالية في تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المالية الكافية، وهذا ما يحقق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان بانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء والدفع الفوري وتوفير مزيد من الخيارات وهذا ما يعزز الشمول المالي، إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات المتطورة، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، خاصة في البلدان الفقيرة من العالم وتعتبر الدول العربية واحدة من بين المناطق في العالم التي تعاني ضعفا في مدى استفادة المجتمعات العربية باستثناء بعض البلدان العربية التي حققت مستويات مقبولة في تعميم الخدمات المالية لمجتمعاتها في المقابل تبقى الشرائح الفقيرة للبلدان العربية الأخرى تعاني.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى دراسة تجربة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية وذلك من خلال المبحثين:

- **المبحث الأول:** واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية.
- **المبحث الثاني:** دراسة تحليلية حول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية

تعتبر التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العالمي، حيث تساهم في تسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، وقد شهدت انتشارا ونموا كبير من خلال نشاط شركاتها في مختلف الدول العربية، إذ ظهر جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية ومقدمي الحلول الرقمية والتي ساهمت في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية كحلول الدفع الرقمية، وتحويل الأموال، والتمويل الجماعي، وغيرها من المنتجات الرقمية وهذا ما يعزز الشمول المالي من خلال حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية.

المطلب الأول: تطور التكنولوجيا المالية في الدول العربية

الفينتك ثروة اقتصادية جديدة خاصة في القطاع المالي بدأت منذ الأزمة العالمية، ولكن خلال السنوات الأربع الماضية وتحديدا منذ العام 2013، بدأت تشهد صعود واضح وبدأ اعتقاد البعض بأنه ستشهد هنا ذلك الصراع ما بين البنوك التقليدية والمؤسسات المالية التقليدية مع هذه الشركات الصاعدة والتي استطاعت أن تجذب الكثير من الأفراد والشركات، رغم ذلك شوهدت مؤخرا عمليات اندماج وعمليات شراء لشركات التكنولوجيا المالية، وحتى البنوك بدأت تستخدم تكنولوجيا الفينتك.

أولا: دوافع تطبيق التكنولوجيا المالية في الدول العربية

وتتمثل هذه الدوافع في النقاط التالية:

1- الإقصاء المالي: إن انتشار الإقصاء المالي بشكل واسع والذي يتسم بارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية، دفع بالمتعاملين الاقتصاديين إلى البحث عن بدائل للخدمات المالية التقليدية والتوجه إلى خدمات التكنولوجيا المالية لتسوية مدفوعاتهم وتحويلاتهم، ومع تزايد نسب انتشار الهواتف الذكية بثلاثة أضعاف تقريبا خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع ازدياد الحاجة إلى حلول المدفوعات الرقمية.

2- نقص حجم التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن نقص حجم التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لا يتعدى % 8 من إجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العربية، وصعوبة ولوجها إلى الأسواق المالية لتعبئة مصادر التمويل الضرورية لنشاطها، مما شجعها على التوجه إلى شركات التكنولوجيا المالية للحصول على التمويل، حيث أبدي % 47 من عملاء البنوك اهتمامهم بالخدمات المالية التي تقدمها هذه الشركات.

3- التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج: تساهم التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة المرتبطة بالعملات الافتراضية ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة في توفير آليات للمدفوعات عابرة للحدود،

والتي تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على العلاقات المراسلة البنكية، وبذلك يتم التقليل من حجم التحديات الناتجة عن انقطاع علاقات المراسلة البنكية.

4- التركيبة السكانية: يفوق عدد سكان الدول العربية 360 مليون نسمة وهو ما يجعل هذه الدول سوقا واعدة ونشطة لاستقبال واستقطاب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، إضافة إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يفوق 29,1 ألف دولار في دول الخليج وهو يعد من بين المعدلات الأعلى في العالم، حيث يقدر ب 70 ألف دولار في قطر و 39.8 ألف دولار في الإمارات و 29 ألف دولار في الكويت و 22 ألف دولار في السعودية و 4.2 ألف دولار في الجزائر و 3.4 ألف دولار في كل من المغرب والأردن حسب بيانات صندوق النقد الدولي لسنة 2019.

5- انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم: تشير الدراسات إلى أن الكثير من العملاء انخفض ولاؤهم وتعاملهم مع البنوك وبدأ ولاؤهم يتجه إلى خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية في الدول العربية على غرار الكثير من الدول، حوالي % 76 من المستهلكين في الإمارات العربية المتحدة بشركة تكنولوجيا المالية واحدة على الأقل أكثر من ثقتهم في البنوك عندما يتعلق الأمر بتسيير أموالهم، ويبدي % 83 من سكان الإمارات انفتاحهم على تبني حلول تكنولوجيا مالية من قبل مؤسسات غير مالية.

6- أهمية شركات التكنولوجيا المالية : يسمح ظهور شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية بتحسين الخدمات المالية من خلال تخفيض التكاليف و توسيع فرص الوصول إليها، ويساعد على تغيير المشهد الائتماني وضمان استقراره من خلال جمع البيانات من مواقع الاتصال الاجتماعي ومختلف المصادر لتقييم احتياجات أصحاب العجز وصغار المقترضين من النظام المصرفي، كما تسهم في تحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، وتيسير التجارة الخارجية بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وان كان ذلك يتطلب اتخاذ المزيد من الإصلاحات على جميع المستويات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك وتحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية، والتوعية المالية.

ثانيا: منتجات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

تزايدت أهمية استخدام المنتجات المالية في القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الأخيرة خصوصا مع النمو الكبير الذي تشهده شركات التكنولوجيا المالية وابتكاراتها، بهدف الحصول على ثقة وولاء العملاء لهذه الشركات.

1- الدول العربية المستخدمة لمنتجات التكنولوجيا المالية: تتبنى أغلبية الدول العربية منتجا على الأقل من منتجات التكنولوجيا المالية، حيث كانت المحافظ الرقمية والتمويل الجماعي أكثر منتجات التكنولوجيا المالية شيوعا والتي تم تبنيها من قبل الدول العربية في الوقت الحالي، ومن جانب أخر تعتبر العملات المشفرة والعملات الرقمية وسلسلة الكتل من التقنيات الجديدة التي لم تطبق بعد في أغلب الدول العربية، ويمكن تلخيص عدد الدول العربية المستخدمة لمنتجات التكنولوجيا المالية فيما يلي:

الشكل 3: عدد الدول العربية المستخدمة لمنتجات التكنولوجيا المالية (2019)

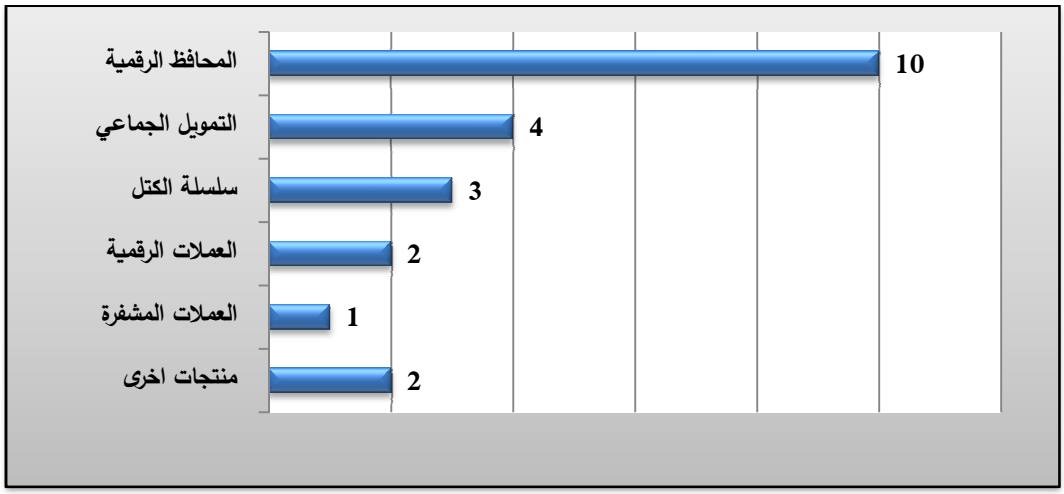

المصدر: (صندوق النقد العربي و مجلس محافظي المصارف، 2019، صفحة 166).

2- أنواع منتجات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية: يمكن تلخيص أنواع منتجات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية من خلال (الملحق 1):

تعتبر سلسلة الكتل من منتجات التكنولوجيا المالية التي لم يتم تطبيقها إلا في ثلاث دول عربية وهي عمان والسعودية والإمارات، وأما بالنسبة للأصول المشفرة فقد كان للبحرين السبق في تطبيقها وهي الدولة الوحيدة التي أضافت هذا المنتج لتشكيلة المنتجات التي تعتمدها، حيث تعتبر المحافظ الرقمية وجهة أغلب الدول العربية حيث تم اعتمادها في عشر دول عربية وهي الأكثر استخداما، ومن جهة أخرى نجد أن العملات الرقمية لم يقبل عليها إلا دولتين عربيتين وهما البحرين وتونس في حين أنها تمثل تجاوزا قانونيا

في بعض الدول الأخرى، أما التمويل الجماعي نجد كل من البحرين، الإمارات و الأردن والمغرب المبينة من خلال (الملحق 1).

إضافة لما سبق فقط كانت للبحرين منتجات تجارب أخرى على خلاف باقي الدول العربية، فقد أضافت للخدمات السابقة خدمة المستشار الآلي والخدمات المصرفية المفتوحة، وبذلك تكون الدولة العربية الوحيدة التي اعتمدت اغلب منتجات التكنولوجيا المالية، أما تونس فقد أضافت منتج آخر يتمثل في التمويل التشاركي بمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة وخاصة منها البنك المركزي التونسي ووزارة المالية وهيئة السوق المالية، ومن جانب أخر نجد أن دولة الأردن قامت بتأسيس المركز الوطني للتكنولوجيا المالية Jo-NAFTECH

3- العوامل المؤثرة في التكنولوجيا المالية في الدول العربية : بالنسبة لتعزيز تغلغل التكنولوجيا في مختلف مناحي الحياة، يظل التوجه نحو الرقمنة هو الأساس، يتمتع السكان في العديد من البلدان في الدول العربية بدرجة ذكاء عالية عندما يتعلق الأمر باستخدام التكنولوجيا، ولمواكبة هذا التطور أصبح حتميا على الدول العربية أن توفر العوامل المتعلقة بالبنية التحتية المناسبة، التشريعات وحتى العامل الثقافي.

3-1- البنية التحتية الداعمة للتكنولوجيا المالية: تحتاج العديد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية إلى شبكة الانترنيت، الهواتف الذكية والكهرباء كعوامل رئيسية باعتبارها أهم العوامل التي تساعد في انتشار خدمات التكنولوجيا المالية، بغض النظر عن كون الكهرباء عنصر ضروري في هذه العملية، وفي أغلب المجالات الأخرى فإن تطور شبكة الانترنيت وانتشار الهواتف الذكية من أبرز العوامل المباشرة التي غيرت مسار التكنولوجيا المالية في كل دول العالم عامة والدول العربية خاصة، إضافة إلى عدة عوامل أخرى تختلف فعاليتها ودورها في تطوير هذا القطاع من دولة إلى أخرى، ومن بين هذه العوامل نذكرها كالآتي:

3-1-1- العوامل الرئيسة: وتتمثل في :

أ- نسبة تغطية الكهرباء: لقد تمكنت الدول العربية من توفير تغطية الكهرباء بنسبة متفاوتة، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل 4: نسبة تغطية الكهرباء خلال الفترة (2010– 2018)

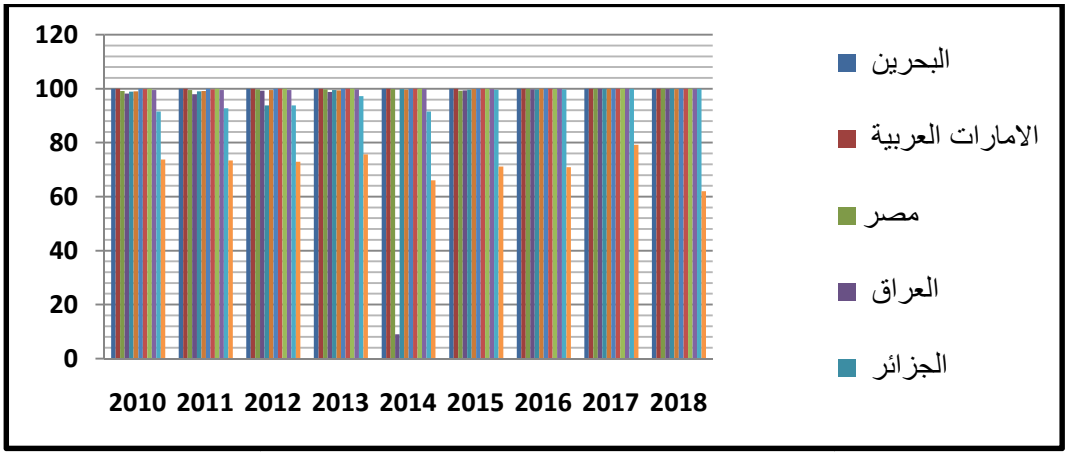

المصدر: (World Bank, 2017)

حيث نلاحظ من خلال الشكل (4) أن معظم الدول العربية حققت نسبة 100 % خلال الفترة 2010 – 2018 باعتبار تغطية الكهرباء كبنية تحتية رئيسية للتنمية في كثير من الدول العربية التي تعاني عجز في التزود بالكهرباء.

ب– الوصول إلى الانترنت

الشكل 5: سرعة وصول الانترنت (2018)

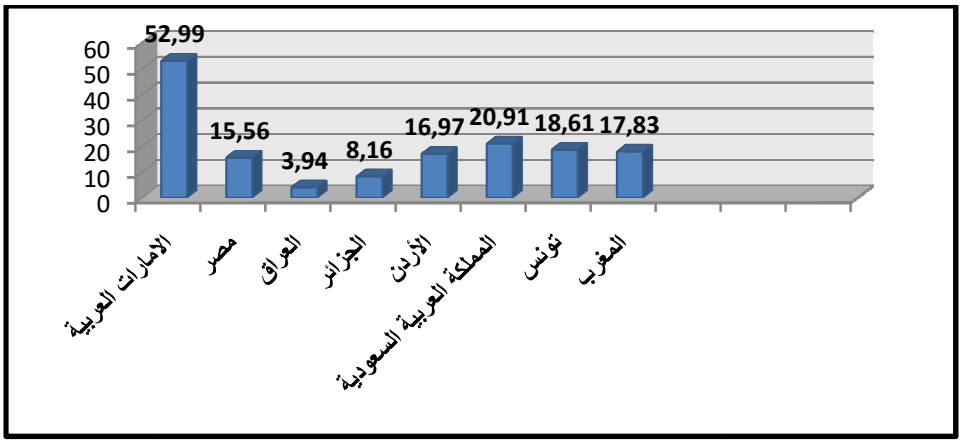

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2018، ص 39)

من خلال الشكل (5) نلاحظ ارتفاع متفاوت في الوصول إلى الانترنت في الدول العربية لسنة 2018 حيث تصدرت الإمارات العربية أكبر نسبة نظرا لاهتمامها بالرقمنة ثم تليها كل من المملكة العربية السعودية، تونس والمغرب أما باقي الدول نلاحظ وجود تباطؤ في وصول الانترنت وهذا راجع لارتفاع التكاليف.

ت- نسبة استخدام الانترنت

الشكل 6: نسبة استخدام الانترنت (لكل مليون شخص خلال الفترة 2010- 2020)

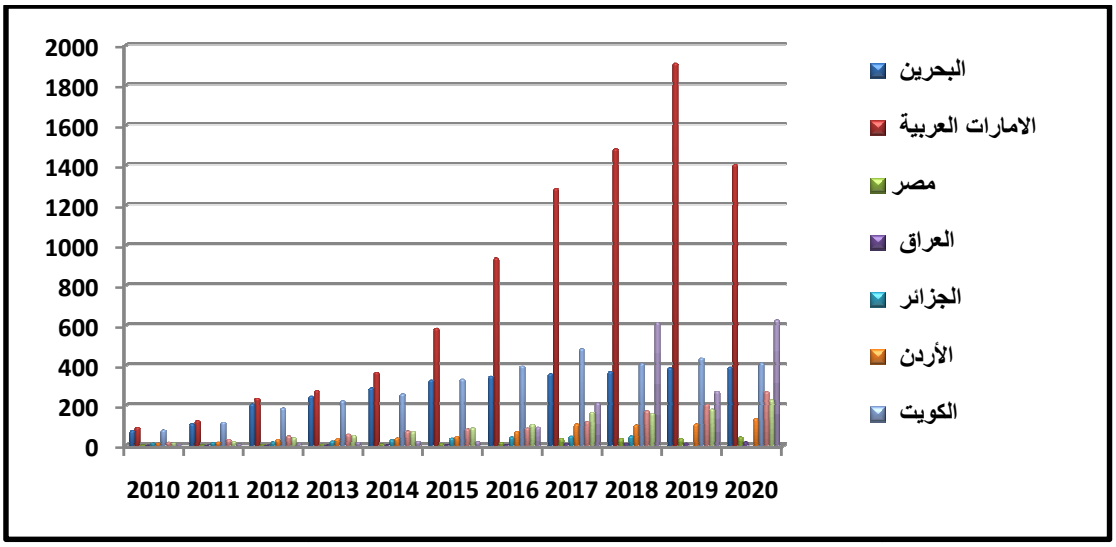

المصدر: (World Bank, 2017)

من خلال الشكل (6) نلاحظ التزايد المستمر في نسبة استخدام الانترنت في الدول العربية خاصة في دول الخليج العربي خلال الفترة 2010- 2020 وهذا راجع إلى اعتماد الدول في استخدام الانترنت في مختلف المجالات لتحقيق التنويع الاقتصادي وتوجه الأفراد نحو استخدام مخرجات التكنولوجيا المالية، ومن جهة أخرى نلاحظ انخفاض في نسبة استخدام الانترنت في باقي الدول وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار وصول الانترنت.

ث- اشتراكات الهاتف المحمول

الشكل 7: اشتراكات الهاتف المحمول (لكل 100 شخص خلال الفترة 2010-2019)

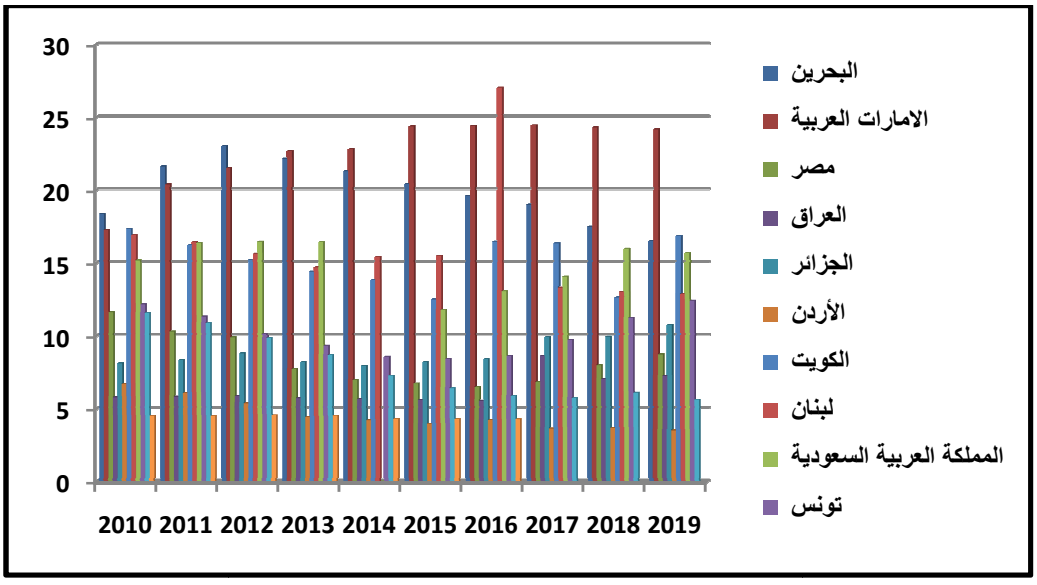

المصدر: (World Bank, 2017)

من خلال الشكل (7) نلاحظ تزايد مستمر في نسبة اشتراكات الهاتف المحمول خلال الفترة 2010-2019 وهذا راجع للتحسن في تطوير شبكات الاتصال والاهتمام المتزايد لتطوير الهواتف الذكية وأهميتها في تسهيل المعاملات، مع وجود تفاوت في النسب من دولة إلى أخرى.

وفي الأخير نرى أن البنية التحتية الداعمة للتكنولوجيا المالية والمتمثلة في الكهرباء، والانترنت والهاتف المحمول تختلف من دولة إلى أخرى، حيث شهدت دول الخليج العربي من بينها الإمارات العربية تزايد مستمرا في تبني العوامل المساعدة في انتشار واستخدام خدمات التكنولوجيا المالية.

3-1-2- العوامل الخاصة المدعمة للتكنولوجيا المالية في كل دولة: وفرت الدول العربية بنية تحتية باعتبارها كبنية أساسية لدعم و توسع استخدام التكنولوجيا المالية ومن بين أكثر هذه العوامل مختبرات تنظيمية، برامج تسريعية للتكنولوجيا المالية، حاضنات ومسرعات، مراكز مالية...الخ، وتختلف هذه العوامل من دولة لأخرى بحسب طبيعة اقتصاد كل دولة، حيث تعتبر الدول الخليجية من أكثر الدول اهتماما بالتكنولوجيا المالية والتي اتخذت إجراءات سريعة في دعم البنية التحتية وبالاعتماد على المواقع الرسمية للبنوك المركزية و بعض الجرائد الرسمية يمكن تلخيص فيما يلي:

أ- الجزائر: وجود عدد من العوامل الخاصة لدعم البنية التحتية للتكنولوجيا المالية من بينها:

- إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014، لدعم عصرنة النظام البنكي ووضع نظام الدفع الالكتروني الفعال، كما أنه مكلف بضبط وترقية نشاط النقد الآلي مابين البنوك؛
- تفعيل الدفع عن طريق الانترنيت بواسطة بطاقات مابين البنوك بالجزائر في أكتوبر 2016؛
- تأسيس حاضنات للشركات الناشئة وتطوير المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- طرح أول بنك موبايل في الجزائر بالتعاون بين سيلابس مركز ريادة الأعمال والتكنولوجيا وبنك ناتيكسيس الجزائر؛

ب- المغرب: من بين عوامل دعم البنية التحتية للتكنولوجيا المالية:

- وضع آلية وطنية للأداء عبر الهاتف المحمول تتميز بقابلية التشغيل البيني بين مجموعة الفاعلين في الوقت الحقيقي، وذلك فور انطلاقها من طرف بنك المغرب بشراكة مع الهيئة المكلفة بتقنين الاتصالات والبنوك وشركات الاتصالات؛
- وضع آلية تجريبية للسلامة المعلوماتية و حاضنات أو مسرعات، وذلك لتحقيق إقلاع قطاع التكنولوجيا المالية خدمة للمواطنين في أطار من المنافسة السليمة والعادلة بين هؤلاء الفاعلين الجدد والبنوك.

ت- تونس: وتتمثل عوامل دعم البنية التحتية للتكنولوجيا المالية :

– عقد اتفاقية شراكة بين البريد التونسي و البنك التونسي للتضامن، والتي تم إمضاءها في إطار فعاليات المنتدى الإفريقي للبريد يومي 14 و15 مارس بتونس تحت شعار DIGIPOST AFRICA تفتح هذه الاتفاقية أفاقا جديدة للانتفاع بمنتجات جديدة والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في مجال المعاملات المالية، وتقديم خدمات رقمية عالية ذات قيمة مضافة لباعثي المشاريع وأصحاب المهن الحرة من أجل دعم الإدماج المالي.

ث– الكويت: أبرز العوامل التي تم دعم بها البنية التحتية للتكنولوجيا المالية:

– تطبيق مشروع الطابع الالكتروني، بناءا على اتفاقية تقديم خدمات الدفع الالكتروني الحكومي "تسديد" التي أبرمتها وزارة المالية مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة "كي نت " الموجهة لخدمة جمهور المتعاملين مع الجهات الحكومية و ذلك بغرض تسهيل الإجراءات و ضمان سرعة الانجاز.

– طرح البنك الكويتي خدمة الدفع من دون لمس التي تستخدم حل فيزا باي وايف "VISA WAVE PAY"، لتمكين حملة بطاقات الخصم برستيج "PRESTIGE" وايليت "ELITE" وفي أي بي"VIP" من تنفيذ العمليات على أجهزة نقاط البيع بمجرد النقر أو التلويح بالبطاقة على آلة نقطة البيع التي تعمل بتقنية الاتصال قريب المدى دون الحاجة إلى إدخال أو تمرير البطاقة في الآلة.

ج– الأردن: يوجد عدد من عوامل البنية التحتية الداعمة لانتشار التكنولوجيا المالية:

– ارتباط جميع أجهزة الصراف الآلي والبنوك بمحول JO-NET– للتشغيل التفاعلي الكامل و يتم تشغيله من قبل جهة الدفع الرائدة في الأردن" Emerging Markets Payments" وضع البنك المركزي لإستراتيجية نظم مدفوعات تجزئة شاملة تمكن من الانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة غير ورقية الكترونية.

– تأسيس مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي "fintech regulatory sandbox" من طرف البنك المركزي الأردني في 2018، والذي يوفر بيئة تجريبية آمنة و مضبوطة تمكن شركات الأعمال أو الرياديين من فحص واختبار خدمات و منتجات التكنولوجيا المالية المبتكرة والمطورة من قبلهم بل إطلاقها لتعزيز فرص نجاحها.

– تأسيس منصة التكنولوجيا المالية "changecom" عام 2019، وهي شركة أردنية ناشئة تعمل على تطوير منصة لإدارة التمويل الشخصي، تكمن أهميتها في كونها تعتبر حلا يستهدف سكان منطقة الشرق الأوسط يساعدهم على الادخار وحصولهم على الخدمات التي لم يتمكنوا من الحصول عليها سابقا.

ح– السعودية: تضمنت أبرز عناصر البنية التحتية الداعمة للتكنولوجيا المالية هي:

– إطلاق مدى في 2015 وهي الهوية الجديدة للشبكة السعودية للمدفوعات، والنسخة المطورة لخدمات الدفع الالكتروني في المملكة، والذي جاء إطلاقها ليمنح أنظمة الصرف أبعاد غير مسبوقة من المرونة والسرعة والأمان والقبول؛

– في ماي 2018، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إطلاق الفوترة الالكترونية على مستوى البلاد يسمي "ESAL" (من خلال"SADAD" نظام الدفع) لتعزيز عدد المعاملات المالية الرقمية وجعل البلاد أكثر قدرة على المنافسة؛

– أعلنت سلطة النقد العربي السعودي عن خطط لاستخدام تقنية بلوك تشين، لإصدار عملة رقمية مقبولة في المعاملات؛

خ– لبنان: ونذكر أهم عناصر البنية التحتية الداعمة للتكنولوجيا المالية:

– توفر بيئة حاضنة متنوعة وحيوية في قطاع التكنولوجيا المالية تلبي احتياجات المستثمرين في الشركات الناشئة اللبنانية العاملة في هذا المجال؛

– تأمين التمويل الضروري للشركات الناشئة بغية تطوير أعمالها وتوسيعها بما يؤدي إلى تطور القطاع بكامله؛

د– الإمارات العربية المتحدة : من أهم العوامل الداعمة للتكنولوجيا المالية:

– أطلق سوق أبو ظبي العالمي برنامج تسريع الخاص به في نوفمبر 2016، والذي أطلق عليه اسم المختبر التنظيمي"Reglab" الذي يسمح للمشاركين تطوير واختبار وإنتاج منتجاتهم وخدماتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية لفترة عامين.

– أطلق مركز دبي المالي العالمي برنامج "fintech hive" عام 2017، وهو برنامج تسريع يوفر منصة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة .

– بتاريخ 28 أوت 2017، أبرمت هيئة دبي للخدمات المالية DFSA ولجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة SFC في هونغ كونغ اتفاقية لإنشاء إطار لتعاون في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تنص الاتفاقية على أن تشارك كلتا الحكومتين معلومات حول التطورات والابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية في أسواقها.

– أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية رخصة اختبار لابتكار ITL وهي فئة خاصة من ترخيص الخدمات المالية التي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية بتطوير واختبار مفاهيم التكنولوجيا المالية المبتكرة من مركز دبي المالي العالمي.

ذ– البحرين: من العوامل البنية التحتية الداعمة للتكنولوجيا المالية :

– تم إطلاق أول اتحاد تكنولوجيا مالية إسلامية في مملكة البحرين وتم تسميته ALGO-DAHRI، هدفه تسريع إطلاق حلول التكنولوجيا المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتستعد هذه المجموعة لإطلاق 15 منصة للتكنولوجيا المالية بحلول عام 2022، في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

– جوان 2017، أطلق مصرف البحرين المركزي صندوق الرمل التنظيمي"Regulatory sand box" الذي بمجرد الموافقة يتم منح المتقدمين فترة محددة لتجربة حلول التكنولوجيا المالية الخاصة بهم.

– أطلق بنك البحرين للتنمية أول صندوق لرأس المال المخاطر بقيمة 100 مليون دولار بمساعدة الشركات الناشئة في المنطقة ودعم ريادة الأعمال.

– إطلاق مشروع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية "Bahrain fintech bay" في فيفري 2018، كشراكة بين القطاع الخاص والعام بين مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين وفروع البحرين لتحالف التكنولوجيا المالية التابع لسنغافورة، يشجع على التعاون بين المستثمرين ورواد الأعمال والمؤسسات المالية ودمج خليج البحرين في العديد من منصات تكنولوجيا المالية.

– دعم الحاضنات والمسرعات منذ 2014 ومنها: مركز حاضنة الأعمال في البحرين " Bahrain Business Inuctator centre" يركز على مساعدة رواد الأعمال في البحرين من خلال مساحات العمل المادية والمشورة والدعم الإداري علي غرار "Brinc Ryadat –Nest– ".

– أطلق مصرف البحرين المركزي المختبر الرقمي لتقنيات المالية الحديثة" Digital Fintech lab" في أكتوبر 2020 والمعروف باسم "FINHUB73" الذي يساهم في تسريع الحلول المالية المبتكرة وتنمية نماذج الأعمال الرقمية.

ر– **مصر**: أهم العوامل الداعمة للبنية التحتية للتكنولوجيا المالية :

– أطلقت مصر مسرع 1864 سنة 2016 و يسعى البرنامج إلى تعزيز فضاء ابتكار التكنولوجيا المالية في مصر؛

– في مارس 2017 ، أعلنت"PAY FOR" محرك الدفع عبر الانترنيت، وتلبية مطالب تجارها والابتكار بشكل أسرع من خلال الاستثمار والتعاون مع الشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا المالية.

– تدشين أول بنك رقمي في مصر من طرف البنك المركزي، كما فتح الباب للبنوك لتقديم طلبات لإنشاء بنوك رقمية تعتمد بشكل أساسي على الخدمات المالية الالكترونية.

– تبني البنك المركزي المصري في شهر ماي من عام 2020، مبادرة ضخمة لسداد الالكتروني في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، في إطار أهمية إتاحة جميع الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وآمنة وسهلة ومناسبة .

– أطلق أول مختبر تنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية، حيث تحصلت الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية على الدعم الفني والتنظيمي من قبل البنك المركزي، و تصبح جاهزة للعمل بالسوق المحلية.

3-2- البنية التشريعية والتنظيمية: نظرا لأهمية استخدام تقنيات تكنولوجيا المالية فان الأمر يستلزم قيام السلطات بوضع أطر قانونية وتنظيمية وتدابير رقابية الملائمة لدعم البنية التحتية للتكنولوجيا المالية، حيث كل دولة قامت بتخصيص قوانين لتنظيم أو أطر تنظيمية، أو إصدار تعليمات كما هو مبين في (الملحق رقم 2):

أ- الجزائر: في إطار الحرص على توفير الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة للتكنولوجيا المالية نجد ما يلي:

– منعت المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 من شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها؛

– صدر من خلال قانون المالية لسنة 2020 كافة التجار بوضع وسائل الدفع الالكتروني تحت تصرف المستهلك لتمكينه من تسديد مبلغ مشترياته، عبر حسابه أو البريد الموطن قانونيا على مستوى مؤسسة بريد الجزائر أو المؤسسات البنكية المعتمدة.

ب- المغرب:

– في نوفمبر 2017 تم نشر بلاغ حذر فيه من استعمال العملات الافتراضية، وأوضح من خلاله أن المعاملات لهذه النقود الافتراضية يشكل مخالفة لقانون الصرف الجاري المعمول به.

ت- تونس:

– أصدر البنك المركزي التونسي في جانفي 2019، والذي حدد صلاحيات مؤسسات الدفع.

ث- السعودية:

– تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على تطوير بيئة تجريبية رقابية سنة 2019، في إطار مبادرات التقنية المالية التي تعمل علي تنفيذها بالتعاون مع شركة ديلويت ميديل ايست؛

– حذرت اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس)، غير المرخص في 2018 من التعامل أو الاستثمار بالعملات الرقمية الافتراضية، نظرا

للمخاطر والعواقب السلبية التي تترتب على المتعاملين بها، كما أكدت اللجنة عدم اعتماد المملكة للعملات الافتراضية ومنها البتكوين.

ج- الإمارات العربية المتحدة:

- دخلت اللوائح التنظيمية للعملات المشفرة الصادرة عن سوق أبو ظبي العالمي حيز التنفيذ في يونيو 2018، وتم إصدار إطار عمل أولي للعملات الشفرة في أكتوبر 2017.

- نشر بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي إطار العمل الرقابي للقيم المخزنة ونظم الدفع الالكتروني في يناير 2017؛

- أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية إطار عمل رقابي لمنصات التمويل الجماعي، القائمة على القروض و الاستثمارات في أغسطس 2017.

ح- البحرين:

- أطلق مصرف البحرين المركزي بيئة تجريبية رقابية في يونيو 2017؛

- أصدر مصرف البحرين المركزي لوائح التمويل الجماعي للأسواق التقليدية والأسواق الموافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في أغسطس 2017؛

- أطلق مصرف البحرين المركزي محفظة الكترونية في يونيو 2017؛

- أصدر مصرف البحرين المركزي القواعد النهائية بشأن الأنشطة المتعلقة بالأصول المشفرة في فبراير 2019، وقد جاء ذلك بعد إصداره للوائح الخاصة بالخدمات المصرفية المفتوحة في ديسمبر 2018.

خ- الكويت:

- أصدر بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2018، تعليمات في جميع مقدمي الخدمات لتنظيم أعمال الدفع الالكتروني، وتخضع جميع طرق الدفع الالكترونية للتدقيق ورقابة من بنك الكويت المركزي؛

- كما أصدر بنك الكويت المركزي في نوفمبر 2018، إطار عمل بيئة رقابية تنظيمية لإتاحة أسس اختبار للمنتجات المبتكرة؛

- عدم قيام وزارة المالية بإعطاء ترخيص لاستخدام عملة البتكوين؛

د-الأردن:

- وضع إطار تنظيمي وتشريعي شامل في أنظمة الدفع الالكتروني وتعليمات وسياسات وإجراءات العمل لتشمل: مدفوعات نقاط البيع، وبطاقات الصراف الآلي، مدفوعات التجارة الالكترونية، كما حذر البنك المركزي الأردني المواطنين من التعامل بكافة الأنواع العملات المشفرة لما تكتنفه من مخاطر عالية.

3-3- العوامل الثقافية والمعرفية: لا يقتصر نجاح التكنولوجيا المالية، على البنية التحتية والأطر القانونية والتشريعية بل يتطلب توفير عوامل ثقافية ومعرفية وهذا للدور الفعال الذي يلعبه الاهتمام بالعامل الثقافي في تحسين تجربة العديد من الدول.

أ- السعودية:

- إطلاق مؤسسة النقد العربي السعودي مبادرة "فنتك السعودية"، من أجل تثقيف الأفراد وإلهامهم لتطوير معارفهم ومهاراتهم في مجال التكنولوجيا المالية.

ب- الإمارات العربية المتحدة:

- تم تأسيس مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي عام 2014، لتحفيز ثقافة الابتكار وتطوير العمل في القطاع من خلال منظومة متكاملة.

ت- البحرين:

- تقديم برامج تعليمية التي تركز على التكنولوجيا المالية والتقنيات الناشئة للتكيف مع متطلبات السوق المتطورة.

ث- الأردن:

- تم إعداد برنامج مواهب للريادة المالية الوطنية، بحوث و منشورات في قطاعات البلوك تشين، و تكنولوجيا التأمين وتكنولوجيا التنظيم؛

- وأطلق البنك المركزي الأردني في عام 2016 برنامج وطني خاص بنشر الثقافة المالية تضمن نشر الوعي المالي في مجال تطوير الأعمال واستخدام البوابة الالكترونية للتعليم المالي.

ج- المغرب:

- في سنة 2016 تم إطلاق منصة للتعليم المالي للشباب والأطفال عبر الانترنيت؛
- إدماج التعليم المالي ببرامج محو الأمية.

ثالثا: دراسة تحليلية لمؤشرات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

في ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الالكترونية، ازداد اهتمام مختلف دول العربية بالتكنولوجيا المالية بحيث تختلف من دولة إلى أخرى حسب مؤشرات التكنولوجيا المالية المستخدمة في كل دولة.

1- حقائق عن التكنولوجيا المالية في الدول العربية : في عام 2018، تفوق قطاع التكنولوجيا المالية على قطاعات أخرى، مثل التجارة الإلكترونية والنقل...الخ، وأصبح القطاع الأكثر شعبية من حيث عدد

الصفقات في الدول العربية، ورغم ذلك ما تزال قيمة التمويلات منخفضة بالنظر إلى أن الاستثمارات ما تزال في مراحلها المبكرة حيث بلغ إجمالي الصفقات 97 صفقة ويحتل قطاع التكنولوجيا المالية المرتبة الرابعة من حيث قيمة إجمالي التمويل حيث قدر حجم التمويل 74 مليون دولار ما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل (8): أهم 7 قطاعات حسب عدد الصفقات في الشركات الناشئة في الدول العربية 2018- 2019

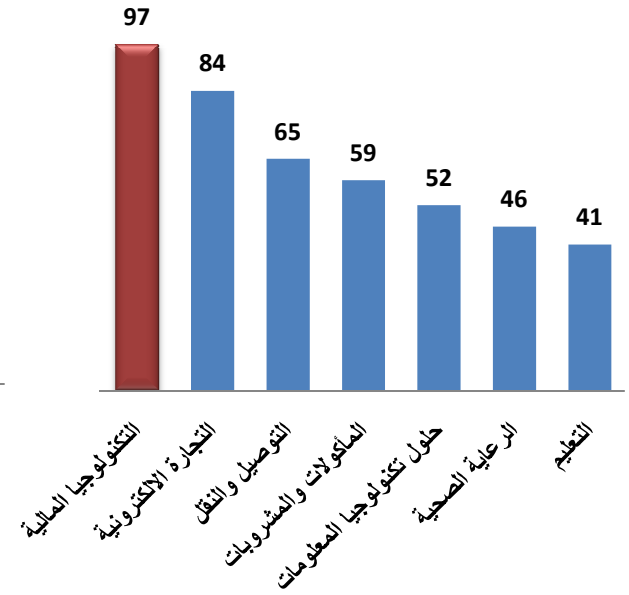

الشكل (9): أهم 7 قطاعات حسب حجم التمويل بالدولار في الشركات الناشئة في الدول العربية 2018-2019

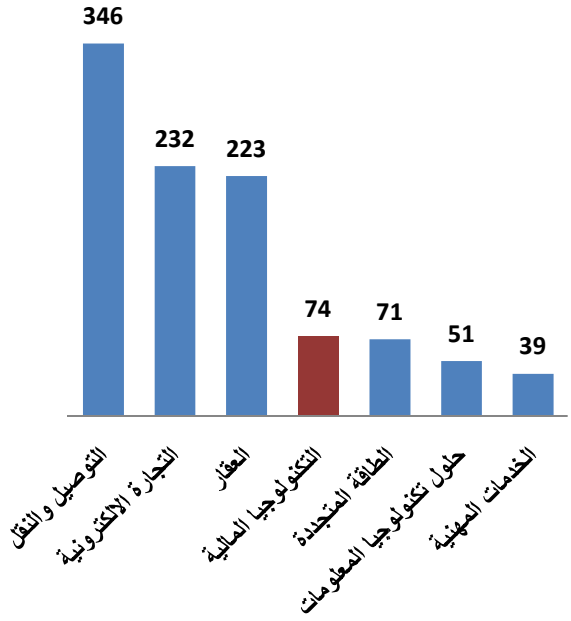

المصدر: (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019)

ولدراسة حقائق عن وضعية التكنولوجيا المالية في الدول العربية نعتمد علي مجموعة من المؤشرات وهي:

1- 1- عدد شركات تكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية: يشهد قطاع التكنولوجيا المالية نموا متزايدا بالدول العربية من خلال تزايد عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بوتيرة سريعة على مدار السنوات الماضية مقارنة بغيره من القطاعات، وخلال الفترة ما قبل 2013- 2018 شهد عدد من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة معدل نمو سنوي مركب بلغ 39%، ويمكن توضيح تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية من خلال الشكل الموالي:

الشكل 10: عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال الفترة قبل (2013-2018)

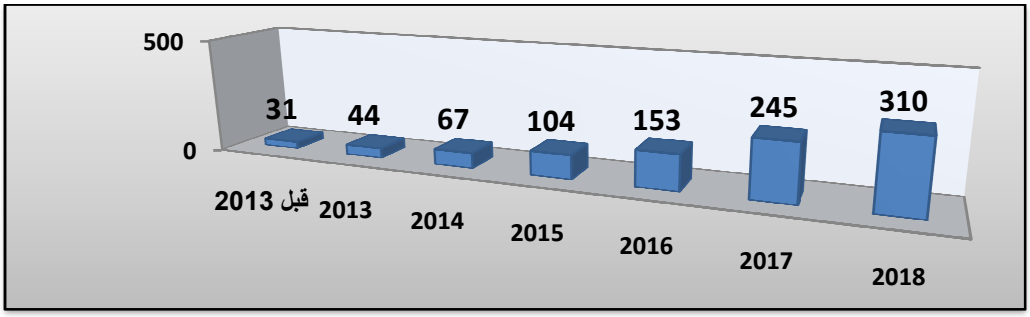

المصدر: (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019)

نلاحظ من خلال الشكل (10) ارتفاع مستمر في عدد شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة قبل 2013- 2018 حيث وصل عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلى 310 شركة عام 2018 مقارنة بنحو 31 شركة فقط قبل عام 2013 وهذا راجع إلى زيادة انفتاح الدول العربية للتكنولوجيا المالية والحاجة المتزايدة للخدمات المصرفية الرقمية وزيادة تطور العملاء وكان للمشهد التنظيمي حافزا رئيسيا في نمو شركات التكنولوجيا المالية من خلال تبني السلطات الرقابية للتدابير والأطر القانونية التي تدعم نشاط هذه الشركات.

1- 2- الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

الشكل 11: إجمالي الاستثمار بملايين الدولارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وعدد صفقاتها في الدول العربية (2015-2019)

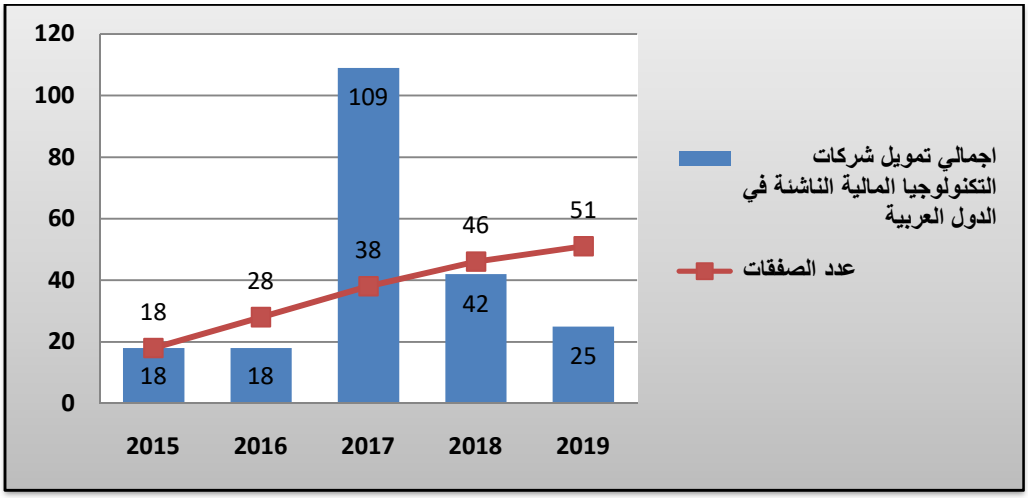

المصدر: (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019)

من خلال الشكل (11) نلاحظ أن حجم الاستثمارات في الدول العربية خلال سنتين 2015 و2016 مستقرة، بعدها ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلى 109 مليون دولار عام 2017 باعتباره عاما متميزا للاستثمار في مشروعات التكنولوجيا المالية، غير أنها تراجعت إلى حوالي

25 مليون دولار في سنة 2019 إلا أن عدد الصفقات في تزايد مستمر خلال الفترة 2015- 2019 إلى أن وصلت إلى 51 صفقة خلال عام 2019 وتعكس هذه الوضعية امتلاك الدول التي تطبق تقنيات التكنولوجيا المالية البيئات الحاضنة الأكثر تقدما للشركات الناشئة ومستوى الثقافة الجيد والاستقرار السياسي إلى جانب توفر رأس المال الخاص حيث استثمر عدد أكبر من المستثمرين في الشركات الناشئة في الدول العربية، وعلاوة على ذلك سجلت هناك زيادة في عدد المسرعات وحاضنات الأعمال وشركات رأس المال الاستثماري والتي تركزت تحديداً على قطاع التكنولوجيا المالية.

1-3- قطاعات التكنولوجيا المالية في الدول العربية : اعتمدت شركات التكنولوجيا المالية على استثمارها في الدول العربية على عدة قطاعات من بينها قطاع الدفع والتحويلات وتكنولوجيا التأمين وصناديق التمويل الجماعي و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-3-1- قطاع خدمات الدفع والتحويلات: شهدت الشركات الناشئة في قطاع الدفع والتحويلات نموًا كبيرًا في عدد الصفقات على مر السنين، باعتباره من أهم القطاعات و أكثرها انتشارا و طلبا علي غرار باقي القطاعات .

الشكل 12: إجمالي الاستثمار بملايين الدولارات في الشركات الناشئة العاملة في مجال الدفع والتحويلات وعدد صفقاتها في الدول العربية (2015-2019)

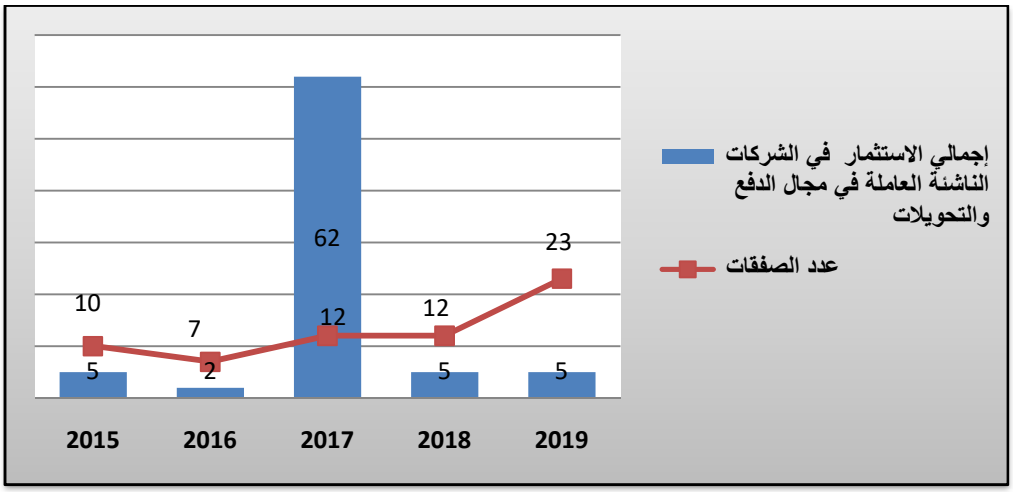

المصدر: (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019)

نلاحظ من خلال الشكل (12) أن إجمالي الاستثمار في شركات الناشئة العاملة في مجال الدفع والتحويلات غير مستقرة من سنة إلى أخرى حيث نجدها خلال سنة 2017 بأعلى قيمة بـ 62 مليون دولار وهذا يعود للاستثمارات الضخمة التي كانت في تلك السنة مثل استثمار Network International الذي قدر بـ 30 مليون دولار وأما بالنسبة لباقي السنوات نلاحظ أن إجمالي الاستثمار في الشركات الناشئة منخفض و لكن بقي عدد الصفقات في تزايد مستمر.

ومثال على هذه الشركات المتخصصة في قطاع الدفع والتحويلات نذكرها كالآتي : ومن خلال (الملحق 3) يوضح أمثلة على هذه الشركات المتخصصة في قطاع الدفع والتحويلات نذكر بعضها كالأتي:

أ- **شركة "FAWRI"** ": فوري هي شركة لخدمات الدفع إلكتروني مقرها في مصر، منصة متعددة القنوات لخدمات الدفع، تتيح للعملاء تحويل الأموال بطريقة سهلة دون الحاجة إلى حساب مصرفي، تم الاستحواذ على هذه الشركة الناشئة في أواخر عام 2015 بقيمة 100 مليون دولار واليوم تضمّ" فوري "أكثر من 15 مليون عميل وتعمل على تسوية ما يصل إل 1,3 مليون عملية يوميا، وبالإضافة إلى خيار تحويل الأموال باستخدام الهواتف المحمولة، تقديم حسابات على الإنترنت.

ب- شركة " Madfoo3at" : ربحت شركة" مدفوعات" عقدا مع الحكومة الحكومة لبناء موقع" إي فواتيركم " Fawateer"، وهو الموقع الرسمي لفواتير الكهرباء وبوابة تقدّم خدمة الدفع ومنذ ذلك الحين عملت الشركة الناشئة مع 49 شركة تصدر الفواتير، وربطت نظامها بثلاثة وعشرين بنكاً أردنياً من أصل 25 بنكا.

3-1-2- قطاع إدارة الثروات: من أهم القطاعات الفرعية في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة هي إدارة الثروات، باعتبارها أصبحت متاحة عبر جميع أنحاء الدول العربية وتتميز خاصة بحضور قوي في دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل 13: إجمالي الاستثمار بملايين الدولارات في الشركات الناشئة العاملة في مجال إدارة الثروات وعدد صفقاتها في الدول العربية (2015-2019)

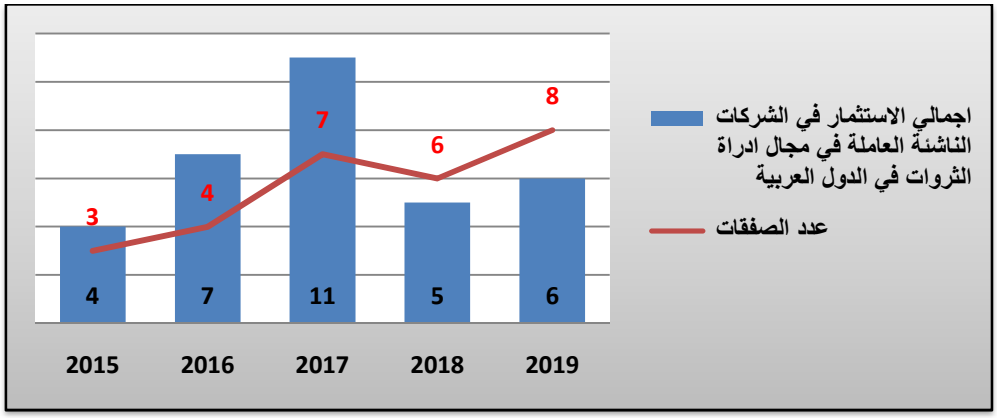

المصدر: (MAGLITT&ABU DHABI GLOBAL MARKET, 2019, 21 ص)

نلاحظ من خلال الشكل أن إجمالي الاستثمار في الشركات الناشئة العاملة في مجال إدارة الثروات في تزايد مستمر من سنة 2015 إلى سنة 2017 وهذا راجع لزيادة الطلب على خدمات أفضل و بأسعار أفضل ما يتيح فرص التحسين من أجل ربط الشركات الباحثة عن تحويل سريع و ميسور التكلفة مع

المستثمرين الذين يمكنهم المساعدة في التمويل، و أما بالنسبة للسنوات 2018 و 2019 نلاحظ انخفاض طفيف في إجمالي الاستثمارات مع وجود ارتفاع مستمر في عدد الصفقات.

ومن خلال (الملحق3) يوضح أمثلة على هذه الشركات المتخصصة في قطاع إدارة الثروات نذكر بعضها كالأتي:

أ- شركة "Finerd ": مقرها الرئيسي في الإمارات تأسست سنة 2015 وهي شركة تقدم حلول استثمارية مخصّصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمن، هذه المنصة تُعتبر كأول مستشار رقمي آليّ في الإمارات، حشدت اهتماماً كبيراً بالأخص من المغتربين، خصوصاً وأّنه ليس من الضروري امتلاك إقامة في دول الخليج العربي لفتح حساب.

ب- شركة "Feloosy": وهي منصّة للاستثمارات الشهرية مع هدف واضح متوسّط المدى لاستثمار المبالغ التراكمية، وتسمح للمستخدمين بتغيير خططهم بمرونة وتأتي الأهداف الموضوعة مع عروض تخفيضات من العديد من الشركاء.

ت- شركة" Beehive": تعتبر شركة بيهايف، التي تتخذ من دبي مقراً لها، واحدة من أولى منصات الإقراض للنظراء المرخصة في الدول العربية والتي تأسست عام 2015، تستخدم هذه الشركة منصتها على الإنترنت لربط الشركات الباحثة عن تحويل سريع وميسور التكلفة مع المستثمرين الذين يمكنهم المساعدة في التمويل، ومع وجود العديد من رجال الأعمال الذين يجدون صعوبة في جمع التمويل.

2-3- قطاع تكنولوجيا التأمين:

أ- شركة " Democranc": تربط هذه الشركة شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول، وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين والتي تتخذ من الإمارات مقارا لها و يعتبر هذا أول انتقال للتأمين فائق الصغر في الدول العربية، وبالتالي يلغي الحاجة إلى امتلاك حساب مصرفي، كما يقدّم اقتراحات قيّمة وواضحة لجميع الجهات المعنية.

ثانيا: مؤشرات استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية

إن انتشار واستخدام التكنولوجيا المالية يختلف من دولة إلى دولة أخرى، وهذا الاختلاف يظهر جليا عند المقارنة بين الدول العربية وبالتالي لابد الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تقدم لنا صورة واضحة حول استخدام التكنولوجيا المالية لكل دولة.

1- مؤشر عدد شركات التكنولوجيا المالية: شكل العالم العربي مقراً ل 310 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2018 تغطي هذه الشركات الناشئة 12 دولة واختلف توزيعها حيث يلاحظ أنها منتشرة بالتساوي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي وشمال أفريقيا كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل 14: نسبة إجمالي عدد شركات التكنولوجيا المالية في كل دولة عربية 2019

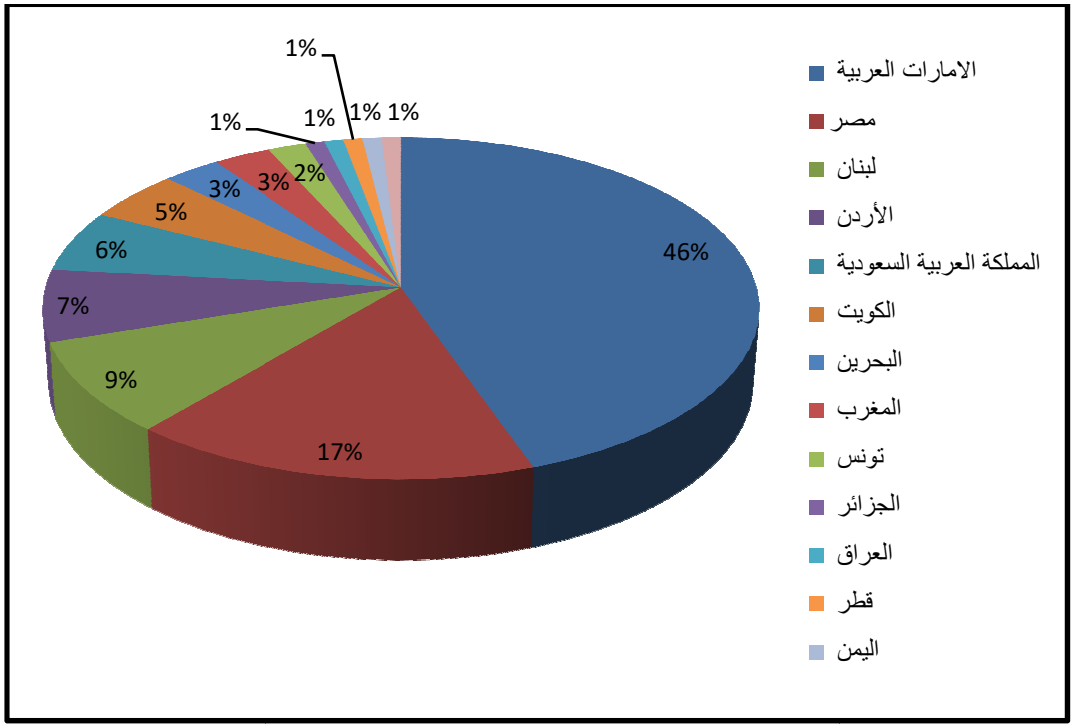

المصدر: (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019)

نلاحظ من خلال الشكل (14) أعلاه أن دولة الإمارات العربية المتحدة تملك 46 % من إجمالي شركات التكنولوجيا المالية ثم تليها مصر بنسبة 17 %، لبنان 9 %، الأردن 8 % ، السعودية 6 %، الكويت 5 %، وهذا راجع للجهود المبذولة من طرفها لتبني التكنولوجيا المالية بتنظيم رقابة الشركات المالية، ودعمها بمختبرات تنظيمية ومسرعات أعمال، أما بالنسبة لباقي الدول نلاحظ انخفاض في أجمالي شركات التكنولوجيا المالية حيث نجد المغرب بنسبة 3 %، تونس 2 %، الجزائر 1 % وترجع هذه النسب المتدنية كون هذه المؤسسات ممنوعة من مزاولة نشاطها حسب الأطر القانونية وتقتصر في تصميم منتجات بسيطة.

تعتبر خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات أهم القطاعات التي تعمل بها شركات التكنولوجيا المالية في كل الدول العربية، يليها حلول التمويل الرقمية والتمويل الجماعي التي تنتشر في خمس دول كل من الإمارات والبحرين وتونس والسعودية ولبنان، فيما تنتشر شركات التقنيات المالية العاملة في مجال

حلول التأمين في كل من البحرين والسعودية والكويت ولبنان يلي ذلك مجال المحافظ الرقمية الذي ينتشر حاليا في ثلاث دول عربية هي الإمارات وتونس وعمان، وتتوزع باقي شركات التقنيات المالية العاملة في الدول العربية في المجالات الأخرى كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول 5: أهم القطاعات التي تعمل بها شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية (2020)

الدول	المدفوعات والتحولات الالكترونية	المحافظ الرقمية	الخدمات المصرفية المفتوحة	التمويل الجماعي	العملات الرقمية	الاستشارات المالية الرقمية	حلول التأمين	تطبيقات اعرف عميلك
الأردن	✓							✓
الإمارات	✓	✓		✓	✓			
البحرين	✓		✓	✓		✓	✓	
تونس	✓	✓		✓	✓			
السعودية	✓			✓			✓	
السودان	✓							
العراق	✓							
عمان	✓	✓						
الكويت	✓			✓			✓	
لبنان	✓			✓			✓	
قطر	✓							✓
المغرب	✓							

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 12)

2- عدد بطاقات المصرفية

2-1- عدد بطاقات الائتمان: وتتمثل عدد بطاقات الائتمانية المستخدمة في الدول العربية خلال السنوات (2011، 2014، 2017) المبينة في الشكل الموالي:

الشكل 15: النسبة المئوية للأفراد الذين يملكون بطاقة ائتمان (% من العمر 15 عاما فأكثر)

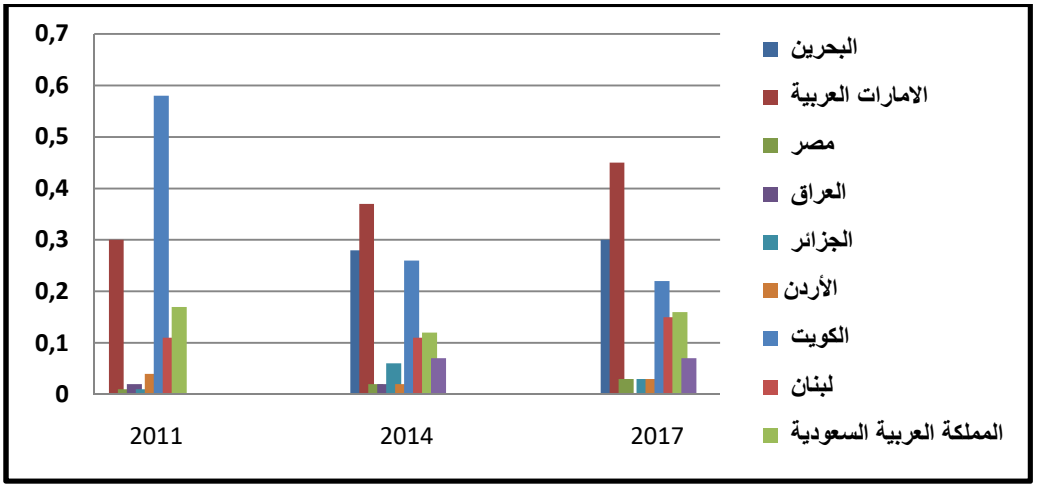

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الشكل (15) تزايد مستمر في نسبة الأفراد الذين يملكون بطاقات الائتمان خلال الفترات 2011 و 2014 و 2017 فنجد أحيانا ارتفاع في بعض الدول وأحيانا انخفاض في بعض الدول من سنة لأخرى، حيث في كل من الإمارات العربية المتحدة، العراق، البحرين، السعودية، الكويت، لبنان، تونس، بنسب متفاوتة من سنة إلى سنة أخرى باعتبارها حققت نسب جيدة في تبني واستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية، في حين نجد انخفاض ملحوظ في كل من اليمن، الجزائر، مصر، الأردن، المغرب وهذا راجع للنقص الكبير في البنية التحتية وضعف الوعي المالي لدى الأفراد.

2-2- عدد بطاقات السحب

الشكل 16: عدد الأفراد الذين يملكون بطاقات السحب (لكل 1000 بالغ خلال الفترة 2011- 2015)

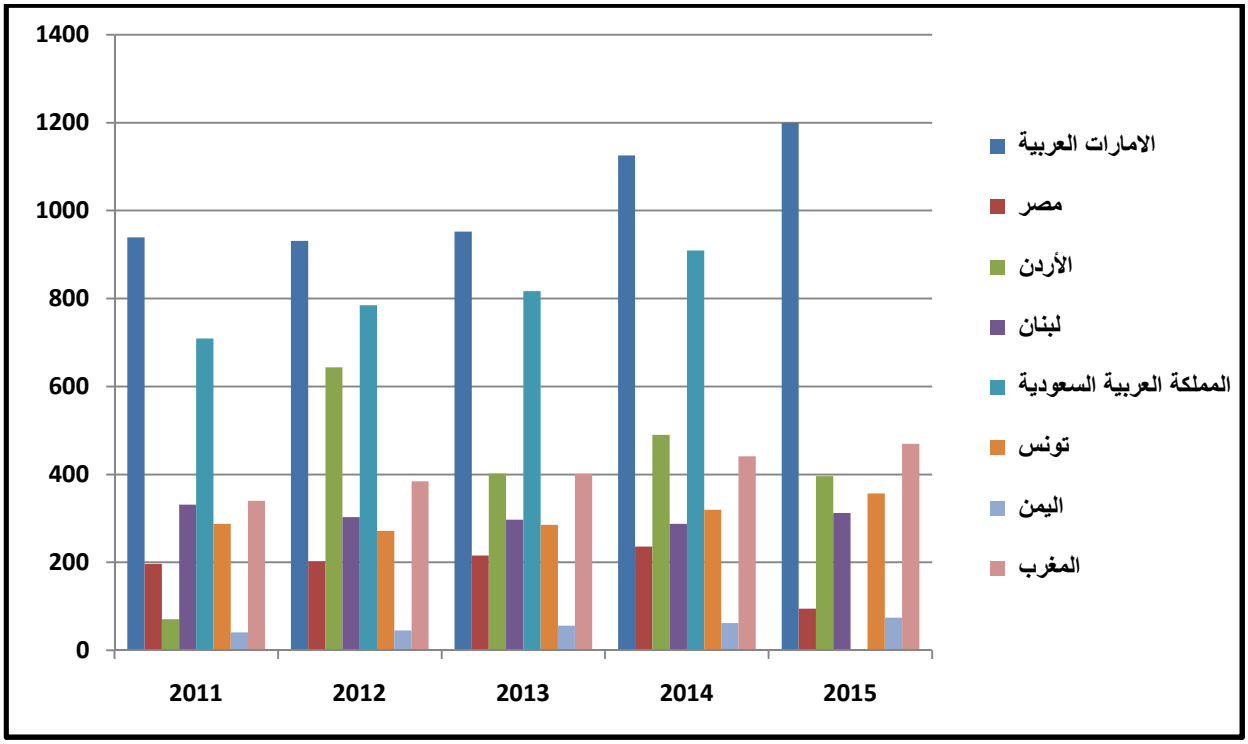

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الشكل (16) أن استخدام بطاقات السحب بتزايد متفاوت من دولة إلى أخرى خلال الفترة 2011 - 2015 من بينها تسجل الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من مستخدمي بطاقات السحب، وهذا راجع للبنية التحتية القوية للتكنولوجيا المالية من بينها دول الخليج العربي.

3- مؤشر تسديد الفواتير باستخدام الهاتف المحمول والانترنت: إضافة إلى عدم الثقة في النظام المصرفي التقليدية والتي دفعت إلى انتشار الواسع لاستخدام الهاتف المحمول وتطور حلول المدفوعات عبره.

3-1- استخدام الهاتف المحمول في دفع الفواتير

الشكل 17: النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد الفواتير (% من العمر 15 عاما فأكثر)

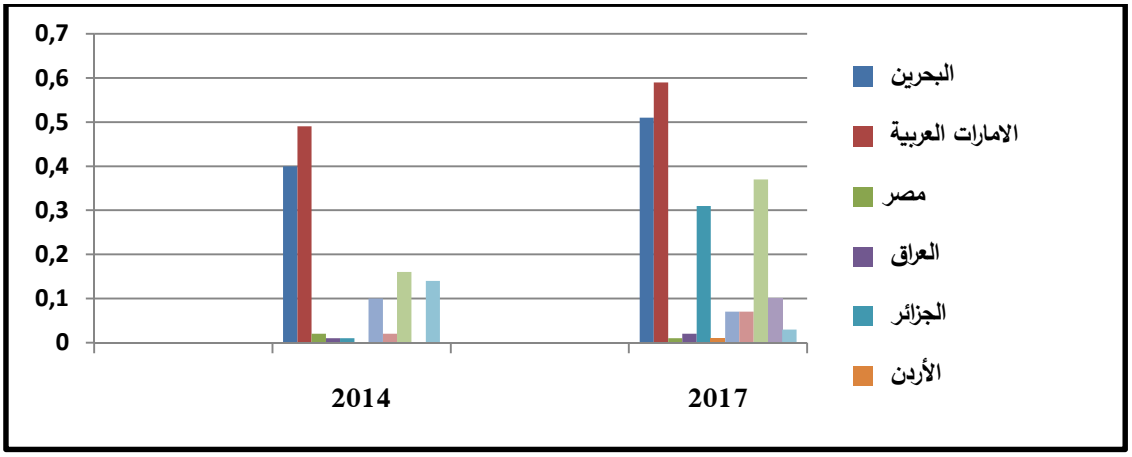

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه (17) تزايد في نسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد الفواتير، من سنة 2014 إلى سنة 2017، حيث نجد الإمارات العربية المتحدة سجلت أعلى نسبة خلال السنتين 2014 و 2017 ثم تليها البحرين و السعودية وهذا راجع بسبب التعليمات التي أصدرتها هذه الدول الخاصة بإلزامية الدفع الالكتروني لجميع الفواتير الحكومية الكترونيا ،في حين سجلت كل من الجزائر، المغرب،مصر، الأردن أدني النسب وهذا راجع للضعف المالي لدي الأفراد و الثقافة المالية و القناعة الفكرية التي لا تعطي ثقة في الدفع الالكتروني و تميل للدفع نقدا والاكتناز بدل الدخول في النظام المصرفي.

3-2- استخدام الانترنت في تسديد الفواتير

الشكل 18: النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الانترنت لتسديد الفواتير (% من العمر 15 عاما فأكثر)

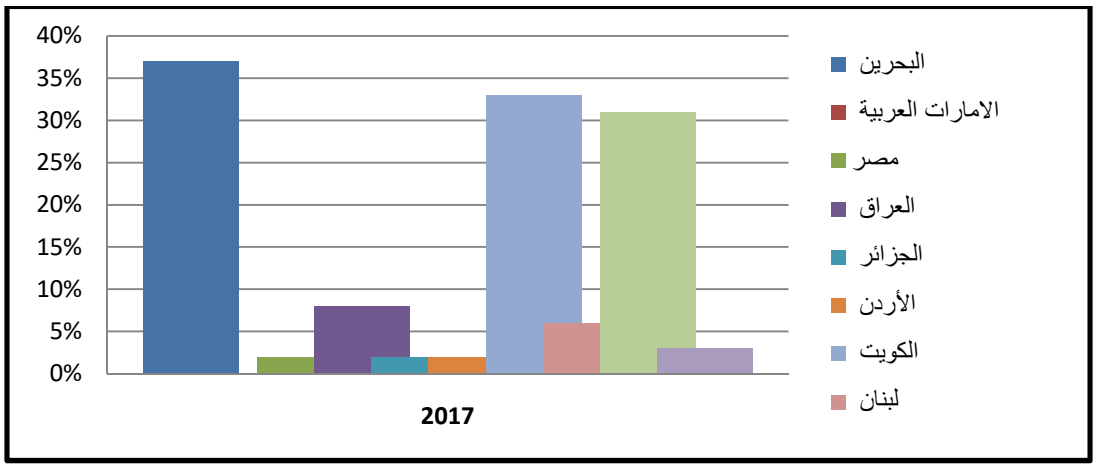

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الشكل (18) ارتفاع النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الانترنيت لتسديد الفواتير سنة 2017 في كل من دولة البحرين، السعودية، الكويت، العراق بنسب متفاوتة وهذا راجع للبنية التحتية الجيدة للتكنولوجيا المالية ودرجة الوعي المالي للأفراد، وتشجيع المعاملات المالية الالكترونية من طرف هذه الدول بمجموعة من التحفيزات، ثم تليها كل من الجزائر، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، تونس بنسب ضعيفة لعدم ثقة الأفراد في المعاملات الالكترونية حيث يفضلون استعمال النقد على استعمال الانترنيت في تسديد الفواتير.

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية

في الآونة الأخيرة ومع ظهور مصطلح التكنولوجيا المالية ازداد اهتمام الدول العربية في تحقيق الشمول المالي من خلال التزام الجهات الرسمية الحكومية بتحقيق وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع لخدمات ومنتجات مالية مبتكرة بتكاليف منخفضة، حيث تبنت معظم الدول العربية استراتجيات وطنية للشمول المالي.

أولا- تحليل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

شهدت مستويات الشمول المالي في الدول العربية تحسنا خلال الفترة (2011-2017) بعد الجهود المبذولة في هذا الصدد، التي ساهمت في زيادة نسبة السكان المشمولين ماليا في الدول العربية من خلال عدد من المؤشرات نذكرها كالأتي:

1- المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex): يعتبر المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) من أهم مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك الدولي وذلك من خلال البيانات المطروحة لسنوات 2011، 2014، 2017 والتي يمكن من خلالها إجراء المقارنة بين الدول العربية لمعرفة قدرتها على تحقيق الشمول المالي و تطوره.

1-1- مؤشرات الوصول إلى الخدمة المالية: يحتاج الشمول المالي إلى بنية تحتية معززة له، ذلك بما يشمل أنظمة دفع كفؤة وشبكة من فروع المؤسسات المالية والصرافات الآلية ووحدات الدفع المنتشرة في كافة الدول العربية، ومن بين المؤشرات التي تقيس مستوى انتشار البنية التحتية للقطاع المصرفي بما يسمح بنفاذ عدد أكبر من المواطنين للخدمات المصرفية دون تحمل تكلفة التنقل إلى الوكالات البنكية ويمكن توضيح هذه المؤشرات فيما يلي:

1-1- 1- مؤشر الفروع البنكية

الشكل 19: عدد فروع البنكية في الدول العربية (لكل 100.000 بالغ خلال الفترة 2010-2019)

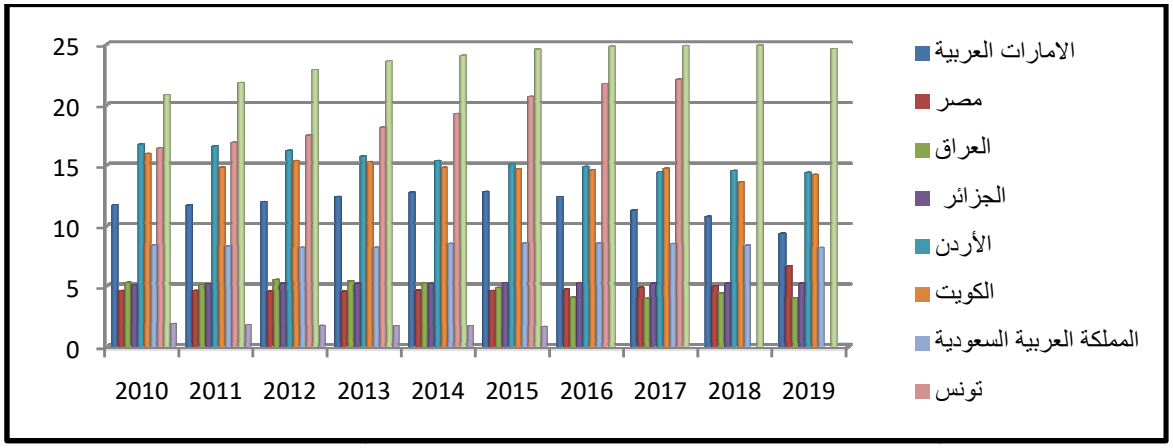

المصدر: (World Bank، 2017)

من خلال الشكل (19) أعلاه نلاحظ تحسن في عدد فروع البنوك التجارية في الدول العربية حيث حققت نموا متزايدا خلال الفترة من 2010- 2019 نجد أن عدد الفروع أعلاه يصل في المغرب بنحو 24,61 فرعا لكل مائة ألف بالغ عام 2019 ثم تليها تونس مما يعكس زيادة قدرة هذه البنوك على توسيع خدماتها البنكية أي زيادة عدد العملاء الذين يمكن أن تخدمهم وهو أحد المؤشرات المهمة في قياس مدى تبني الشمول المالي، وتصل هذه النسب أدناه في كل من العراق والجزائر بنحو 4 و5,25 فرعا على التوالي لكل مائة ألف بالغ وهذا راجع لمجموعة من العوامل أهمها تدهور الوضع السياسي والاقتصادي التي تشهده هذه الدول.

1-1-2-أجهزة الصراف الآلي: الصراف الآلي هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، ويعمل ضمن برامج معدة خصيصا لتلبية العديد من الحاجات المصرفية للعملاء وعلى مدار الساعة، وبوضح الشكل الموالي عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية:

الشكل 20: عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية (لكل من 100.000 بالغ خلال الفترة 2010-2019)

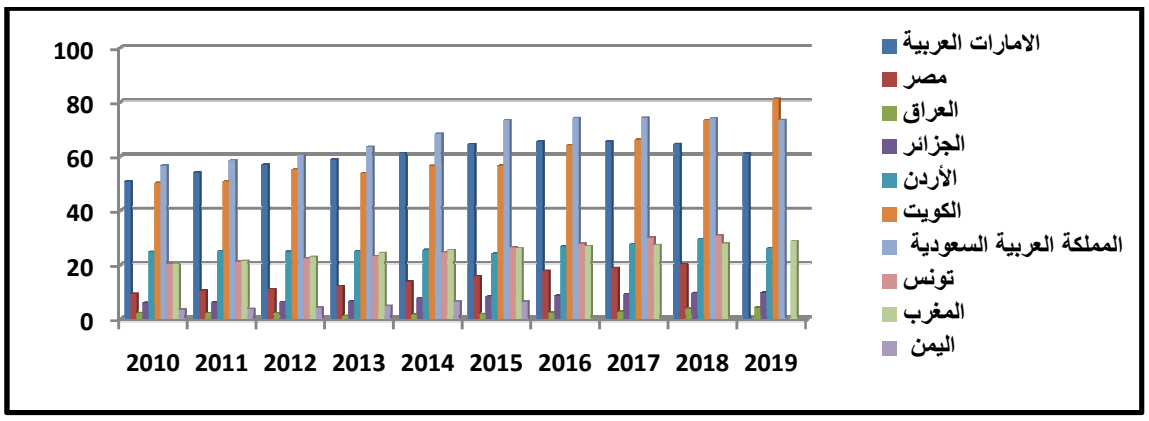

المصدر: (World Bank، 2017)

من خلال الشكل (20) نلاحظ تزايد مستمر في عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية خلال الفترة 2010- 2019 حيث تصل أعلاها لدى الكويت والسعودية والإمارات العربية بنحو 81,07 و73,34 و60,91 جهاز على التوالي لكل مائة ألف بالغ سنة 2019 ويبدو هذا التوسع في استخدام أجهزة الصراف الآلي جاء لمواكبة زيادة الطلب على الخدمات المصرفية وليس لإحلالها محل العمالة المصرفية وتقل هذه النسبة لدى كل من الجزائر والعراق بنحو 9,64 و4,12 جهاز على التوالي وهذا ناتج عن نقص البنية التحتية للتكنولوجيا المالية في هذه الدول.

1-1-3- مؤشر محطات نقاط البيع

الشكل 21: عدد محاطات نقاط البيع في الدول العربية (لكل 100.000 بالغ خلال الفترة 2011-2015)

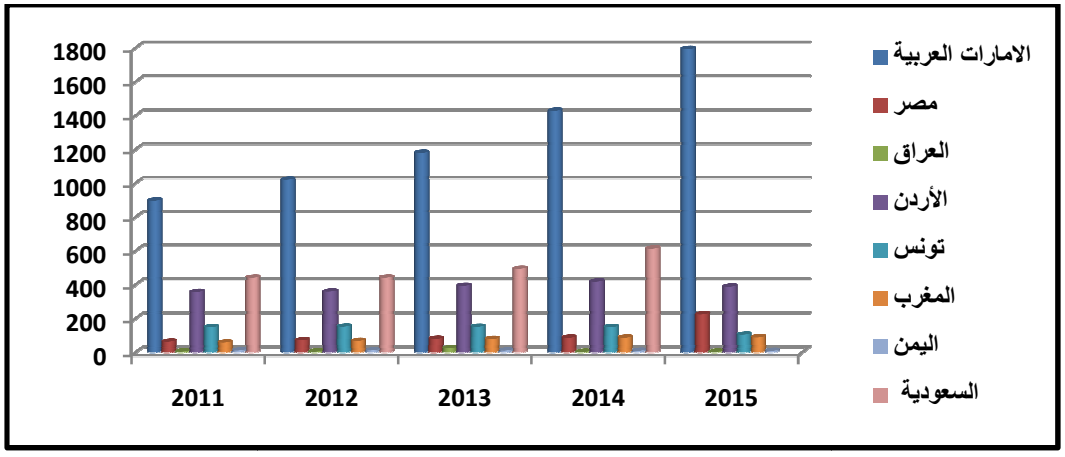

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الشكل (21) أعلاه تطورا متزايدا في مستوى انتشار نقاط البيع في الدول العربية خلال الفترة 2011- 2015 حيث تصل الإمارات العربية إلى أكبر قيمة في عدد نقاط البيع بنحو 1793,7 جهاز سنة 2015 وهذا دليل على قبول ورضا المتعاملين على هذه الخدمة كما نجد تسجيل عدد قليل في نقاط البيع في كل من العراق والمغرب ومصر وهذا ناتج عن عدم اهتمام هذه الدول بالتثقيف المالي حول استخدام نقاط البيع.

1-2- مؤشرات استخدام الخدمات المالية

1-2-1- مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية: ويعبر هذا المؤشر عن مدى استجابة النظام المصرفي وقدرته على تقديم خدمات مالية للأفراد والمؤسسات، ويعبر مدى انتشار الثقافة المالية بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى إمكانية تنمية الوعي المصرفي لديهم وتوسيع دائرة الخدمات التي يمكن للبنوك أن تقدمها لمختلف شرائح المجتمع.

الشكل 22: نسب ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية (% من البالغين خلال السنوات 2011، 2014، 2017)

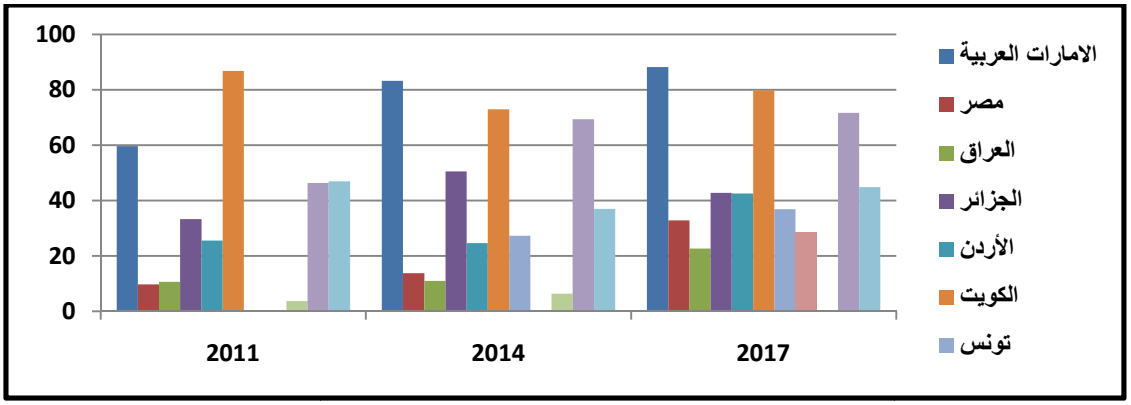

المصدر: (World Bank، 2017)

من خلال الشكل (22) أعلاه يظهر أن نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال السنوات 2011، 2014، 2017 متفاوتة بنسب كبيرة بين الدول العربية فكانت دول مجلس التعاون الخليجي تحتل الريادة من حيث ملكية الحسابات المالية، إذ وعلى سبيل المثال في عام 2017 حققت الإمارات العربية، الكويت، السعودية والبحرين أعلى نسب قدرت 88,2%، 79,8%، 71,7% على التوالي وهي نسب مرتفعة جدا إذا ما تم مقارنتها بباقي الدول العربية، في المقابل سجلت الدول الأخرى بخلاف دول مجلس التعاون الخليجي معدلات أقل بلغت 44,8% في لبنان و42,8% في الجزائر و42,% في الأردن وهذا راجع إلى أن أغلبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر 25 عاما، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم، وتنوعت أسباب عدم تملك الحسابات المصرفية لهذه الفئة كما هو موضح في الشكل:

الشكل 23: أسباب عدم تملك حساب بنكي في المؤسسات المالية الرسمية لسنة 2017

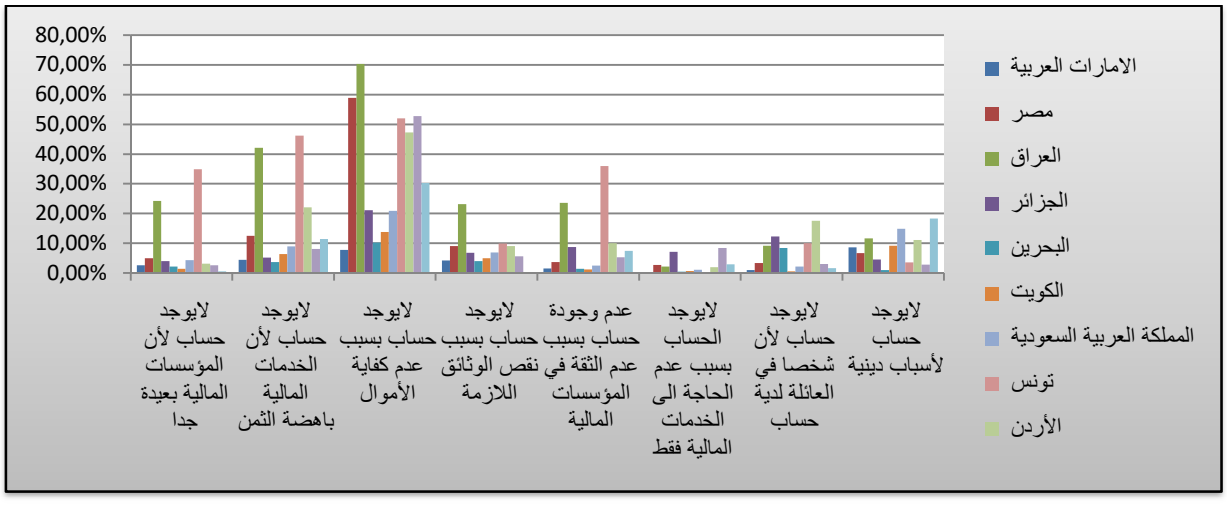

المصدر: (World Bank، 2017)

1-2-2- مؤشر حسابات الودائع

الشكل 24: عدد حسابات الودائع في البنوك في الدول العربية (لكل 1000 بالغ لسنتي 2011-2017)

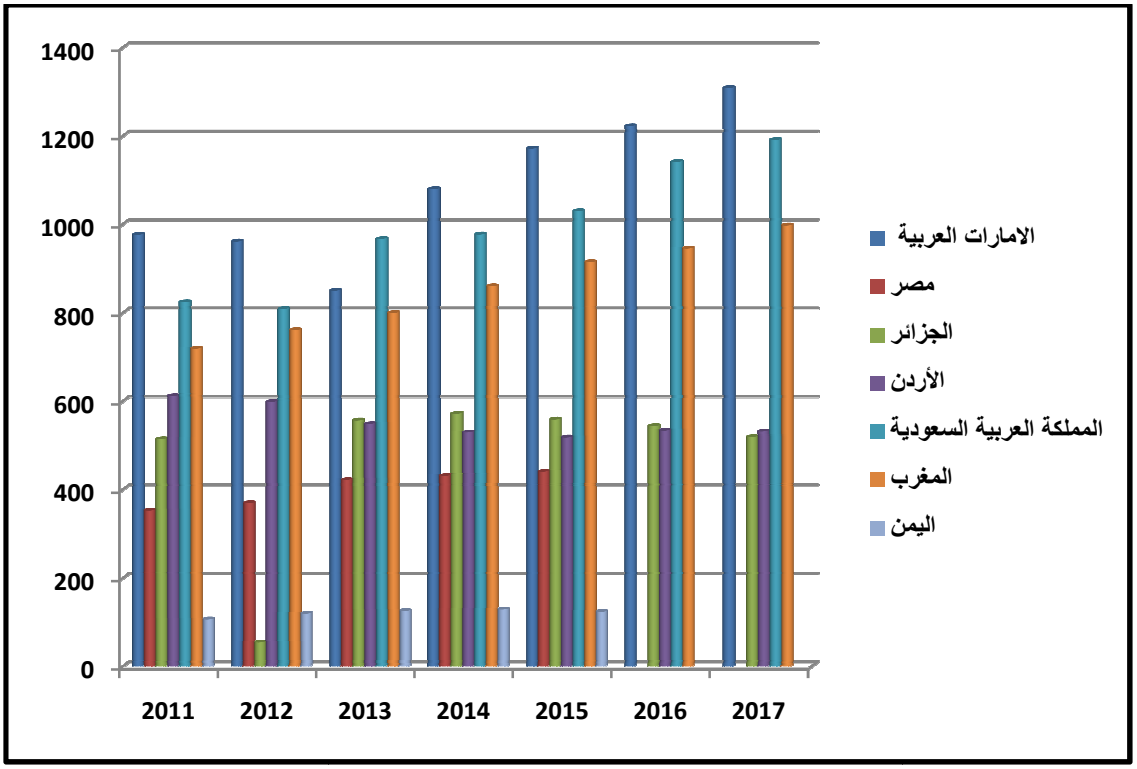

المصدر: (World Bank، 2017)

من خلال الشكل (24) أعلاه نلاحظ تزايد مستمر في عدد حسابات الودائع في الدول العربية خلال الفترة 2011- 2017 حيث سجلت الإمارات العربية أكبر عدد في حسابات الودائع قدرت ب 1308, 4 حساب عام 2017 وتليها المملكة العربية السعودية حيث قدرت ب 1191 حساب عام 2017 من جهة أخرى تسجل كل من الدول مصر واليمن عدد قليل من حسابات الودائع خلال الفترة من 2011 – 2015 وهذا راجع لميول البالغين في الاكتناز والاحتفاظ بالأموال من أجل معاملاتهم اليومية.

1-2-3- مؤشر الاقتراض من المؤسسة المالية: تعتبر مصادر القروض من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الشمول المالي ومدى كفاءة المؤسسات المالية الرسمية في الدول، وبالنسبة لنسب البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية لأي سبب من الأسباب في الدول العربية خلال السنوات 2011، 2014، 2017 موضحة في الشكل الموالي:

الشكل 25: نسب الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية في الدول العربية (% خلال السنوات 2011، 2014، 2017)

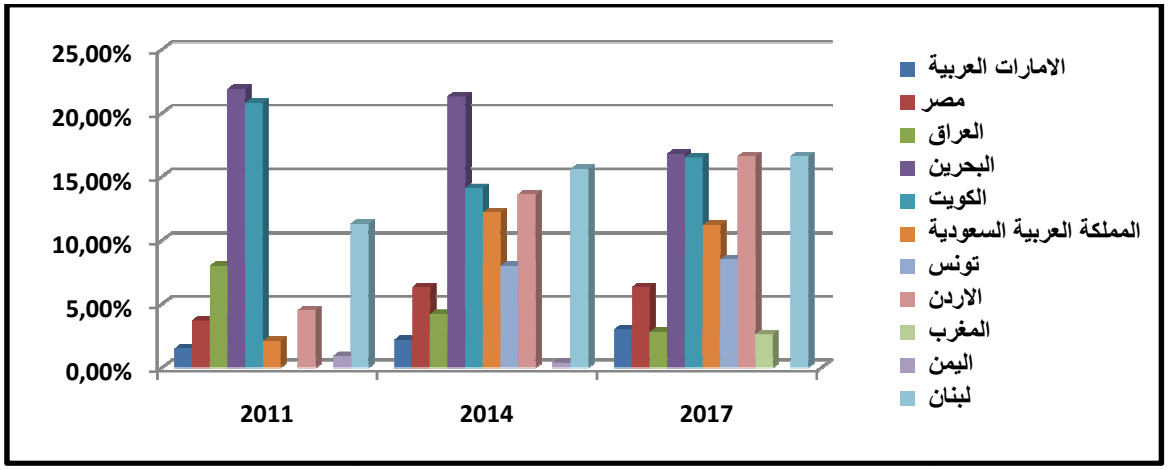

المصدر: (World Bank، 2017)

من خلال الشكل (25) أعلاه نلاحظ أن نسب الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية منخفض بشكل عام، خاصة في الجزائر، مصر، الأردن، تونس والمغرب وهذا راجع لصعوبة الإجراءات المفروضة للحصول على القروض من المؤسسات المالية ومثال على ذلك الضمانات، فيما هو مرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت الإمارات العربية أكبر نسبة في الاقتراض خلال السنوات 2011، 2014، 2017.

1-2-4-مؤشر الادخار في مؤسسة مالية: ويقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار خلال السنوات 2011، 2014، 2017 في المؤسسات المالية الرسمية وتلخص في الشكل التالي:

الشكل 26: نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار لدى المؤسسة المالية الرسمية في الدول العربية (سنتي 2011، 2014)

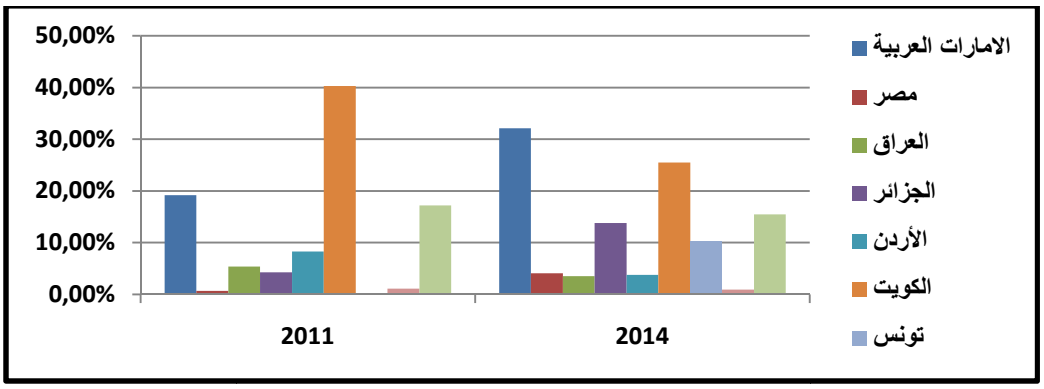

المصدر: (World Bank، 2017)

يتضح من خلال الشكل (26) أعلاه أن نسبة ادخار الأفراد لدى المؤسسة المالية الرسمية سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال سنتي 2011 و 2014 في كل من الإمارات والكويت وهذا ما يعبر عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلاتهم للتعاملات المالية الرسمية، كما يبين الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الأوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة، في حين نجد المؤشر سجل انخفاض في كل من مصر والعراق والجزائر وهذا راجع إلى أن الأفراد يوجهون جزء إضافي من دخولهم للاستهلاك نتيجة ارتفاع الأسعار والضرائب.

1-2-5-مؤشر استخدام حساب مؤسسة مالية في دفع الفواتير: بالنسبة لنسب البالغين من الأفراد الذين قاموا بعمليات دفع للفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية خلال سنتي 2014، 2017 والموضحة في الشكل الموالي:

الشكل 27: نسب استخدام البالغين لحساب المؤسسة المالية في دفع الفواتير (خلال سنتي 2014،2017)

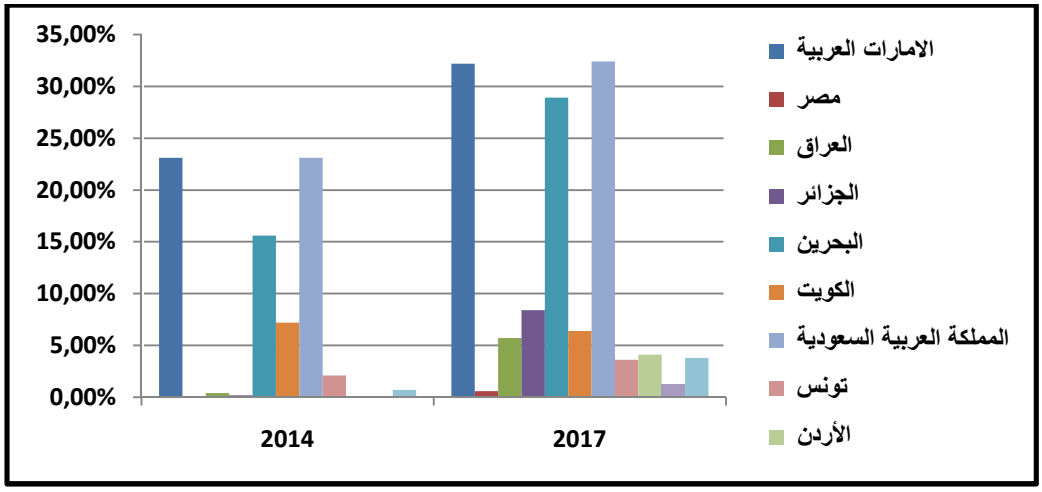

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الشكل (27) أن نسبة البالغين من الأفراد الذين قاموا بعمليات دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية خلال السنتين 2014 و 2017 منخفضة باستثناء بعض الدول وهي الإمارات العربية المتحدة بـ 32.10% سنة 2014 و 32.20% سنة 2017، إلى جانب السعودية بـ 23.10% سنة 2014 و 32.40 % سنة 2017، في حين عرفت الدول العربية الأخرى المتوفر بياناتها ضعفا شديدا تعكس العزوف أو عدم التمكن من استغلال حساباتهم المالية من أجل دفع وتسديد فواتيرهم.

1-2-6-مؤشر استخدام حساب مؤسسة مالية في تلقي الأجور: بالنسبة لنسب البالغين الذين يستعملون حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور في الدول العربية خلال سنتي 2014، 2017 والموضحة في الشكل التالي:

الشكل 28: نسب البالغين الذين استخدموا حساب مؤسسة مالية رسمية في تلقي الأجور في الدول العربية (2014-2017)

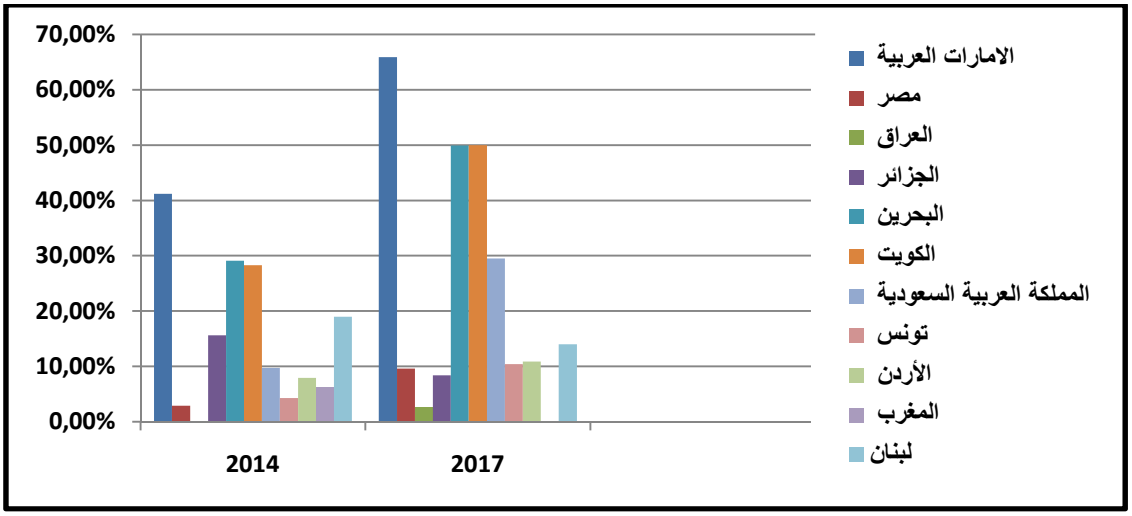

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الشكل (28) أن نسب البالغين الذين استخدموا حساب مؤسسة مالية رسمية في تلقي الأجور في الدول العربية خلال السنتين 2014 و 2017 كانت عالية في كل من الدول الإمارات العربية المتحدة والسعودية و البحرين والكويت بـ (41.80 %،28.30% ، 9.70% ، 29.10%) عام 2014 و(65.90% ، 50% ، 29.50 %، 49.90 %) عام 2017 على التوالي وهذا راجع للشروط المفروضة من طرف حكوماتهم من أجل تعزيز البنية التحتية .

1-3- جودة الخدمات المالية

1-3-1- مؤشر التثقيف المالي: بالنسبة لنسب البالغين الذين لديهم ثقافة في الدول العربية خلال سنة 2019 والموضحة في الشكل التالي:

الشكل 29: نسبة البالغين المثقفين ماليا في الدول العربية (2019)

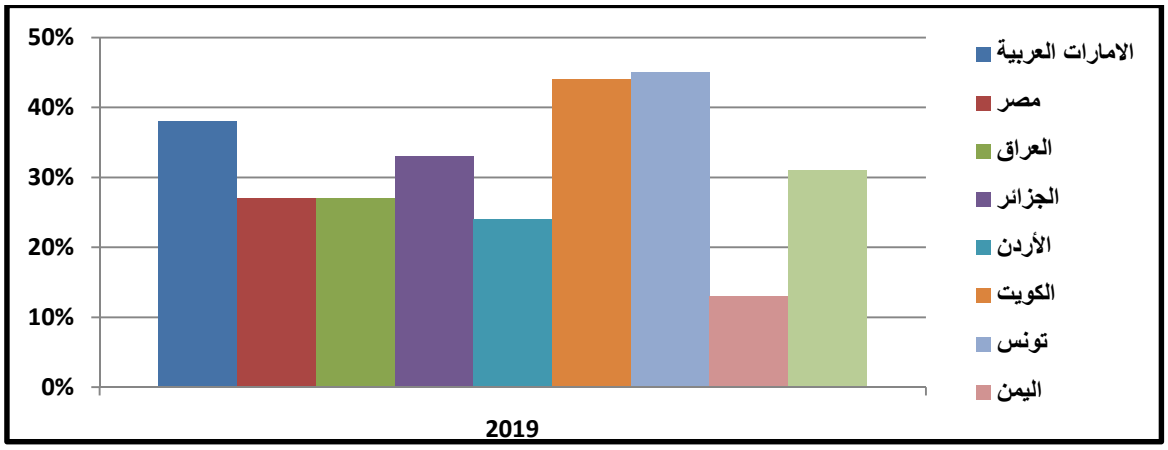

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الشكل (29) أن نسبة التثقيف المالي في الدول العربية متفاوتة من دولة لأخرى إلا انه نجد أن تونس والكويت تحتلان المراتب الأولى في التثقيف المالي وهذا راجع لاهتمام هذه الدول بتوفير برامج تعليمية وتثقيفية للبالغين.

2- مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index): أحرزت الدول العربية تقدما على مدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة، ومع ذلك لا يزال العالم العربي متخلفا عن المناطق الأخرى حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لرفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية لإدارة مصادر وشؤون الأفراد المالية، وما يترتب عليها من اتخاذ قرارات فعالة تنعكس إيجابيا على الأمن المالي للفرد والنمو الاقتصادي للمجتمع، وترتب الدول العربية من حيث مؤشر المعرفة المالية من خلال الشكل الموالي:

الشكل 30: ترتيب الدول العربية على مؤشر المعرفة المالية (2017)

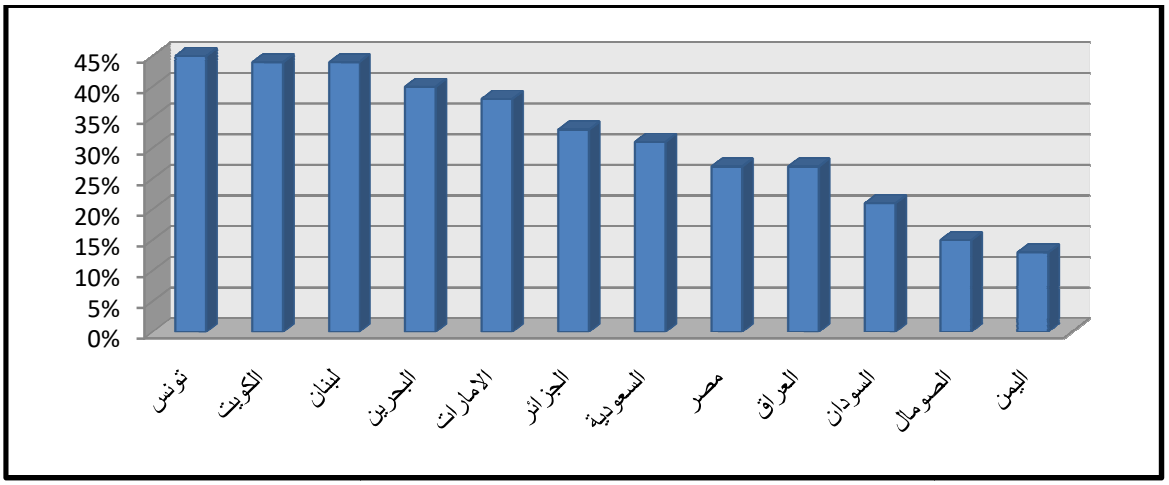

المصدر: (من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤشر العالمي للمعرفة المالية، 2015)

من خلال الشكل (30) نلاحظ أن معدلات المعرفة المالية في عدد من الدول العربية بحسب مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index) العالمي، احتلت تونس المرتبة الأولى عربياً من حيث المعرفة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين ماليا 45%، وبعدها الكويت في المركز الثاني عربياً ولبنان في المرتبة الثالثة، في المقابل سجلت اليمن والصومال أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي بنسبة 13 % و 15 % على التوالي ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف البنية التحتية المالية بسبب عدم المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة من حيث تكلفة الحصول على البرامج التعليمية من مهارات الريادة والقيادة والثقافة المالية، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة ذات الدخل المنخفض.

وبالنسبة للمعرفة المالية بحسب الفئات العمرية، فإن نسبة البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 34عاماً في معظم الدول العربية لديهم معرفة مالية أكثر من الفئات العمرية 35-54 و55، مما يشير إلى أن برامج التعليم المالي التي تستهدف الشباب العربي هي وسيلة فعّالة لتعزيز الثقافة المالية، على سبيل المثال في لبنان % 50 من البالغين الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و 34 عاماً لديهم معرفة مالية، مقابل % 40 من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 54 عاما، كما هو مبين في (الملحق 4).

ثانيا:إجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

إدراكا للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسبها قضايا تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بتكلفة مناسبة في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، فإن مؤسسات النقد العربية تؤكد حرصها على استمرار التركيز في قضايا تحسين الشمول المالي وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور وتوسيع الخدمات المالية غير المصرفية والاهتمام بقضايا حماية مستهلك، والتي من خلالها تعزز الشفافية، بما يرسخ الثقة في النظام المالي من جهة، و من جهة أخرى تخدم أغراض التوعية والمعرفة المالية، فعملت كل دولة عربية على وضع خطط واستراتيجيات جديدة لتعميم الخدمات المالية ونذكرها فيما يلي :

1- جهود صندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: عمل صندوق النقد العربي، بالتعاون مع السلطات الإشرافية على القطاع المالي في الدول العربية، على قيادة الجهود المتمثلة بمواجهة التحديات المتعلقة بتحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث تضمنت إستراتيجية صندوق النقد العربي للفترة (2015-2020)، العديد من البرامج والأنشطة التي تستهدف مساعدة الدول العربية على تحسين إمكانية الوصول للتمويل والخدمات المالية، وشملت هذه الاستراتيجيات أنشطة وخطط تمثلت فيمل يلي :

- بناء قاعدة بيانات واحتساب مؤشرات الشمول المالي؛
- دعم الدول العربية لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي؛
- تعزيز خدمات حماية مستهلكي الخدمات المالية والتثقيف المالي؛
- دعم وصول الخدمات المالية للمجتمعات الريفية؛
- تشجيع الخدمات المالية لدعم الابتكار وريادة الأعمال؛

– دعم المرأة ماليا وتطوير خدمات ومنتجات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر؛

– توظيف نظام الدفع والتقنيات الحديثة؛

– ومن جانب أخر بناءا على قرار مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عام 2012 تم إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له، وتتضمن أعمال الفريق عددا من المحاور أهمها:

– المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية؛

– دراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية والعمل على مساعدتها في تطبيق المعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة؛

– تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات ذات العلاقة؛

– تبادل الخيرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي؛

– تعزيز الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية؛

– إعداد أوراق عمل ودراسات حول أوضاع الشمول المالي في الدول العربية والنواحي المتعلقة بها.

2– الاستراتجيات الوطنية والمبادرات المتخذة في الدول العربية لدعم الشمول المالي

أ– الإمارات: لتحقيق الشمول المالي تبنت مجموعة من الإجراءات :

– تبني نظام حماية الأجور الذي أقره البنك المركزي و السماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك؛

– كما أصدرت الإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور؛

– قام البنك المركزي في عام 2017، بالعمل على تعزيز شبكة حماية مستهلكي الخدمات المالية و المصرفية من خلال اتخاذ إجراءات على الصعيد الإداري ومن ثم إنشاء إدارة الشكاوي و إدارة الشمول والتوعية المالية؛

– تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية لفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولة الدخول وقلة التكاليف.

ب- السعودية:

- تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع ووضع خطة تطويرية لنظام السداد؛

- تطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي واستفادتها من الخدمات المصرفية والمالية؛

- قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتنفيذ حملة توعوية لتعزيز مفهوم الادخار والثقافة السعودية وحول استخدام الأدوات المتاحة مثل أجهزة الصراف الآلي؛

ت- الأردن: تبني البنك المركزي الأردني سياسة لتعزيز الشمول المالي من خلال المحاور التالية:

- تحسين الوصول إلى التمويل خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- توفير البنية التحتية اللازمة من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع و التسويات، والانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة الكترونية وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني؛

- نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)، من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية؛

- توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الأصغر؛

- حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم "حماية المستهلك المالي" ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

ث- المغرب:

- حول نشاط الادخار البريدي إلى مؤسسة مصرفية منظمة تحمل اسم "البريد بنك" وهي شركة تابعة بصفة كاملة لمؤسسة بريد المغرب حصلت من البنك المركزي المغربي على رخصة ذات مسؤولية محدودة وأوكلت إليها مهمة تعزيز الشمول المالي، حيث تسمح له بممارسة كافة الأنشطة المصرفية ومن أهم مسؤولية البريد بنك في المغرب هو تحسين نفاذ التمويل والخدمات المالية والمصرفية مع التركيز على المناطق الريفية، وهو من أفضل نماذج البنوك البريدية في العالم النامي.

ج- تونس:

- تحديد إستراتيجية وطنية في عام 2012، ترتكز على تنمية التمويل الأصغر وذلك بمشاركة العديد من الأطراف الفاعلة في عملية التمويل، كالبنوك المتخصصة، وشركات الإيجار المالي، والبريد التونسي، ومؤسسات التمويل الصغر و شركات التأمين و شركات التحويل.

– طبقا لأحكام القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي، تم إحداث مرصد الاندماج المالي الذي يهدف إلى تقييم ومتابعة تطور النفاذ بين الخدمات المالية في تونس، ومتابعة جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الناشطة في القطاع المالي على مستوي تلبية احتياجات العملاء.

– وتعمل وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي التونسي ومختلف الهيئات الرقابية على بلورة "إستراتيجية حول دعم الشمول المالي في تونس" للفترة (2018–2022) تهدف إلي تمكين الشريحة الغير مشمولة حاليا بشكل كلي أو جزئي من النفاذ إلي منتجات و خدمات مالية تتماشي مع حاجياتهم لدفع عجلة الاستثمار من خلال توفير فرص العمل.

– قام البنك المركزي التونسي بوضع نموذج للمالية الرقمية يسمى "بقيادة البنوك"، حيث يرخص من خلاله لشراكات بين البنوك والمؤسسات غير البنكية، وذلك لتسهيل افتتاح المحافظ الالكترونية وتطوير شبكات شراء وبيع، ونظم الأموال الالكترونية.

ح– الجزائر:

– تندرج ضمن التشريع الجزائري أحكام المواد 119 مكرر و 119 مكرر1 من الأمر رقم 03–11 المعدل و المتمم إلزامية مبدأ الحق للجميع في فتح حساب بنكي وحماية المستهلك من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتزويده بالمعلومات الخاصة بالتسعيرات والشروط المطبقة على المنتجات المالية التي تعرضها للجمهور.

– كما يندرج في النظام رقم 13–01 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادر عن مجلس النقد والقرض بتاريخ 08 أفريل 2013، الخدمات المصرفية والمالية التي ينبغي على البنوك أن تقدمها مجانا بهدف تعزيز الشمول المالي للطبقات الأكثر هشاشة.

– وقد تتضمن النص رقم 35 من قانون المالية لسنة 2014، مهمة جديدة لبنك الجزائر تتمحور حول تعزيز الشمول المالي من خلال تكثيف الانتشار المصرفي بتوسيع شبكة الوحدات البنكية لتشمل المناطق الريفية والنائية غير المغطاة، والترويج الجيد لمنتجات الادخار والقروض بما يسمح للعملاء اختيار ما يناسب احتياجاتهم، إلى جانب توفير أدوات الدفع الالكتروني ذات الاستعمال الشخصي.

خ– البحرين:

– عملت البحرين في إطار تعزيز الشمول المالي على دراسة نظام حماية الأجور وكذلك ترخيص مؤسستين للتمويل الأصغر "بنك الإبداع "و بنك الأسرة ".

د- العراق:

- أطلق البنك المركزي العراقي خطته الإستراتيجية في فترة 2016- 2020 التي تهدف إلى تحقيق الشمول المالي من خلال رفع مستوى الثقافة المالية للمجتمع بما يساهم امتلاك المهارات والاستفادة من فرص الخدمات المالية المتاحة؛

- تعديل الهيكل التنظيمي للبنك المركزي لإضافة أقسام وشعب لمتابعة وتنفيذ محاور الشمول المالي (شعبة التوعية المصرفية وحماية شرائح المجتمع)؛

- كما أقامت العراق مشروع توطين الرواتب أي دفع الرواتب عن طريق فتح الحسابات المصرفية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية حول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية

اتجهت الدول العربية مؤخرا للاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لاسيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت والهاتف المحمول في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي.

المطلب الأول: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

تتميز قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي إصدار 2017، لأول مرة باحتوائها على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنت، يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر، وبالطبع لا تكتفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة المتعاملين من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء.

وضمن هذا الإطار تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق استخدام الهواتف المحمولة، والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، فإن التقنيات المالية الحديثة تؤثر إيجابا على معدلات الشمول المالي، وخصوصا في المناطق الريفية والنائية، من خلال حلول كالهوية الرقمية التي جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، والخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى المناطق النائية، كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تتلاءم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

وتتجه المؤسسات المالية في الدول العربية إلى استخدام التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات الرقمية لأسباب تتمثل في التقدم التكنولوجي واتساع استخدام الحاسبات الآلية والهواتف المحمولة بواسطة الأفراد والمؤسسات، من أجل تنويع مصادر الدخل وتحقيق رضا العملاء، وتسهيل إتاحة الخدمات من أي مكان دون الحاجة للذهاب إلى فروع البنك، الأمر الذي يعزز الشمول المالي في الدول العربية.

ومن خلال ما سبق نقوم بدراسة العلاقة مابين الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بتسليط الضوء على مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الوقوف على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، نذكرها كالآتي:

أولا: مؤشر القنوات المستخدمة في التحويلات و دفع الفواتير

يوضح الشكل الموالي نسبة القنوات المستخدمة في التحويلات و دفع الفواتير في الدول العربية:

الشكل 31: نسبة القنوات المستخدمة في التحويلات و دفع الفواتير لدى الدول العربية (خلال سنتي 2014 و 2017)

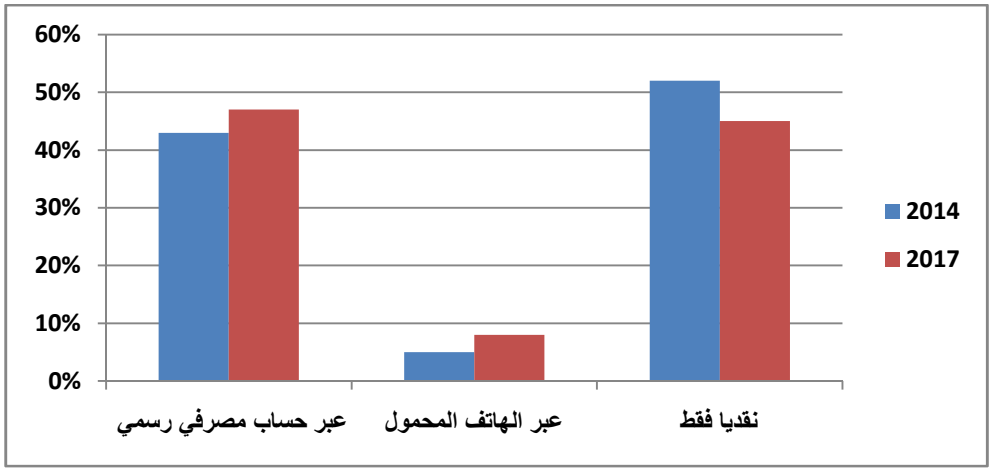

المصدر: (فلاق و سامية، 2020، صفحة 309)

من خلال الشكل (31) نلاحظ أن القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية في تحسن ايجابي عبر السنوات، فقط ارتفعت نسبة التحويلات والدفع عبر حساب مصرفي رسمي من 43 % سنة 2014 إلى 47 % سنة 2017، كما ارتفعت التحويلات الرسمية عبر الهاتف المحمول من 59 % سنة 2014 إلى 89 % سنة 2017، في حين نلاحظ تراجع في نسبة التحويلات النقدية من 52 % سنة 2014 إلى 45 % سنة 2017.

ثانيا: مؤشر استخدام الهاتف المحمول والانترنت للوصول إلى الحساب

يوضح الشكل الموالي نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية:

الشكل 32: نسبة البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول والانترنت للوصول إلى الحساب (2017)

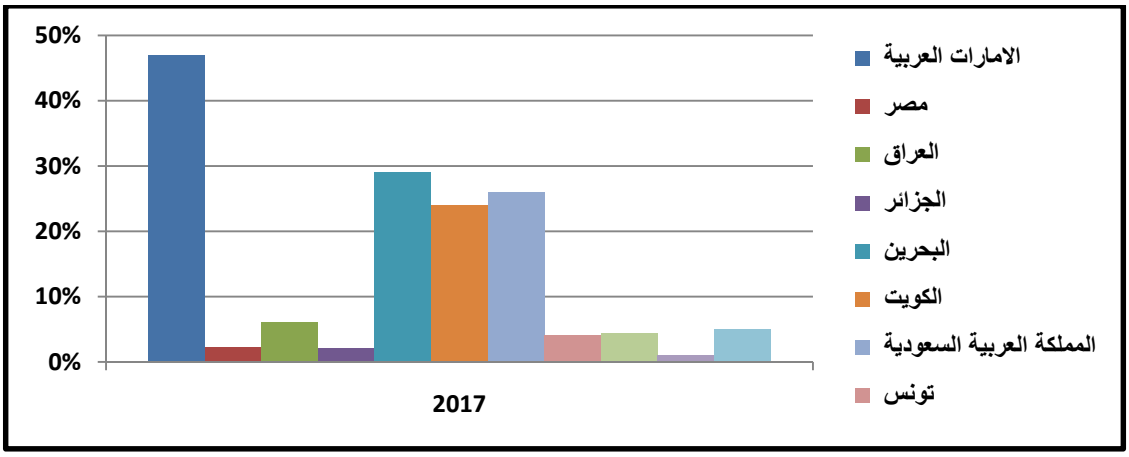

المصدر: (World Bank، 2017)

من خلال الشكل (32) نلاحظ أن نسبة البالغين الذين يستخدمون الانترنيت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب في مؤسسة مالية متدنية في الدول العربية خلال سنة 2017، والتي تستحوذ على نسبة أكبر هي دول الخليج العربي حيث بلغت هذه النسبة 47 % في الإمارات العربية تليها 26% في المملكة العربية السعودية ثم الكويت 24 %، أما في باقي البلدان العربية كانت ضعيفة نتيجة الفقر وعدم امتلاك جميع شرائح المجتمع للهاتف المحمول والانترنيت وضعف مستواهم الثقافي.

ثالثا: دور بطاقات الائتمان في الحصول على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالدول العربية

يعتبر تسهيل النفاذ للخدمات المصرفية للأفراد من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات المالية الرسمية ومن بين هذه الخدمات هي الحصول على الاقتراض، ومع الانتشار الواسع للمؤسسات المالية يتمكن الأفراد في المناطق البعيدة والمحرومة من الاستفادة من خدمة الاقتراض نتيجة اتجاه العديد من الدول العربية للاستفادة من التقنيات الحديثة من بينها ابتكار بطاقات ائتمانية، والتي تسمح بالحصول على خدمات الاقتراض بسهولة وبأقل تكلفة.

1- **الإمارات العربية المتحدة:** تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم المرتبة الأولى عربياً والثالثة والثلاثين عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي، وكان للقطاع المصرفي دور كبير في وصولها إلى هذا المستوى، لما قدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد الوطني والناتج المحلي، ما جعله شريكاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والمالية، ولدراسة دور بطاقة الائتمان في الحصول على الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية في الإمارات العربية المتحدة نوضحها فيما يلي :

الجدول 06: نسبة ملكية بطاقات الائتمان و المقترضون من المؤسسة المالية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة (خلال السنوات 2011، 2014، 2017)

	2011	2014	2017
الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية	1,50%	2,2%	3%
عدد بطاقات الائتمان	30%	37%	45%

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (6) أن نسبة الأفراد الذين يملكون بطاقات الائتمان في دولة الإمارات العربية في تزايد مستمر من سنة 2011 إلى غاية سنة 2017 تزامنا مع زيادة في الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية خلال نفس الفترة وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر ملكية بطاقات الائتمان والاقتراض، وهذا راجع إلى وجود ثقافة ائتمانية لدى الأفراد وتشجيع الدولة الإماراتية على استخدام البطاقات الائتمانية ونتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي والمصارف لتسهيل الحصول على القروض

الرسمية، لكل قطاعات وشرائح المجتمع عبر تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات مالية مبتكرة مع استخدام وسائل الدفع الحديثة (بطاقات الائتمان).

2- الكويت: يتمتع القطاع المصرفي في دولة الكويت بأعلى معدل استخدام للخدمات المالية مقارنة بالدول الأخرى، وهو ثاني أكبر قطاع اقتصادي فيها بعد النفط، ولدراسة دور بطاقة الائتمان للحصول على الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في الكويت نبينها فيما يلي:

الجدول 07: نسبة ملكية بطاقات الائتمان و المقترضون من المؤسسة المالية الرسمية لدولة الكويت (خلال السنوات 2011، 2014، 2017)

	2011	2014	2017
الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية	20,8%	14,1%	16,5%
عدد بطاقات الائتمان	58%	26%	22%

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (7) أعلاه أن نسبة الأفراد الذين يملكون بطاقات الائتمان في دولة الكويت خلال سنوات 2011،2014،2017 في انخفاض وفي نفس الوقت نلاحظ انخفاض في مستوى الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية خلال نفس الفترة وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر ملكية بطاقات الائتمان والاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية وهذا راجع لتوجه الأفراد إلى الاقتراض من القطاع الخاص نظرا لتسهيلات المقدمة من طرفه وهذا بسبب عدم وجود ثقافة استخدام بطاقات الائتمان.

3- الأردن: تعتبر الأردن من بين الدول العربية التي احتلت المرتبة الرابعة عالميا في مؤشر الحصول على الاقتراض وذلك راجع لجهود البنك في تطوير البيئة التشريعية والرقابية في استخدام الوسائل المبتكرة في الحصول على الائتمان من بينها البطاقات الائتمانية ، ولتوضيح دور البطاقات الائتمانية في الحصول على الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية في الأردن نوضحها فيما يلي :

الجدول 8: نسبة ملكية بطاقات الائتمان و المقترضون من المؤسسة المالية الرسمية لدولة الأردن (خلال السنوات 2011، 2014، 2017)

	2011	2014	2017
الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية	4.5%	13.6%	16.6%
عدد بطاقات الائتمان	4%	2%	3%

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (8) أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون البطاقات الائتمانية في الأردن خلال السنوات 2011،2014،2017 في حالة تذبذب مع وجود زيادة ملحوظة في الاقتراض خلال نفس الفترة وهذا

ما يفسر على وجود علاقة طردية نتيجة قيام البنك المركزي الأردني بإيجاد إطار تشريعي ورقابي لشركات المعلومات الائتمانية وترخيص لأول شركة معلومات ائتمانية "كريف– الأردن" عام 2015، إلا أن نجد تماطل في وصول معلومة استخدام البطاقات الائتمانية لغاية سنة 2015 عند إنشاء شركة "كريف–الأردن" التي تشجع الحصول على الائتمان و كذلك تردد الكثيرين في استخدام أدوات الائتمان الإلكترونية نتيجة التكلفة التي يتحملها العميل عند استعمالها، وعدم تجديده لها عند انتهاء صلاحية استعمالها.

4 – المملكة العربية السعودية: تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة على المستوى العربي في الشمول المالي بعد الإمارات العربية والبحرين والكويت، من حيث معدل استخدام الخدمات المالية والانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، ولتوضيح دور عدد بطاقات الائتمان في الاقتراض نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 9: نسبة ملكية بطاقات الائتمان و المقترضون من المؤسسة المالية الرسمية في المملكة العربية السعودية (خلال السنوات 2011، 2014، 2017)

	2011	2014	2017
الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية	2.1%	12.2%	11.2%
عدد بطاقات الائتمان	17%	12%	16%

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (9) أعلاه أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان متزايدة خلال السنوات 2011، 2014، 2017 تزامنا مع وجود مستوى منخفض في الاقتراض وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين مؤشر ملكية بطاقات الائتمان والاقتراض، كل هذا يعكس جهود المملكة العربية السعودية والمؤسسات المالية والمصرفية في تسهيل إجراءات استخدام بطاقات الائتمان والقضاء على صعوبات حصول الأفراد على الائتمان الضروري لتمويل مشاريعهم.

5 – لبنان: على الرغم من صيت القطاع المصرفي اللبناني كقصة نجاح، إلا أن مرتبة لبنان في الشمول المالي متدنية ويرجع السبب إلى أن السياسات اللبنانية مقصرة حتى الآن، لبنان مهيأة أكثر من غيره في المنطقة ولكنها متأخرة بدليل نقص استخدام الانترنت في العمليات المالية إذ تزال عمليات الدفع نقدا هي الشائعة ونقص ثقافة استخدام البطاقات البلاستيكية، ولدراسة العلاقة بين مؤشر الاقتراض وعدد بطاقات الائتمان في لبنان نبينها في الجدول الموالي:

الجدول 10: نسبة ملكية بطاقات الائتمان و المقترضون من المؤسسة المالية الرسمية في لبنان (خلال السنوات 2011، 2014، 2017)

	2011	2014	2017
الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية	11.3%	15.6%	16.6%
عدد بطاقات الائتمان	11%	11%	15%

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (10) أعلاه أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان خلال السنوات 2011، 2014، 2017 في تزايد تزامنا مع تزايد مستوى الاقتراض وهذا ما يدل علي وجود علاقة طردية بين مؤشر ملكية بطاقات الائتمان والاقتراض وهذا راجع للإجراءات المفروضة من قبل الدولة اللبنانية في استخدام البطاقات الائتمانية والتشجيع على الاقتراض.

6 – مصر: ولدراسة دور بطاقات الائتمان في الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية في مصر نبينها في الجدول الموالي:

الجدول 11: نسبة ملكية بطاقات الائتمان و المقترضون من المؤسسة المالية الرسمية في مصر (خلال السنوات 2011، 2014، 2017)

	2011	2014	2017
الاقتراض من المؤسسة المالية الرسمية	3.7%	6.3%	6.3%
عدد بطاقات الائتمان	1%	2%	3%

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (11) أعلاه أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان خلال السنوات 2011، 2014، 2017 في تزايد تزامنا مع زيادة مستوى الاقتراض وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر ملكية بطاقات الائتمان والاقتراض وهذا راجع لتوجه الأفراد لاستخدام بطاقات الائتمان نتيجة الثقافة المالية للأفراد، أما باقي الأفراد يتوجهون للاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية نتيجة ضعف استيعاب استخدام البطاقات الائتمانية.

رابعا: دور بطاقات السحب في توفير أجهزة الصراف الآلي بالدول العربية

بعد ما تم تطوير الشبكات المالية وامتلاك بعض البنوك لشبكات خاصة بها، استطاعت الدول العربية بإصدار واستخدام بطاقات بلاستيكية تمكن حاملها من الوصول إلى حسابه لدى البنك والسحب منه

عن طريق أجهز الصراف الآلي (Automated Teller Machines) بما يسمى بطاقات السحب، ولمعرفة دور هذه البطاقات في توفير أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية نوضحها فيما يلي:

1- **الإمارات العربية المتحدة:** لدراسة العلاقة بين مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في دولة الإمارات العربية نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 12: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في دولة الإمارات العربية (خلال الفترة 2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد أجهزة الصراف الآلي	53.86%	56.9%	58.78%	61.1%	64.38%
عدد بطاقات السحب	939	931.1	952.5	1125.3	1199.9

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من الخلال الجدول (12) أعلاه أن عدد البطاقات السحب المستخدمة في دولة الإمارات العربية في تزايد مستمر خلال الفترة 2011-2015 تزامنا مع زيادة في عدد أجهزة الصراف الآلي، وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر بطاقات السحب وعدد أجهزة الصراف الآلي، ما يفسر إلى وجود تنامي في استخدام بطاقات السحب ما أدى إلى إقبال عدد كبير من الأفراد على استخدام أجهزة الصراف الآلي وهو السبب الذي دفع بدول الإمارات العربية المتحدة بتوفير عدد كبير من أجهزة الصراف الآلي.

2- **الأردن:** لدراسة العلاقة بين مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في الأردن نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 13: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في الأردن (خلال الفترة 2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد أجهزة الصراف الآلي	24.92%	24.8%	24.9%	25.4%	24.12%
بطاقات السحب	70.4	143.5	402	489.9	196.4

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (13) أن ملكية الأفراد لبطاقات السحب في تزايد خلال الفترة 2011-2014 تزامنا مع تزايد في عدد أجهزة الصراف الآلي في الأردن، ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب وهذا راجع إلى التطور الذي عرفته الصرافات الآلية لزيادة الطلب عليها من قبل مالكي بطاقات السحب نتيجة تقبلها من طرف العملاء لما تساهم فيه من توفير الوقت والجهد

وإمكانية الاستخدام خلال اليوم والليلة، مع وجود انخفاض في عدد بطاقات السحب وأجهزة الصراف الآلي سنة 2015 سببه هو نهاية مدة صلاحية أغلب بطاقات السحب وعدم تجديدها من قبل أصحابها، ما يفسر بعدم وجود تعامل كبير بها مما يستدعي نقص في توفير أجهزة الصراف الآلي وكذلك بداية تبني دولة الأردن لقنوات أخرى كالهاتف النقال والصيرفة عبر الانترنت.

3- المملكة العربية السعودية: لدراسة العلاقة بين مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في المملكة العربية السعودية نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 14: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في المملكة العربية السعودية (خلال الفترة 2011- 2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد أجهزة الصراف الآلي	58.39%	60.4%	63.35%	68.2%	73.2%
عدد بطاقات السحب	709.4	784.7	817.2	909.2	/

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (14) أعلاه أن ملكية بطاقات السحب في المملكة العربية السعودية في تزايد مستمر تزامنا مع وجود تزايد في عدد أجهزة الصرف الآلي خلال الفترة 2011-2015، هذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر بطاقات السحب وعدد أجهزة الصراف الآلي، راجع إلى أن عمليات الشبكة السعودية تفوق عدد عمليات المصارف نتيجة إقبال الأفراد إلى استخدام بطاقات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي بكثرة مقابل انخفاض في معدل العمليات من خلال المصارف نتيجة سهولة الوصول إليها واستخدامها وخاصة أن الفرد في السعودية لا يحبذ الوقوف في صفوف الانتظار دلالة على تزايد عدد أجهزة الصراف الآلي وتوفرها بكثافة في المملكة العربية السعودية.

4- لبنان: لدراسة العلاقة بين مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في دولة لبنان نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 15: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في لبنان(خلال الفترة 2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد أجهزة الصراف الآلي	34.4%	35.1%	34.94%	35.1%	35.96%
عدد بطاقات السحب	331.6	302.6	297	287.3	312.4

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (15) أن هناك تذبذب في عدد بطاقات السحب في لبنان خلال الفترة 2011- 2015 تزامنا مع وجود تذبذب في عدد أجهزة الصراف الآلي، وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر بطاقات السحب وعدد أجهزة الصراف الآلي، وهذا راجع إلى صعوبة التحكم الجيد في هذه التقنيات الحديثة والتعامل بهذه البطاقات البلاستيكية في لبنان.

5- مصر: لدراسة العلاقة بين مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في دولة مصر نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 16: نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب في مصر(خلال الفترة 2011-2015)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد أجهزة الصراف الآلي	9.22%	10.3%	10.94%	12.1%	13.7%
عدد بطاقات السحب	196.5	202.6	215.2	236.1	74.4

المصدر: (World Bank، 2017)

نلاحظ من خلال الجدول (16) أن عدد بطاقات السحب في دولة مصر خلال الفترة 2011- 2015 في ارتفاع مستمر تزامنا مع زيادة في أجهزة الصراف الآلي خلال نفس الفترة، هذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد بطاقات السحب، راجع إلى زيادة الطلب على أجهزة الصراف الآلي تهربا من صفوف الانتظار في البنوك وهذا لملكية العملاء لبطاقات السحب وتقبلها لكفاية أجهزة الصراف الآلي.

خامسا: الهاتف المحمول كآلية رقمية ودورها في تطور الحسابات المالية الرسمية في الدول العربية

مع الاعتماد المتزايد على الهواتف الذكية، تم تطوير طرق مختلفة تسمح للعملاء بفتح حسابات بسهولة باستخدام الهاتف المحمول وهذا لتجنب طول الوقت في الانتظار والبعد والإجراءات المتبعة في فتح حساب في المؤسسة الرسمية حيث عملت الدول العربية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات كتعميم استخدام الهاتف المحمول في المعاملات المالية .

1- الإمارات العربية المتحدة: لدراسة العلاقة بين مؤشر عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول و ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 17: نسبة تطور عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول وملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في دولة الإمارات العربية خلال سنتي 2014-2017

	2014	2017
عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول	11,5%	21,3%
ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية	83,2%	88,2%

المصدر: (World Bank، 2017)

يتضح من الجدول (17) أعلاه أن مستخدمي خدمة الهاتف المحمول ممن يمتلكون حساب مالي عبر هذا النظام سجلت تزايد خلال سنتي 2014 - 2017 من نسبة 11.5 % سنة 2014 إلى 21.3 % سنة 2017 وذلك تزامنا مع زيادة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للبالغين وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر فتح حساب عبر الهاتف المحمول ومؤشر ملكية الحسابات المالية الرسمية وهذا نتيجة تبني دولة الإمارات العربية العوامل المساعدة في انتشار واستخدام خدمات التكنولوجيا المالية وتحسين شبكة الاتصال وتطوير الهواتف الذكية .

2- الأردن: لدراسة العلاقة بين مؤشر عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول و ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في دولة الأردن نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 18: نسبة تطور عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول وملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في الأردن خلال سنتي 2014- 2017

	2014	2017
عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول	0,5%	1,1%
ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية	24,6%	42,5%

المصدر: (World Bank، 2017)

يتضح من خلال الجدول (18) أعلاه أن مستخدمي الهاتف المحمول ممن يمتلكون حساب مالي عبر هذا النظام سجلت تزايد ضعيف خلال سنتي 2014-2017 من نسبة 0.5 % سنة 2014 إلى 1.1 % سنة 2017 وذلك تزامنا مع زيادة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للبالغين وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين مؤشر فتح حساب عبر الهاتف المحمول ومؤشر ملكية الحسابات المالية الرسمية وهذا راجع للإجراءات وسياسات العمل المتخذة من طرف دولة الأردن في التعامل بالهاتف المحمول إلى أن أغلبية المتعاملين يتوجهون للمؤسسات المالية الرسمية لفتح حسابات لضعف مستوى التثقيف المالي لهم.

3- تونس: لدراسة العلاقة بين مؤشر عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول و ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في دولة تونس نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 19: نسبة تطور عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول وملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في تونس خلال سنتي 2014-2017

	2014	2017
عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول	27,3%	36,9%
ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية	%0,6	2%

المصدر: (World Bank، 2017)

يتضح من خلال الجدول (19) أعلاه أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب مالي عبر الهاتف المحمول في تزايد خلال سنتي 2014-2017 من نسبة 27.3 % سنة 2014 إلى 36.9 % سنة 2017 وذلك تزامنا مع زيادة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للبالغين وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر فتح حساب عبر الهاتف المحمول ومؤشر ملكية الحسابات المالية الرسمية بسبب تمكن دولة تونس من تحسين خدماتها المصرفية انطلاقا من خدمة الهاتف المحمول حيث تمكن المجتمع التونسي بمختلف شرائحه من الحصول على حساب مصرفي وذلك لقيام البنك المركزي التونسي بوضع إجراءات تسهيلية لإنشاء حساب عبر الهاتف المحمول مجاني حيث يتطلب فقط بطاقة هوية رسمية، إضافة إلى ارتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة بين مختلف شرائح المجتمع التونسي وارتفاع نسبة انتشار الهواتف المحمولة.

4- مصر: لدراسة العلاقة بين مؤشر عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول و ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في دولة مصر نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 20: نسبة تطور عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول وملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في مصر خلال سنتي 2014-2017

	2014	2017
عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول	%1,1	%1,8
ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية	13,7%	%32,8

المصدر: (World Bank، 2017)

يتضح من خلال الجدول (20) أعلاه أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب مالي عبر الهاتف المحمول في تزايد طفيف خلال سنتي 2014-2017 من نسبة 1.1 % سنة 2014 إلى 1.8 % سنة 2017 وذلك تزامنا مع زيادة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للبالغين وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر فتح حساب عبر الهاتف المحمول ومؤشر ملكية الحسابات المالية الرسمية، راجع

إلى توفر عوامل متعلقة باتساع شبكة الاتصالات الالكترونية والكثافة السكانية الكافية للاستغلال وفرات الحجم والحاجة الكبيرة والطلب الفعال بين شرائح المجتمع المصري خاصة ذات الدخل المنخفض للحصول على قناة توصيل جديدة أكثر سهولة وبأسعار معقولة للخدمات المالية ما أدى إلى زيادة فتح حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية، ويرجع تسجيل الضعف في عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول كون أن دولة مصر من الدول التي تعاني من وجود عديد من الطبقات المهمشة ونقص مستواهم التثقيفي.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك علاقة تكاملية نتيجة الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في الشمول المالي حيث توصلنا إلى وجود علاقة طردية بين مؤشرات التكنولوجيا المالية والشمول المالي، نظرا لوجود دول عربية تملك بنية تحتية جيدة ساعدتها على تبني التقنيات المبتكرة للتكنولوجيا المالية مثل أجهزة الصراف الآلي والهاتف المحمول والبطاقات الائتمانية لما كان لها دور في ضم جميع شرائح المجتمع وهي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت، إلا أنه توجد دول حاولت تبني الخدمات المالية المبتكرة للتكنولوجيا المالية لتسريع عجلة الشمول المالي ولكنها لم تنجح بنسبة كبيرة وهذا لعدم وجود بنية تحتية جيدة ووجود مناطق فقيرة ومعزولة وصعوبة التحكم الجيد في البطاقات البلاستيكية لغياب التثقيف المالي لشرائح المجتمع وخاصة أن الأفراد لا يحبذون الوقوف في صفوف الانتظار بالبنوك وهذا لما تساهم فيه من توفير الوقت وخفض تكلفة الوصول ومن بين هذه الدول مصر وتونس والأردن.

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

من أسباب ضعف الشمول المالي في الدول العربية نذكر ما يلي :

– ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطئ تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة؛

– عامل الفقر في المنطقة العربية، إذا ازداد مستوى الفقر بالمنطقة بعد سنة 2010، فالقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك و المؤسسات المالية؛

– البنية التحتية المالية الضعيفة في عدد من البلدان العربية، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية ولعوائق أخرى وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها، وجودتها، وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛

– مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد؛

– أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج التسويق و ابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي؛

– ضعف مستوى التثقيف المالي، فالبلدان العربية تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية؛

– هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية؛

– ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي، بالإضافة إلى بطئ والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات، ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد؛

– تمركز البنوك والمؤسسات المالية في البلدان الكبرى، وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا؛

– وتبقى المعوقات الهيكلية و المؤسسية التي تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية من أهم عوائق تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، والتي من أهمها ما يلي:

- ✓ ضعف بيئة الأعمال بوجه عام، ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق؛
- ✓ ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة،التي ترتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛
- ✓ تدني جودة خدمة الانترنيت و الهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في السنوات الأخيرة؛
- ✓ من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فان "فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع، توافر الثقة للحد من عدم اليقين،يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي.

خلاصة:

من خلال ما سبق تبين أنه ازداد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية في الدول العربية، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في تعزيز الشمول المالي بوصول الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع المتنوعة والمبتكرة وبتكاليف أقل وفي الأوقات المناسبة التي تساعدهم في الاندماج في القطاع الرسمي، إلا أن غالبية الدول العربية لا زالت بعيدة في تعزيز الشمول المالي باستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية، ويعود السبب في ذلك لمجموعة من العوائق التي تواجه الأفراد والمؤسسات المالية والدول في حد ذاتها كضعف في البنية التحتية ونقص التثقيف المالي، على عكس دول التعاون الخليج العربي التي نجحت في تبني تقنيات هذه الإستراتيجية من خلال مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا عن طريق الجهود والسياسات التي انتهجتها في سبيل تعزيز الشمول المالي، وبالطبع تكتفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها في زيادة مستويات الشمول المالي نظرا لوجود علاقة تكاملية بينهما، نتيجة للدور الايجابي الذي تلعبه في توفير البنية التحتية، مما يساهم في حصول كافة شرائح المجتمع على الخدمات المالية.

خاتمة

خاتمة:

تساهم التطورات التكنولوجية المالية في تفعيل العديد من الخدمات المالية مما يجعلها أكثر سهولة وسرعة وبأقل تكلفة ووصولها لكافة شرائح المجتمع بعدل ومساواة والذي يسمح بتعزيز الشمول المالي، وهذا ما دفع الدول العربية نحو مواكبة هذا التوجه العالمي خاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت سباقة لتوفير بيئة مناسبة للرفع من نسبة نجاح هذه التجربة بها، لكن باقي الدول العربية لم تعمل بنفس الوتيرة ولم تستجب للتطورات الحاصلة مؤخرا نتيجة للعقبات التي تحول دون تحقيق ذلك، لذا نجدها سعت نحو تبني استراتيجيات حول استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بها.

1. مناقشة الفرضيات: لمعالجة إشكالية الدراسة كان قد تم وضع مجموعة من الفرضيات، وبعد الدراسة تبين:

- استطاعت الدول العربية تبني فكرة الشمول المالي لهدف تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول إلا أنه توجد صعوبات، أدت إلى استبعاد نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات ماليا من النظام الاقتصادي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- يوجه نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية مجموعة من التحديات والصعوبات والتي من أبرزها: ندرة حصص الملكية الخاصة، وغياب الأطر القانونية والتشريعية، وضعف البنية التحتية مما يحد في استقطاب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛
- من خلال تحليل بيانات الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في الدول العربية تبين أنها لا تزال تتمركز في أدنى مستويات العالمية من حيث مستوى الشمول المالي، وكذا عدم فعالية التكنولوجيا المالية في تعزيزه بها، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

2. نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- التكنولوجيا المالية هي كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا لتطوير قطاع التمويل، حيث تتميز خدماتها بالسهولة والسرعة والتكاليف المنخفضة؛
- اعتمدت التكنولوجيا المالية على تقنيات جديدة ومغايرة، نذكر منها: العملات المشفرة، البلوك تشين وتكنولوجيا التأمين، مما جعلها منافسا للخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية؛
- حظي مفهوم الشمول المالي في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من الدول العربية، حيث أنه يهدف إلى تعميم الخدمات المالية وضمان وصولها إلى كافة فئات المجتمع بجودة عالية وتكاليف مناسبة؛

- هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها في تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من أهمها: مؤشر استخدام الهاتف المحمول والانترنيت للوصول إلى حساب في مؤسسة مالية رسمية، مؤشر استخدام بطاقات الائتمان للحصول على الاقتراض؛
- يسمح استخدام التكنولوجيا المالية في تسهيل وتسريع المعاملات المالية، مما يساهم بوصولها لكافة فئات المجتمع وبأقل تكلفة مما يعزز الشمول المالي في الدول العربية؛
- توجد علاقة ارتباط ايجابية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي؛
- تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى عربيا في تحقيق مستويات الشمول المالي ومواكبة التطور التكنولوجي، وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في تحقيق معدلات أكبر في مستويات الشمول المالي والتكنولوجيا المالية؛
- يعتبر النقص في التثقيف المالي والضعف في البنية التحتية من بين الأسباب التي حالت دون الاستخدام الجيد لمنتجات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية التي سجلت معدلات منخفضة في تحقيق مستويات الشمول المالي.

3. توصيات الدراسة: لزيادة مواكبة التطور التكنولوجي المالي في الدول العربية ومساهمته في تعزيز الشمول المالي يجب على الدول العربية أن تسعى لتحسين تجربتها في تحسين استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال:

- تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجيا، إضافة إلى تطوير البنية التحتية للنظام المالي لتدعيم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية خاصة في المناطق النائية في الدول العربية؛
- تحسين بيئة الأعمال في الدول العربية عن طريق إزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية وخاصة استثمارات الشركات الناشئة منها، مما يساهم في تطوير التكنولوجيا المالية؛
- ابتكار خدمات مالية تناسب شرائح المجتمع بحسب حاجاتهم وقدراتهم على أن تكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية؛
- ضرورة تفعيل دور البنوك المركزية والجهات الرقابية في الدول العربية، من أجل الحد من عمليات الاحتيال وإساءة استخدام الخدمات المالية مما يعزز من ثقة العملاء في النظام المالي وحصولهم على معاملات عادلة وشفافة؛
- ضرورة توفير بيئة تشريعية وقانونية ونشر الثقافة المالية مما يدعم ويعزز الشمول المالي في الدول

العربية؛

- محاولة النظر والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال الشمول المالي ومواكبة التطور التكنولوجي المالي للوصول إلى الخدمات المالية وتطبيقها في الدول العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- حبيب ليان, ف. (2019). التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل. اتحاد شركات الاستثمار.
- قندوز, ع. ا. أ. (2019). التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية. صندوق النقد العربي.

2. المجلات والدوريات:

- أحمد محمود, م., & أحمد محمد, ع. (2019). دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط دلتا. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, 434.
- أقاسم, ا., & الرحيم, و. (2019). التكنولوجيا المالية كتوجه نقدي ومالي جديد للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. مجلة الباحث الاقتصادي, 7(11), 328.
- بن علقمة, م., & سائحي, ي. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع المالية والمصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسة الاقتصادية والقانونية, 7(3), 5.
- بن عيشوبة, ر., صدقاوي, ص., بزارية, أ.، (2021). التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا. مجلة الاقتصاد والبيئة، 4 (01).
- بن موسى, م. (2019). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم عام 2017. مجلة الإستراتيجية والتنمية, 8(15), 8-11.
- بهوري, ن. (2019)، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه – دراسة حالة الدول العربية-. مجلة الاقتصاد الجديد, 10(3), 164- 165.
- بوخرص, ع., & بن محاد, س. (2019). ملتقى علمي وطني حول: صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية, 3.
- بومود, إ. (2020). ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية. مجلة رؤى اقتصادية, 10(1), 335.
- جار الله حمو اسكندر, ز. (2020). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي, مجلة الإدارة والاقتصاد, 9(33), 105.
- حرفوش, س. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة آفاق علمية, 11(03), 728.

- حسيني, ج. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا, 16(23), 99.
- دردور, أ., & حركات, س. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الإستراتيجية والتنمية, 10(4), 75.
- سالم, م. (2018). تطوير أداء التدقيق الداخلي في البنوك الكويتية كمدخل مقترح للحد من مخاطر الشمول المالي –دراسة ميدانية على البنوك الكويتية–. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية, 6(1), 18.
- سعدان, آ., & محاجبية, ن,. (2019). واقع الشمول المالي في المغرب العربي–دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب–. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية, 10(3), 747-748.
- سيد أعمر, ز.., & بن عبد الفتاح, د. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي. مجلة التكامل الاقتصادي, 8(1), 70.
- شاوي, ش. & أوسياف, ع. (2020). الشمول المالي في الجزائر الواقع، المعيقات والحلول. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية, العدد 97, 121 -138.
- شحاتة, م. (2019). نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكار التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي, 17.
- صاري, ع. (2021). الإقراض بين النظراء والتمويل الجماعي آليات لدعم المؤسسات الناشئة في الدول النامية. مجلة الاقتصاد والمالية, 7(1), 96.
- صليحة, ف.., شارفي. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم العربي– تجربة مملكة البحرين–. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية,1(21).
- عبد الحليم, ع. (2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية, 6(1), 10.
- عبد الرحيم, و. (2018). شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة عالمية للاقتصاد والأعمال, 4(1), 34.
- عبد الرضا, م.، & حيدر, م. (2019). التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي. مجلة جامعة جيهان اربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية, 129.
- عبد الكريم محمد الهاشمي, ل.., & معزوز, س. (2018). دور التكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين وزيادة الشمول المالي–دراسة تطبيقية في مصرفي بغداد الأهلي التجاري واشور الدولي. مجلة جامعة جيهان اربيل العلمية, (2), 254-255.

- غزازي, ع., & بوعيشاوي, م. (2021). الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا –كوفيد 19–. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة, 6(1), 75–76.
- غزال, م., & بركات, م. (2020). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة, 3(01), 49.
- لفته, م. & لفته, ب. (2019). دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات. مجلة دراسات محاسبية ومالية, 3.
- لطرش, ذ. & حراق, س. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 5(02).

3. التقارير:

- إحصائيات حول قوانين في الدول العربية.
- شركة مارمور مينا إنتليجنس. (2019). فينتك الابتكارات المالية التقنية.
- صندوق النقد الدولي، (2019). دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي.
- صندوق النقد العربي، (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
- صندوق النقد العربي, & مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب.
- صندوق النقد العربي، (2020). الفصل العاشر الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في تنمية عربية.
- صندوق النقد العربي. (2021). تقرير الإصدار الأول لمرصد البيئات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية.
- ومضة, & بيفورت. (2016). التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Books:

- Blakstad, S., & Allen, R. (2018). Fintech Révolution (Universal Inclution in the New Financial Ecosystem). In fintech Révolution Springer Nature.
- Lynn, T., Mooney, J. G., Rosati, P., & Cummins, M. (2019) Disrupting Finance (Fintech and Strategy in the 21 st Century). In Disrupting Finance. Springer Nature
- Nicoletti, B. (2017). The future of Fintech (Integrating Finance and Technology in Financial Service). In Artificial Intelligence.
- Rubini, A. (2018). Fintech in flash (Financial Technology made easy). Walter de Gruyter GmbH & Co KG.

2. Téses:

- Lazreg, M. (2015). Développement de la monétique en Algerie (réalité et perspectives). Abou Belkaid.

3. Journals and periodicals:

- Anjan V. Thakor. (2019). Fintech and Banking:What do we know, Journal of

- Financial Intermediation. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2019.100833.
- Leong, K., & Sung, A. (2018). Fintech (Financial Technology): What is it and How to Use Technologies to Crete Businesse Value in Fintech Way? International, Journal of innovation, Management and Tzchnology, 9(2).
- Peterson K, O. (2018). Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability, Borsa Istanbul Review, 18(4).
- Sofic, A., Jukan. M. (2016). Comparative Analysis Of Financial Inclution In Developing Regions Around the World, Journal of Economics and Busines, 14(2).

4. Conferences and forums:

- Al-Ajlouni, A., & Al-Hakima, M. (2018). Financial Technology in Bankig Industry: Challenges and Opportunities. Intrnational Conference on Economics and Administrative Sciences, 1-18.

5. Reports:

- Magnitt, & Abu Dhabi Global Market, (2019). Mena Fintech venture report 2019.
- Nycedc. (2015). Center For Economic Transformation, Industry Trends &Insights, Exploring New York City's Economic Sectors, Fintech In New York City.

6. Websites :

- World Bank. (2017). Global Findex Database.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق1: التقنيات المالية المستخدمة في الدول العربية

	سلسلة الكتل	العملات المشفرة	العملات الرقمية	المحافظ الرقمية	التمويل الجماعي	غير ذلك (الرجاء ذكرها)
الأردن				✓	✓	تأسيس المركز الوطني للتكنولوجيا المالية (JO-NAFTECH).
الإمارات	✓			✓	✓	
البحرين		✓	✓	✓	✓	الخدمات المصرفية المفتوحة "Open Banking"،وخدمات استشارات استثمارية عن طريق المستشار الآلي"Robo Advisor".
السعودية	✓			✓		
الكويت				✓		
المغرب				✓	✓	
تونس			✓			يتم حول "التمويل التشاركي"ونصوصه التطبيقية بمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة وخاصة منها البنك المركزي التونسي ووزارة المالية وهيئة السوق المالية.
لبنان						
مصر				✓		

المصدر:(صندوق النقد العربي & مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية, 2019, ص 166)

الملحق 2: الجوانب التي تغطيها التعليمات الصادرة عن الجهة الرقابية تجاه شركات التكنولوجيا المالية (2019)

	شروط الترخيص	سياسة الاستثمار	الملاءة المالية	حماية المستهلك المالي
الأردن	✓	✓	✓	✓
الإمارات	✓			✓
البحرين	✓	✓	✓	✓
السعودية	✓	✓	✓	✓
العراق	✓		✓	✓
الكويت	✓	✓	✓	✓

تونس	✓	✓	✓	✓

المصدر: (صندوق النقد العربي و مجلس محافظي المصارف، 2019، صفحة 171)

الملحق 3: شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية 2019

شركات التكنولوجيا المالية الخاصة بقطاع الدفع والتحويلات

شركات التكنولوجيا المالية الخاصة بقطاع إدارة الثروات

شركات التكنولوجيا المالية الخاصة بقطاع التكنولوجيا التنظيمية

شركات خاصة بقطاع التمويل الشخصي

شركات التكنولوجيا المالية الخاصة بقطاع تكنولوجيا التأمين

شركات التكنولوجيا المالية الخاصة بسلسلة الكتل "بلوك تشين"

المصدر: (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019, p. 29)

الملحق 4: نسب المعرفة/الثقافة المالية في الدول العربية حسب الفئات العمرية (2015)

الدولة	15-34 سنة	35- 54 سنة	فوق 55 سنة
الجزائر	36	24	34
البحرين	31	23	23
مصر	31	25	13
العراق	31	25	13
الأردن	28	20	16
الكويت	45	39	48
لبنان	50	40	38
السعودية	32	30	30
الصومال	15	18	13
السودان	24	19	15
تونس	48	43	39
الإمارات العربية	39	38	43
اليمن	16	10	9

المصدر: (من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤشر العالمي للمعرفة المالية، 2015)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
FinTech	Financial Technology	التكنولوجيا المالية
	Startups	الشركات الناشئة
	Accelerators	المسرعات
RegTech	Regulatory Technology	التكنولوجيا التنظيمية
InsurTech	Insurance Technology	تكنولوجيا التأمين
	Blockchain	سلسلة الكتل
	Crowd funding	التمويل الجماعي
	Crypto Currency	العملات المشفرة
BTC	Bitcoin	عملة البتكوين
	Digital Currency	العملات الرقمية
AI	Artificial Intelligence	الذكاء الاصطناعي
	Assets and Wealth Management	إدارة الثروة والأصول
BaaS	Banking as a Service	الخدمة المصرفية
	Open Banking	الخدمات المصرفية المفتوحة
	Robo-Advisor	المستشار الآلي
KYC	Know Your Customer	اعرف عميلك
	Interoperability	قابلية التشغيل البيني لأنظمة الدفع
	Financial inclusion	الشمول المالي
AFI	Alliance for Financial Inclusion	مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي
	The world Bank	البنك الدولي
Global Findex	Global Index of Financial Inclusion	المؤشر العالمي للشمول المالي
	Global Knowledge Index	مؤشر المعرفة العالمي
	Financial Literacy	مؤشر محو الأمية المالية
	Financial institutions	المؤسسات المالية
ATM	Automated Teller Machines	أجهزة الصراف الآلي
POS	Point of Sale	نقطة البيع
ML	Machine learning	تعلم الآلة
	Financial Services	الخدمات المالية
	Borrowing	الاقتراض
	Savings	الادخار
	Cridit cards	البطاقات الائتمانية